الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و البيئة

المشروع السنوي للآداء لسنة2019

ديسمبر 2019

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الفهـــرس

المحور الأول : التقديم العام

1. تقديم الوزارة و السياسات القطاعية..... 3
2. الميزانية و برمجة النفقات على المدى المتوسط..... 10

المحور الثاني :تقديم برامج الوزارة

I. **البرنامج 1 : البيئة و التنمية المستدامة**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 18
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج..... 33
3. نفقات البرنامج..... 39

II. **البرنامج 2: الشؤون المحليـــــة :**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 94
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج..... 98
3. نفقات البرنامج..... 100

III. **البرنامج 9 : القيادة و المساندة**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 112
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج 117
3. نفقات البرنامج..... 120

الملاحق

المحور الأول:التقديم العام

لقد شهدت مختلف الجهات في السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا على مستوى جودة الحياة نتيجة تكدس النفايات المنزلية و فواضل البناء في الشوارع و الأنهج بكميات هائلة و إنتشار المصبات العشوائية التي تتكاثر فيها جميع أنواع الفضلات دون ان تستجيب للمواصفات المطلوبة و ما نتج عن ذلك من تداعيات على الصحة العامة و الجمالية الحضرية و سلامة المحيط.

بالإضافة إلى تردي منظومة تطهير المياه المستعملة، فالوسط الريفي لا يزال يشكو من نقص في هذا المجال و كذلك بالنسبة للعديد من الأحياء الشعبية. كما أن كميات كبيرة من المياه المستعملة الملوثة تلقى مباشرة في الوسط الطبيعي فتلحق الضرر بالمائدة المائية و التربة و الصحة . كما ان عديد الأقطاب الصناعية تشكو من عدم توفر محطات مختصة في معالجة المياه الصناعية و هو ما قد يؤثر على نوعية المياه المعالجة.

أما منظومة النفايات فقد عرفت خلال السنوات الأخيرة عديد الإخلالات ناجمة عن تداخل المسؤوليات في مجال التجميع و كذلك على مستوى التصرف حيث يلاحظ تشتت القرار بين السلط المحلية و الجهوية و بين الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات .كما أن عددا هاما من المصبات المراقبة المنجزة لمعالجة النفايات المنزلية و المشابهة بالإضافة إلى مركز معالجة النفايات الصناعية بجرادو بقيت مغلقة بسبب التحركات و الإحتجاجات الإجتماعية مما أثر سلبا على سير العمل بهذه المنشآت .

يمثل التلوث الصناعي إحدى أهم الإشكاليات البيئية التي تتطلب تكثيف الجهود خلال المرحلة القادمة حيث بينت الدراسات و المعاينات الميدانية تردي الوضع البيئي في العديد من المناطق الصناعية على غرار قابس و صفاقس و الحوض المنجمي و القصرين و بنزرت و قد تسببت هذه الوضعية في تدهور الموارد الطبيعية و تأثيرات سلبية على الوضع الصحي للسكان . و تعد الإفرازات الصادرة عن هذه المصانع سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية المسبب الرئيسي في التلوث نظرا لعدم مطابقتها للمواصفات الوطنية المعمول بها.

1-تقديم الوزارة و السياسات القطاعية

إستراتيجية القطاع:

قصد مجابهة هذه التحديات سيتركز عمل الوزارة بمختلف هياكلها المركزية و الجهوية و المؤسسات و المنشآت العمومية التابعة لها خلال السنوات القادمة على تحقيق المحاور الإستراتيجية التالية :

المحور الإستراتيجي 1:إرساء مقومات اللامركزية

تندرج التوجهات العامة للتنمية الجهوية و المحلية للفترة القادمة في إطار تجسيم أحكام الدستور الجديد للجمهورية التونسية و خاصة ما يتعلق منها بتطبيق الفصل 14 الذي تضمن التزام الدولة بدعم اللامركزية و اعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة من جهة، و الباب السابع المتعلق بالسلط المحلية من جهة أخرى.

قصد ضمان مقومات التنمية العادلة و الشاملة و المستدامة ستتميز المرحلة القادمة بالعمل على: بوضع *وضع الإطار الإستراتيجي للتجسيم التدريجي و الفعلي للامركزية و ذلك من خلال إعادة بناء النظام السياسي و الترابي و الإداري و المالي و إعادة توزيع الأدوار بين مختلف مؤسسات الدولة و هياكلها سواء المركزية أو الجهوية أو المحلية و ملائمة صلاحياتها الجديدة مع المهمات الموكولة إليها

* استكمال بناء النظام السياسي خاصة عبر تنظيم انتخابات المجالس الجهوية و دعم الحوكمة المحلية وفق مقتضيات الدستور الجديد.

* هيكلة النظام الترابي من خلال القيام بالدراسات و البحوث و الإستشارات الضرورية بهدف وضع السيناريوهات الممكنة لتقسيم جديد للتراب الوطني على المستوى المحلي و الجهوي و الإقليمي.

* تطوير النظام الإداري و المؤسساتي و ذلك بإعادة هيكلة الإدارة الجهوية و المحلية و تعصير وسائل عملها و تحسين خدماتها و تدعيم اللامحروية الإدارية و إعطاء صلاحيات أكبر للكفاءات الإداريـــــة المحلية و الجهوية على مستوى البرمجة و التخطيط و تنفيذ المشاريع.

* مراجعة المالية المحلية و ذلك بتقييم منظومة التمويل و وضع الإطار التشريعي و الترتيبي لدعم الجباية المحلية لتمكين الجماعات العمومية من موارد مالية تتأتى من الموارد الذاتية و من الموارد المحالة من السلط المركزية بما يتلاءم و الصلاحيات المسندة إليها .

•إعادة توزيع الأدوار على أساس مبدأ التفريع بين كل من الدولة و السلط الجهوية و المحلية و المجتمع المدني لضمان تناسق البرامج و السياسات التنموية و الاقتصادية و الإجتماعية و تيسير انخراط المواطنين في تسيير الشأن الجهوي و المحلي.

المحور الإستراتيجي 2:حماية الأوساط الطبيعية: الماء و الهواء و التربة

يمثل التصرف في الأوساط الطبيعية و حمايتها من أبرز الأولويات الوطنية خلال الفترة القادمة بإعتبارها الضامن للتنمية المستدامة و تتمثل التوجهات الرئيسية في هذا المجال في :

التوجه الإستراتيجي رقم 1:حماية المكونات الأساسية للبيئة (الماء و التربة و الهواء)

الغاية من هذا التوجه هو :

- ✓ مجابهة العجز المائي في المستقبل من خلال ترشيد التصرف في الموارد المائيـــة و ذلك قصد تلبية الحاجات الأساسية من الماء و تحسين توزيع المياه على المستوى الجهوي، و الإقتصاد في المـــوارد المائيـــــة و المحافظة عليها و تثمينها و تطوير الموارد غير التقليدية للمياه.
- ✓ تدعيم الجوانب التقنية و طرق التصرف في مجال معالجة المياه المستعملة، و تعميم خدمات التطهير بالوسط الحضري و الريفي وتدعيم طاقة المعالجة وتحسين نوعية المياه المعالجة و تنمية إعادة استعمالها في كافّة المجالات التّنمويّة.
- ✓ من أجل حماية التربة و مقومة التصحر تسهر الوزارة على تحيين برنامج العمل الوطني لمقاومة التصحر و إنجاز مشاريع مندمجة على المستوى الجهوي و الوطني لتثمين الأراضي و المحافظة عليها من التدهور.
- ✓ تدعيم عمليات مراقبة نوعية الهواء في المدن الكبرى و اتخاذ الإجراءات الملائمة من أجل ضمان جودة الهواء وإيجاد حلول لنوعية الهواء بالمناطق الأكثر تضررا(صفاقس-قابس-قفصة).

التوجه الإستراتيجي رقم 2:حماية النظم الطبيعية و المحافظة على التنوع البيولوجي:

بينت الدراسات في مجال التنوع البيولوجي ثراء المخزون البيولوجي الوطني سواء من حيث أهمية المنظومات الطبيعية أو تنوع الأصناف النباتية و الحيوانية . و تتميـــز المنظومـــات الإيكولوجيـــة بتونس بالتنـــوع والهشاشـــة نظرا لتنوع الظروف البيولوجيـــة و المناخية من الشمال إلى الجنوب. و للمحافظة على هذا التنوع البيولوجي الهش تعمل الوزارة على :

- ✓ المحافظة على التنوع البيولوجي ومقاومة كل أشكال التعدي على الحياة البرية النباتية و الحيوانية
- ✓ حماية الموارد الطبيعيـــة و المنظومات الإيكولوجية و التنوع البيولوجي من مخاطـــر التلـــوث و الإتـــلاف و المحافظة على توازنها لضمان إستدامة وظائفـــــها التنموية و الإجتماعية و البيئية .
- ✓ تطوير نظم التصرف في المنظومات الطبيعية على المستويات الفنية و التشريعية و تنمية المعارف و تدعيم القدرات
- ✓ حماية الأصناف النباتية و الحيوانية النادرة و المهددة بالإنقراض و المنظومات الإيكولوجية الهشة
- ✓ المحافظة على الموروث الطبيعي و تنميته و إدماجه ضمن التنمية المحلية المستدامة و تثمين المناطق المحمية والمشاهد والمواقع الطبيعية و دعم السياحة الإيكولوجية.

التوجـه الإستراتيجـي رقم 3:الحفـاظ على المنظومـة البحريـة: حمايـة المـوارد البحريـة و المحافظة على الشريط الساحلي:

العمل على تدعيم البعد البيئي للبحار باعتباها موردا للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية و تطوير التخطيط للمجال البحري للمصالحة بين مختلف الإستعمالات و البحث عن نقاط الإلتقاء بين مختلف الأنشطة في الأوساط البحرية و الساحلية.

و قصد المحافظة على المنظومات البحرية و الساحلية تعمل الوزارة على:

- ✓ مساعدة و مرافقة كل المبادرات و الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية التي تقوم على الإستغلال الرشيد و المسؤول للوسط البحري و الساحلي،
- ✓ هيكلة و تطوير البحوث البيئية في المجال البحري و الساحلي،

- ✓ تطوير المعارف و القدرات و تحسيس العموم للتحديات الكبرى في مجال البحر و الساحل،وتقاسم المعطيات و المعلومات حول الجوانب البيئية للبحار،
- ✓ مقاومة التلوث البحري و الساحلي،
- ✓ تطوير الشراكة مع القطاعات الأخرى لتثمين الموارد و تطوير الإقتصاد البحري من خلال مقاربة تقوم على التنمية المستدامة،
- ✓ تطوير الأدوات الترتيبية و القانونية في مجال البحار و السواحل.

التوجه الإستراتيجي رقم 4:ضمان حماية صحة الإنسان و الحيوان و التقليص من المخاطر الصحية البيئة

يعد التقليص من المخاطر الصحية البيئية (نوعية الهواء و الماء و التربة) والمحافظة على صحة الإنسان و الحيوان هدف رئيسي لحماية البيئة . و ذلك عبر إعتماد المقاربة الإقتصادية و الصحية و إعداد مخططات جهوية للصحة و البيئة لضمان الحماية الصحية للإنسان و الحيوان.

المحور الإستراتيجي 3:الوقاية من المخاطر البيئية الكبرى:

التوجه الإستراتيجي رقم 1:التحكم في مصادر التلوث الصناعي و إعداد مخطط وطني للتصرف في النفايات ووضعه حيز التطبيق:

- **التلوث الصناعي :**

العمل على إعداد مخطط مديري لمقاومة التلوث الصناعي و وضعه حيز التطبيق و حث المؤسسات الصناعية أكثر فأكثر على إدماج البعد البيئي كعامل أساسي في تطوير أنشطتها و إلزامها بملائمة أنظمة الإنتاج و التصرف لديها مع مقتضيات حماية البيئة.

ضمان التنافسية و التأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية من خلال التحكم بصفة أحسن في الجوانب البيئية للحد من الإفرازات الغازية و السائلة و الصلبة و خاصة المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الكيميائية و الفسفاط بولايات قابس و قفصة و صفاقس .

وتركيز أدوات و آليات جديدة للتصرف في التلوث الصناعي والتشجيع على الإنتاج الأنظف و الصناعة المستدامة و ضمان تصرف صارم في النفايات الصناعية و تشريك و تشجيع الصناعيين على إدماج البعد البيئي .

- **التصرف في النفايات :** جمع النفايات الصلبة و تثمينها كأولوية من أولويات السياسة البيئية

تصور و إعداد مخطط وطني للتصرف في النفايات المنزلية و المشابهة و وضعه حيز التطبيق وتطوير و تدعيم القدرات الفنية و البشرية للبلديات من أجل تحسين فاعلية تدخلاتها في مجال جمع و تحويل النفايات. وتدعيم الفرز و التثمين و تحويل النفايات إلى سماد عضوي بالشراكة مع القطاع الخاص و ضمان تصرف ناجع للنفايات البلاستيكية .

التوجه الإستراتيجي رقم 2: التحكم في التصرف في المناطق التي تمثل خطورة بيئية عالية:

العمل على إيجاد حلول ناجعة و جذرية لمختلف أشكال التلوث في مدن صفاقس و قابس و قفصة و القصرين.

وضرورة إيجاد حلول سريعة و ناجعة في مواجهة التلوث الذي له مصادر متعددة بقابس و إيجاد حل سريع للتلوث الكيمائي الذي تعرضت له مدينة صفاقس ،ومقاومة التلوث الصناعي الناتج عن قطاع الصناعات الورقية (شركة الحلفاء و الورق بالقصرين).

التوجه الإستراتيجي رقم 3:الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية و التكنولوجية:

للتقليص من وقع الكوارث الطبيعية و اللآثار السلبية للتغيرات المناخية و من تداعيات الإحتباس الحراري لاسيما تواتر الفيضانات و الجفاف ،ترتكز الخطة المستقبلية على:

•تدعيم القدرات الوطنية لترصد المخاطر الطبيعية و تعزيز الإنذار المبكر للتوقي من الكوارث و الحد من آثارها.

•توفير المعدات و التقنيات الضرورية للحد من الآثار السلبية للكوارث

•تعزيز القدرة الوطنية على التأقلم مع المناخ باعتماد تهيئة عمرانية تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية و تشريك كل الأطراف

•وضع و تدعيم خطط للتصرف في الكوارث الصناعية و التكنولوجية

المحور الإستراتيجي 4:تطوير نظام الحوكمة البيئية التشاركية و الفاعلة و المجدية ووضعها حيز التطبيق:

التوجه الإستراتيجي رقم 1:نشر ممارسات الحوكمة الجيدة في مجال حماية البيئة:

هذا التوجه يرمي إلى :

•تدعيم القدرات و الكفاءات في مجال الحوكمة الجيدة للفاعلين المتدخلين في مجال حماية البيئة سواء على النطاق المركزي أو الجهوي،

•التشجيع على تطبيق الممارسات الجيدة في مجال الحوكمة من قبل المؤسسات المنخرطة في مجال حماية البيئة،

•ضمان تبني مبادئ الحوكمة الجيدة في مجال البيئة من قبل كل الأطراف أصحاب المصلحة (المجتمع المدني،السكان المحليون و الفاعلون في القطاع الخاص).

التوجه الإستراتيجي رقم 2:إدماج البعد البيئي في التهيئة و التخطيط الترابي:

هذا التوجه الإستراتيجي يهدف إلى :

- ✓ تحليل التأثيرات المنتظرة للتغيرات المناخية و اقتراح طرق الملائمة،
- ✓ إدماج الماء و الطاقة و التصرف في النفايات كمسائل استراتيجية في وثائق التخطيط الترابي،
- ✓ تدعيم آليات الرقابة البيئة و تركيز التقييم البيئي في وثائق التعمير،
- ✓ إخضاع وثائق التعمير وجوبا إلى دراسة المؤثرات على المحيط،
- ✓ تدعيم الأنظمة الوقائية بالعلاقة مع الأنشطة ذات المخاطر،
- ✓ تدعيم إجراءات حماية المناطق الحساسة ،
- ✓ تدعيم فاعلية التخطيط الترابي من خلال :

*ضمان الأسس القانونية لوثائق التخطيط الترابي،

*تدعيم الإطار القانوني للمثال المديري الوطني للتهيئة الترابية

*توفير الإطار القانوني لإستراتيجيات تطوير المدن،

*إدماج بعد التصرف الترابي ضمن نظام الحوكمة الجيدة،

التوجه الإستراتيجي رقم 3:السهر على تكريس إحترام تراتيب حماية البيئة من خلال تشريك كل الفاعلين المعنيين:

هذا التوجه يرمي إلى:

- ✓ تدعيم الموارد البشرية و المادية للرقابة و التفقد في مجال البيئة،
- ✓ تحسيس و إعلام و تشريك الفاعلين في المجال البيئي من أجل تطبيق القانون بطريقة أحسن

- ✓ تدعيم دور الإدارات المركزية بوصفها هياكل تضطلع بدور مركزي في حماية البيئة وتشريك الإدارات الجهوية للبيئة في نظام الرقابة البيئية
- ✓ إعتبار السلط الجهوية و الجماعات المحلية كفاعلين أساسيين في البيئة و التنمية المستدامة في مجالها الجغرافي
- ✓ تدعيم اللامركزية بالنسبة لبعض الصلاحيات و الإجراءات ذات الطابع المركزي،
- ✓ مراجعة توزيع المهام بين السلط المركزية و الجماعات المحلية،
- ✓ تدعيم و تعميم الشرطة البيئية على النطاق الجهوي.
- ✓ ضمان تخطيط جيد للتنمية الجهوية للبيئة
- ✓ إعداد المخططات و برامج حماية البيئة على المستويات الجهوية و المحلية و وضعها حيز التطبيق،
- ✓ تطوير دور المؤسسة كفاعل رئيسي في مجال حماية البيئي
- ✓ ضمان دور أكبر للمجتمع المدني في مجال حماية البيئة
- ✓ تدعيم تشريك هياكل البحث العلمي و الجامعات و المؤسسات التعليمية و التكوين المهني في مجال حماية البيئة

•تشريك الجامعة في الإستراتيجيات الجديدة لحماية البيئة و تشجيع الدراسات و البحوث في مجال البيئة

التوجه الإستراتيجي رقم 4:وضع مخطط استراتيجي للإتصال و التربية البيئية:

العمل على تكثيف حملات التحسيس و الإعلام والتشجيع عل الأعمال من أجل تونس خضراء وضمان التربية و التواصل البيئي والتصرف في وضعيات الأزمات البيئية (مخطط للتصرف في الأزمات البيئية)

المحور الإستراتيجي 5:تدعيم التعاون الجهوي و الدولي :

التوجه الإستراتيجي رقم 1:المساهمة في تنشيط التعاون الجهوي بين بلدان المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط

إحياء التعاون المغاربي، وتنظيم برامج مشتركة بين البلدان المتاخمة لشمال و جنوب المتوسط في مجال الإقتصاد الأخضر و مقاومة التغيرات المناخية.

التوجه الإستراتيجي رقم 2:المشاركة في تدعيم التعاون الدولي و تطوير التضامن العالمي من أجل حماية البيئة.

لقد ساهمت تونس منذ عدة سنوات في المجهودات الدولية من أجل التقليص في آثار الأنشطة الإنسانية على المحيط فقد شاركت تونس في قمة الأرض بريوديجنيرو 1992 و صادقت سنة 1993 على الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية كما انخرطت في بروتوكول كيتو منذ 2002 كما أنها لها علاقات تعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يمثل الإطار الأمثل لمعالجة المشاكل البيئية التي تواجهها المجموعة الدولية.

كما شاركت تونس كذلك في الندوات الدولية للأطراف في الإتفاقيات المتعلقة بالبيئة مثل إتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية و اتفاقية التنوع البيولوجي و اتفاقية الأمم المتحدة حول التصحر.
كما ساهمت تونس في إعداد أهداف التنمية المستدامة2030 من خلال تنظيم استشارة وطنية و المشاركة في عدة أشغال منها خاصة تلك المتعلقة بـ "مجموعة العمل المفتوحة " حول الأجندا 2030.
و قد صادقت الجمعية العمومية على برنامج التنمية المستدامة (الأجندا 2030) في 25 سبتمبر 2015 بنيويورك ويتمحور هذا البرنامج حول 17 هدفا مرتبطة بـ169 مؤشرا.
و في هذا الإطار ستعمل الوزارة على مزيد المشاركة في تدعيم التعاون الدولي و النهوض بدور تونس في المجهودات الدولية لحماية البيئة،

المحور الإستراتيجي 6: تحقيق مقومات إستدامة التنمية :

قامت الوزارة المكلفة بالبيئة بإعداد عدة استراتيجيات في التنمية المستدامة نذكر منها بالخصوص:
تضمنت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2014-2020 تسعة (9) تحديات تنموية واقترحت إجراءات و مجالات العمل ذات الأولوية لرفع هذه التحديات و تتمثل هذه التحديات في:
التأسيس لأنماط إنتاج واستهلاك مستدامة،
النهوض باقتصاد منصف و قوي وضمان العدالة الاجتماعية ومقاومة التفاوت الجهوي،
التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية ،
وضع مقومات لتهيئة ترابية متوازنة تعتمد على منظومة نقل ناجعة ومستديمة،
ضمان نوعية حياة أفضل للمواطنين،
تطوير النجاعة الطاقية و النهوض بالطاقات المتجددة ،
تطوير إمكانيات التأقلم مع التغيرات المناخية ،
التأسيس لمجتمع المعرفة،
تطويع الحوكمة لمزيد النهوض بالتنمية المستدامة.
في اطار ارساء مسار تشاوري وتفاوضي بين جميع الأطراف المتدخلة حول مواضيع أفقية تمثل في مجملها قاعدة لاستدامة التنمية ببلادنا وبالاعتماد على نتائج الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، تم تنظيم الندوة الوطنية الأولى لأسس التنمية المستدامة (Premières Assises de Développement Durable) في أكتوبر 2014. وأدى هذا المسار التشاركي إلى التركيز على 6 محاور استراتيجية أساسية يجب اعتبارها كأولويات لهذه المرحلة وهي :
أنماط الإنتاج والاستهلاك،
التصرف في الموارد الطبيعية والمنظومات الايكولوجية والتأقلم مع التغيرات المناخية
التهيئة الترابية والمدينة والنقل
جودة حياة المواطن ومقاومة الازعاجات بالمدينة والوسط الريفي
التربية والتجديد والتصرف المعرفي
الحوكمة في مجال البيئة والتنمية المستدامة
وتمخض عن هذه المحاور الكبرى مجموعة من التوجهات الاستراتيجية تتلخص في:
توجيه طرق الإنتاج والاستهلاك نحو الاقتصاد الأخضر والدامج والمجدد للحد من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية ومن التأثيرات على البيئة والمساهمة في تنمية المنافسة ورفاه المواطن،
حوكمة للموارد الطبيعية تشرك الأطراف المعنية وملائمة للخصوصيات البيئية للموارد وأكثر نجاعة واستدامة،

مستوى عيش ذو جودة عالية ضامن لشروط تنمية اقتصادية واجتماعية أفضل،
تهيئة ترابية تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الايكولوجية تعطي للمدن وظائف كبرى وقدرة تنافسية مع منظومة نقل مستدام،
التصرف في المعارف ونظام التربية لتوفير أكبر قدر ممكن من الابتكار وإتقان أفضل للتكنولوجيات من مختلف المستفيدين،
حوكمة بيئية متكاملة ولامركزية وتشاركية وذات فعالية.
وسيتم خلال الفترة القادمة مراجعة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من خلال الاستفادة من آلية مراجعة النظراء المبسّطة للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة (Simplified Peer Review Mechanism "SIMPEER") في اطار التعاون مع خطة عمل المتوسط UNEP/PAM.

المحور الإستراتيجي عدد 7 أهم الإصلاحات القطاعية :

إن تطوير العمل البيئي و تحسين القدرة على الآداء نحو مزيد من النجاعة و الفاعلية للوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة تقتضي القيام بعدة إصلاحات خاصة على المستوى المؤسساتي و التشريعي و الترتيبي و مختلف آليات التدخل في المجال البيئي .

- القيام بإصلاحات هيكلية مركزيا و جهويا و محليا
- إصلاح شامل لمنظومة الجباية المحلية
- مراجعة إجراءات تحويل موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية
- تطوير إطار قانوني شامل و متعدد الأبعاد و محين لقطاع البيئة بتونس
- مراجعة الإطار المؤسساتي الذي يسير قطاع البيئة و ملاءمته لتطورات السياسات البيئية
- مراجعة منظومة الوقاية و المراقبة و الرصد البيئي
- وضع إستراتيجية وطنية شاملة على المدى الطويل في مجال إدارة النفايات
- مراجعة و تحيين الإطار القانوني الوطني للسلامة الإحيائية
- تحيين الإطار التشريعي و المؤسساتي و التنظيمي لإدارة الحد من مخاطر الكوارث في تونس
- دعم الإطار القانوني و المؤسساتي في مجال التصرف في المواد الكيميائية

2-الميزانية و برمجة النفقات على المدى المتوسط :

2-1 تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2019:

يندرج مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2019 في إطار مواصلة سياسات الوزارة المتمثلة في السعي إلى حماية البيئة عبر إنجاز جملة من المشاريع التي تهتم بتحسين إطار العيش والمحافظة على التنوع البيولوجي والنهوض بالسياحة الإيكولوجية والوقاية و الحـــد من التلوث و التأقلم مع التغيرات المناخية ووضع عدد من الدراسات الإستراتيجية و مخططات الـــعمـــل و متابعة تنفيذها. كما تسهر الوزارة على إرساء مقومات إستدامة التنمية في كل القطاعات الإقتصادية و السياسات و المخططات التنموية الوطنية و الجهوية و المحلية .إضافة إلى المهام الجديدة التي ستظطلع بها الوزارة مستقبلا و المتمثلة في تدعيم مسار اللامركزية و الحوكمة المحلية .

و قد تم ضبط ميزانية وزارة الشؤون المحلية و البيئة لسنة 2019 في حدود **1006,308** م.د مقابل 887,406 م.د سنة 2018 أي بزيادة قدرها 118,902 م.د تمثل نسبة 13,4+% .

و تتوزع هذه الإعتمادات حسب نوعية النفقة على النحو التالي :

- **ميزانية التصرف:**

حددت ميزانية التصرف لسنة 2019 بمبلغ قدره 560,308 م.د مقابل 509,406 م.د سنة 2018 أي بزيادة تقدر بـ 50,902 م.د يمثل نسبة 10,0+%

- **ميزانية التنمية:**

حددت ميزانية التنمية لسنة 2019 بمبلغ قدره 323,000 م.د مقابل 261,000 م.د سنة 2018 أي بزيادة تقدر بـ 62,000 م.د يمثل نسبة 23,8+%.

- **صناديق الخزينة :**

تقدر الإعتمادات المخصصة لصناديق الخزينة بـ 123,000 م.د منها 17,000 م.د لصندوق مقاومة التلوث و 6,000 م.د لصندوق سلامة البيئة و جمالية المحيط و 100,000 م د لصندوق التعاون بين الجماعات المحلية مقابل 117,000 م د سنة 2018 .

و تتوزع ميزانية وزارة الشؤون المحلية و البيئة حسب البرامج كما يلي:

البرنامج عدد 1 : البيئة و التنمية المستدامة:

بلغت ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة لسنة 2019 ما قدره 237,683م د مقابل 203,273م.د سنة 2018 أي بزيادة تقدر بـ 34,410 م.د يمثل نسبة 16,93+%

و تتوزع الإعتمادات المبرمجة لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية كما يلي:

- ✓ *البرنامج الفرعي1 البيئة وجودة الحياة* :232,820 م د
- ✓ البرنامج الفرعي 2: إستدامة التنمية : 4,863 م د

البرنامج عدد 2 : الشؤون المحلية:

بلغت ميزانية برنامج الشؤون المحلية لسنة 2019 ما قدره 633,532 م.د مقابل 673,851م.د سنة 2018 أي بنقص يقدر بـ40,319 م.د تمثل نسبة 5,99 - %

و تتوزع الإعتمادات المبرمجة لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية كما يلي:

- ✓ البرنامج الفرعي 3 :الشؤون المحلية : 633,532 م د

البرنامج عدد 9 : القيادة و المساندة :

بلغت ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2019 ما قدره 135,093م.د مقابل 10,281 م.د سنة 2018 أي بزيادة تقدر 124,812 م د تمثل نسبة 1000+.% و ذلك نتيجة لإضافة صناديق الخزينة إلى برنامج القيادة و المساندة عوضا عن برنامج البيئة و جودة الحياة .

جدول عدد 1 :

تطور ميزانية الوزارة لسنة 2019 حسب البرامج و البرامج الفرعية (إعتمادات الدفع)

البرامج و البرامج الفرعية	إنجازات 2017	ق.م 2018	مقترحات 2019		تطور اعتمادات الدفع	
			التعهد	الدفع	المبلغ	النسبة(%)
البرنامج عدد 1 : البيئة و التنمية المستدامة						
البرنامج الفرعي 1: البيئة و جودة الحياة	186 875	197 761,5	334848	232 820	35 058,5	17,7
البرنامج الفرعي .2: إستدامة التنمية	3 676	5 511,5	4480	4 863	-648,5	-12
-مجموع البرنامج 1 :	190 551	203 273	339328	237 683	34 410	17
البرنامج عدد 2 : الشؤون المحلية						
البرنامج الفرعي 3: الشؤون المحلية	578 300	673 851.5	689832	633 532	-40 319,5	-6
-مجموع البرنامج :2	578 300	673 851.5	689832	633 532	-40 319,5	-6
البرنامج عدد 9 : القيادة و المساندة						
البرنامج الفرعي 4: القيادة	5 991	5 709,5	129560	129 560	123 850,5	2 169,2
البرنامج الفرعي 5: المساندة	2 758	4 572	6723	5 533	961	21
مجموع البرنامج 9 :	8 749	10 281 ,5	136083	135 093	124 811,5	1214
المجموع العام للبرامج:	777 600	887 406	1165 243	1 006 308	118 902	13,4

بحساب 1000 د

رسم بياني عدد 1 :

تطور ميزانية الوزارة لسنتي 2019-2020 حسب البرامج (دفعا) بحساب 1000 د

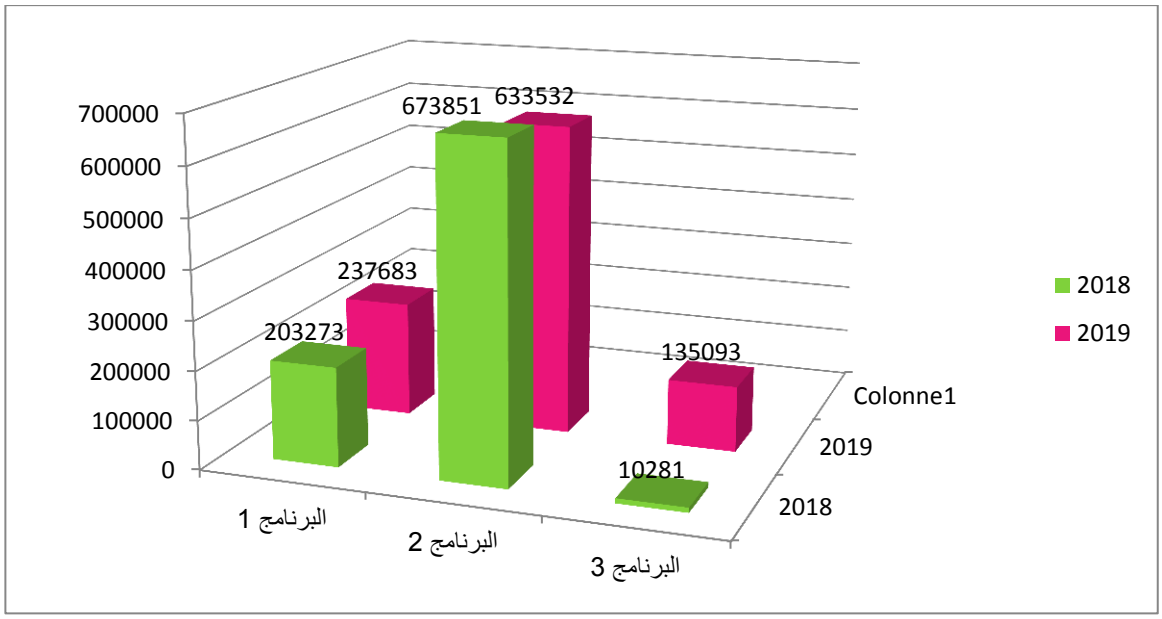

جدول عدد 2

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2019 حسب البرامج و طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع) بحساب 1000 د

البرامج / طبيعة النفقة	البرنامج 1 البيئة و التنمية المستدامة	البرنامج 2 الشؤون المحلية	البرنامج 9 القيادة و المساندة	المجموع
نفقات التصرف	**43 143**	**506 232**	**10 933**	**560 308**
التأجير العمومي	24 043	16 550	7 088	47 681
وسائل المصالح	3 246	2 387	3 145	8 778
التدخل العمومي	15 854	487 295	700	503 849
نفقات التنمية	**194 540**	**127 300**	**1 160**	**323 000**
الاستثمارات المباشرة:	**3 130**	**300**	**1 160**	**4 590**
على الميزانية	3 130	300	1 160	4 590
على القروض الخارجية	0	0	0	0
التمويل العمومي:	**191 410**	**127 000**	**0**	**318 410**
على الميزانية	190 710	127 000	0	317 710
على القروض الخارجية	700	0	0	700
صناديق الخزينة	0	0	123 000	123 000
المجموع حسب البرامج	237 683	633 532	135 093	1 006 308

رسم بياني عدد 2

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2019 حسب البرامج و طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

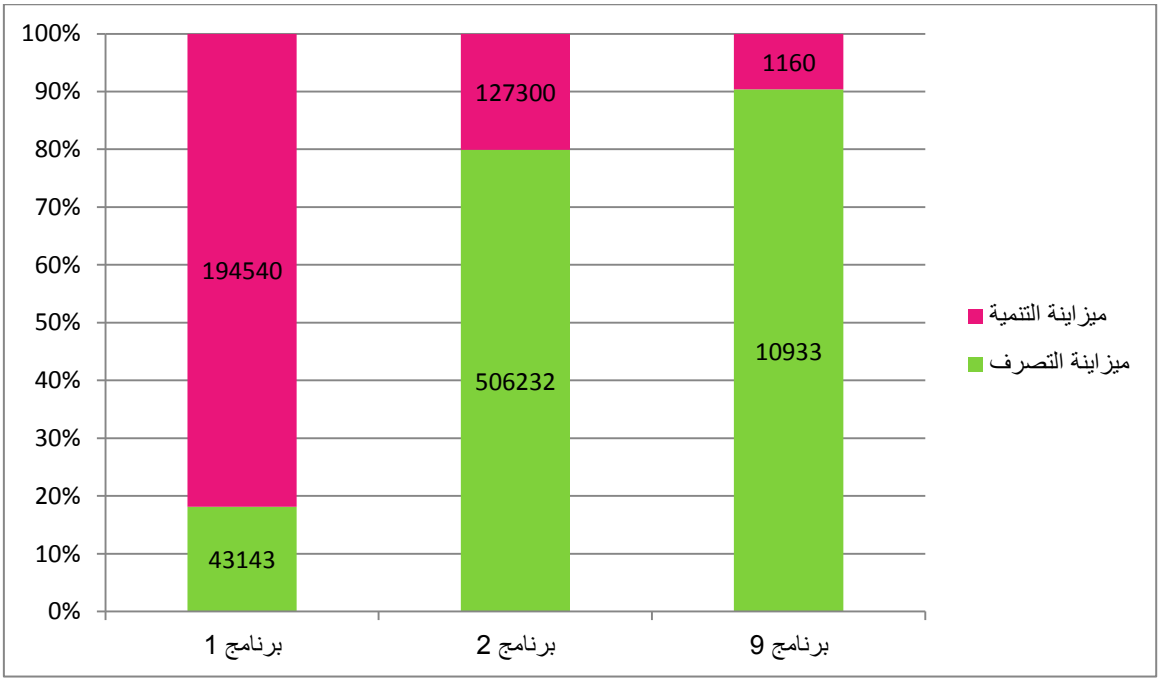

جدول عدد3 :

إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للوزارة : التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نفقات التصرف	41 199	42 667		513 386	563 788	620 659,392	682 849,469
على موارد الميزانية	41 199		481 177	509 406	560 308	616 679,392	678 869,469
التأجير العمومي	24 584		38 592	45 418	47 681	50065,05	52568,302
وسائل المصالح	4 298		7 090	8 231	8 778	9 357,348	9 974,932
التدخل العمومي	12 317		435 495	455 757	503 849	557 256,994	616 326,235
على موارد الذاتية للمؤسسات							
التأجير العمومي							
وسائل المصالح		2 750	2 898	3 980	3 480	3 980	3 980
التدخل العمومي							
نفقات التنمية	136 066	145 262	219 419	261,000	232,000	325 710,7	325 710,7
على موارد الميزانية							
الاستثمارات المباشرة	4 422	3 008	6 965	8 000	4 590	8 000	8 000
تمويل العمومي	118 125	129 654	212 454	252 580	317 710	317 710	317 710
على الموارد القروض الخارجية الموظفة							
الاستثمارات المباشرة	0,089	0	-	0	0		
التمويل العمومي	12 830	12 600	-	0,420	0,700	0,700	0,700
على موارد الذاتية للمؤسسات	-		-	0	0		
صناديق الخزينة	40 000	76 515	93 112	117 000	123 000	123 000	123 000
التأجير	-						
وسائل المصالح	-						
التدخل	-						
التجهيز	-						
ميزانية بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات	217 265	264 444	793 708	887,406	1006,308	1066	1128
ميزانية باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات	217 265	267 194	796 606	891,386	1009,788	1069 370	1131 560

الجدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للوزارة : التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
برنامج 1 البيئة و التنمية المستدامة	*88 176*	207 197	190 663	203 273	237 683	243 075	246 424
برنامج 3 الشؤون المحلية			578 298	673 851,5	633 532	686 870,312	745 035,566
برنامج 9 القيادة والمساندة	*6 045*	5 995	8 749,945	10281,5	135 093	136 139,17	136 814,624
المجموع :	*94 221*	213 192	793 708,849	887 406	1006 308	1 066 084,482	1 128 274,19

المحور الثاني : تقديم برامج الوزارة

بـــــرامج الوزارة:

إنطلاقا من السياسات والتوجهات و الإستراتيجات الوطنية في مجال اللامركزية و الحوكمة المحلية والبيئة والتنمية المستدامة تم هيكلة ميزانية وزارة الشؤون الملحية و البيئة حسب أربعة برامج عمومية تتدخل في تنفيذها عدة هياكل و مؤسسات و منشآت عمومية كما تم ربط هذه البرامج بمجموعة من الأهداف المرتبطة بمجالات اللامركزية و الحوكمة المحلية و حماية البيئة والتنمية المستدامة و الإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي وهي التي تستحوذ على الإهتمامات الرئيسية للمجتمع و هي كالتالي :

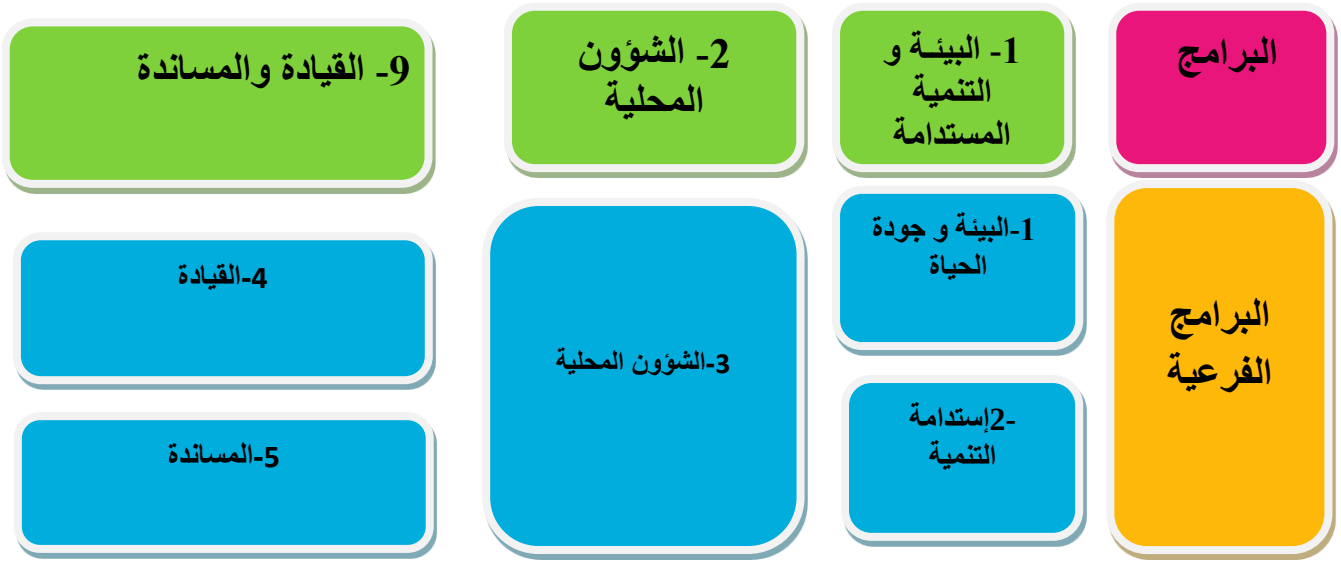

برنامج 1 "البيئة و التنمية المستدامة "

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته :

خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة : برنامج البيئة و التنمية المستدامة يتم تنفيذه من قبل عدة إدارات مركزية راجعة بالنظر إلى الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة و الإدرة العامة للتنمية المستدامة و مصالح جهوية و كذلك عدة مؤسسات عمومية إدارية و منشآة عمومية تابعة للوزارة بالإضافة إلى مساهمة الجمعيات و المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي طبقا للرسم البياني التالي :

البرنامج	البيئة و التنمية المستدامة	
البرامج الفرعية	البيئة و جودة الحياة	إستدامة التنمية
الإدارات العامة	الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة	الإدارة العامة للتنمية المستدامة
المؤسسات العمومية و المنشآت العمومية	- الديوان الوطني للتطهير - الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات - وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي - الوكالة الوطنية لحماية المحيط - البنك الوطني للجينات	-مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة

- إسترتيجية البرنامج :

تتركز إستراتيجية برنامج البيئة و التنمية المستدامة على المحاور التالية :

<u>المحور الإستراتيجي رقم 1:تحسين إطار العيش و العناية بالنظافة و المحيط:</u>

التوجه الإستراتيجي رقم 1 :العناية بالنظافة و المحيط والنهوض بالجمالية الحضرية:

لقد كان للتطور الديمغرافي والتوسع العمراني وتغير أنماط الإنتاج و الإستهلاك تأثير مباشر على التصرف في الوسط الحضري بصفة عامة وعلى جودة الحياة بصفة خاصة. وقد تم وضع وتنفيذ العديد من البرامج والإجراءات للنهوض بالوسط الحضري نذكر منها بالخصوص النهوض بالجمالية الحضرية (المساحات الخضراء، المنتزهات الحضرية، شوارع البيئة، شوارع الأرض، المسالك الإستراتيجية، مداخل المدن،...)

كما سعت الوزارة إلى معاضدة الأطراف المتدخلة لإدماج البعد البيئي في مختلف الخطط والمشاريع التنموية. إلا أنه تبين وجود عديد النقائص في السياسات المتبعة وهي راجعة بالأساس لـ

- ✓ صعوبة مواجهة التوسع العمراني للمدن التونسية،
- ✓ صعوبة التصرف في أمثلة التهيئة العمرانية في ما يخص إعدادها ومتابعتها ومراجعتها وتفعيلها،
- ✓ غياب التنسيق بين المتدخلين في الوسط الحضري،
- ✓ وضع وتنفيذ برامج تنموية محدودة لا تواكب حجم تطور المدن التونسية ولا تستجيب لتطلعات متساكنيها،

و تتمثل أهم الأولويات في هذا المجال في العناصر التالية :

- سيتم التركيز في الفترة المقبلة على النهوض بالبيئة الحضرية للرفع من جودة الحياة من خلال دعم المجهود البلدي في مجال التهيئة و التصرف في الفضاء العمومي بالوسط الحضري و تحسين الجمالية الحضرية

- مزيد العناية بجمالية المدن والتجمعات السكنية بإحداث المزيد من الفضاءات الخضراء بجل المدن والتجمعات السكنية وتعهد المناطق الخضراء والمنتزهات الحضرية الموجودة وتهيئة الشوارع الرئيسية ودعم تعزيز المجهود البلدي في مجال بعث مساحات خضراء .

- ضمان جودة الخدمات البيئية كالنظافة و التطهير الحضري و الريفي و التصرف في النفايات و جمالية المدن و القرى و مقاومة الضجيج و مختلف الأضرار.

التوجه الإستراتيجي رقم 2:تطوير التصرف في النفايات و المياه المستعملة

*** 1- <u>تطوير التصرف في النفايات</u> :**

أدى النمو الديمغرافي الذي عرفته تونس خلال السنوات الأخيرة إلى تغير نمط الإستهلاك و تطور مستوى عيش المواطن مما تسبب في تزايد الكميات المنتجة من النفايات و تنوعها و تفاقم مظاهر التلوث .

و لتفادي هذه الإشكاليات و إنعكاساتها على الوسط الطبيعي و جودة الحياة تم إتخاذ العديد من الإجراءات المؤسساتية و القانونية لإحكام التصرف في النفايات الصلبة ووضع عدة آليات من شانها تحسين التصرف في لانفايات و تتمحور هذه الإستراتيجية على الأهداف التالية :

- ✓ تطوير المنظومة الحالية للتصرف في النفايات و ذلك من خلال الفـــــرز و التثميـــن و الرسكلة مما يساهم في إحداث أنشطة إقتصادية جديدة تشغل و توفر مداخيل إضافية و تضمن نجاعة أفضل لهذه المنظومة بالإضافة إلى صيانة المنتزهات الحضرية و المساحات الخضراء .
- ✓ تقليص إنتاج النفايات عند المصدر،
- ✓ مضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية و المشابهة .
- ✓ تثمين النفايات بإعادة إستعمالها و رسكلتها و دعم مجهود البلديات في مجال التصرف في النفايات.
- ✓ تحسين التصرف في النفايات الصناعية و الخاصة
- ✓ تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في مجالات جمع النفايات و إستغلال المصبات المراقبة و التثمين و الرسكلة .

*** <u>تطوير التصرف في المياه المستعملة:</u>**

يعتبر قطاع التطهير من أهم القطاعات ذات الأولوية بالبلاد التونسية و ذلك نظرا للدور الذي يلعبه في المحافظة على الصحة و تحسين جودة الحياة و حماية البيئة من مختلف مظاهر التلوث المائي.

- تواجه منظومة التصرف في المياه المستعملة عديد الصعوبات تتمثل بالخصوص في:

- ✓ نسبة الربط الضعيفة بشبكة التطهير في بعض الجيهات خاصة الداخلية
- ✓ تجاوز قدرة المعالجة لبعض محطات التطهير نظرا للنمو السكاني السريع بالمناطق الحضرية خاصة بتونس الكبرى و المناطق السياحية .مما جعل بعض محطات التطهير غير قادرة على التعامل مع الكميات المتزايدة من المياه المستعملة مما أثر سلبا على مردودية المحطات و نوعية المياه المعالجة .
- ✓ شبكة تطهير قديمة و مهترئة :جزء هام من الشبكة الحالية للتطهير متكون من قنوات قديمة مستغلة منذ أكثر من 30 سنة تعرف مشاكل عديدة في الإستغلال .
- ✓ التصرف في المياه المستعملة الصناعية يشكو من عديد النقائص و ينعكس سلبا على نوعية المياه المعالجة بمحطات التطهير و يشكل عائقا أمام إعادة إستعمالها في المجال الفلاحي و يرجع ذلك إلى ضعف مردودية عمل محطات المعالجة الأولوية الموجودة بالوحدات الصناعية أو لغيابها في العديد من الحالات .

و تتمثل أهم الأولويات في مجال التطهير في التوجهات التالية :

- ✓ الترفيع في نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالجيهات ذات النسب المنخفظة
- ✓ تعميم خدمات التطهير و تحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان
- ✓ النهوض بالتطهير بالأحياء الشعبية و المناطق الريفية ذات السكن المجمع

- ✓ تحسين نوعية المياه المعالجة و ذلك بتأهيل و توسيع منشآت التطهير التي هي في طور الإستغلال وتعميم منشآت التطهير المختصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية و من ذلك إستعمال التكنولوجيات الحديثة
- ✓ مقاومة التلوث الصناعي السائل و ذلك عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية.
- ✓ تطوير التصرف في الحمأة و تثمينها .

المحور الإستراتيجي رقم 2:المحافظة على الأوساط الطبيعية و التنوع البيولوجي:

يتعرض التنوع البيولوجي بتونس إلى عدة ضغوطات تؤدي إلى هشاشة المنظومات الطبيعة البرية و تحطيم الموائل الطبيعية للحيوانات، و ذلك يرجع إلى عدة عوامل من أبرزها العوامل المناخية على غرار الجفاف و التصحر و الفياضانات و الرياح، بالإضافة إلى عدة عوامل ذات طابع بشري على غرار الإستغلال المفرط للغطاء النباتي و خاصة من خلال الرعي الجائر و عدم إحترام التداول الزراعي و تغيير صبغة الأراضي الفلاحية و تحويلها إلى مناطق شبه حضرية او صناعية او إلى مناطق سياحية .

و قد أولت وزارة البيئة منذ إحداثها سنة 1992 إهتماما خاصا بالمحافظة على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي حيث تم وضع سياسة متكاملة تجمع بين الإجراءات و البرامج الوقائية والعلاجية و ذلك قصد المحافظة على هذه الموارد من جهة و تثمينها و ترشيد إستهلاكها .

و قد أعدت الوزارة عدة دراسات في هذا المجال و من أهمها الدراسة الوطنية حول التنوع البيولوجي التي تم إعدادها سنة 1998 و تحيينها سنة 2008 و سنة 2014 و قد مكنت هذه الدراسة من جرد لكل الثروات البيولوجية المتوفرة بالبلاد التونسية، بالإضافة إلى جرد كل المنظومات البيئية و الإيكولوجية .

و قد أقرت الإتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي هدف أممي يتعلق بالتقليص من تدهور مكونات التنوع البيولوجي والذي أقرته و تبنته الأمم المتحدة بمناسبة قمة الأرض الثانية التي إنعقدت بجوهانسبورغ سنة 2002. وتمت بلورة خطة إستراتيجية أممية 2011-2020 للمحافظة على التنوع البيولوجي تتمحور حول 20 هدفا .و في هذا الإطار قامت الوزارة بملاءمة الإستراتيجية الوطنية مع الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية الأممية و تم إعتماد إستراتيجية و خطة عمل وطنية حول التنوع البيولوجي 2018-2030 تتضمن 5 أولويات تتفرع إلى 15 هدف إستراتيجي و 40 نتيجة و 48 إجراء (عملية) تتلخص حول المحاور التالية :

التوجه الإستراتيجي رقم 1: تدعيم القدرات لوضع الإستراتيجية و خطة العمل حيز التطبيق:

هناك عديد النقائص تحول دون تطبيق الإستراتيجية و خطة العمل مرتبطة بمحدودية القدرات المادية و اللامادية للأطراف المتدخلة بالإضافة إلى صعوبات تتعلق بضعف التنسيق على مستوى التخطيط و التنفيذ و المتابعة و التقييم و التمويل، و لتفادي هذه النقائص و الصعوبات تم وضع جملة من الأهداف و هي :

تركيز هيكل وطني للتنسيق و لمتابعة التخطيط و وضع الإستراتيجية و مخطط العمل الوطني موضع التطبيق، و ذلك قصد تلافي الفراغ القانوني و المؤسساتي الحاصل و الذي يحكم تنظيم العلاقات بين الأطراف المتدخلة،

إرساء نظام متابعة و تقييم لتنفيذ الإستراتيجية و خطة العمل الوطنية حول التنوع البيولوجي،

تدعيم القدرات الوطنية لضمان تمشي مشترك لحماية التنوع البيولوجي في إطار الإتفاقيات الثلاث لمؤتمر ريو،

تعبئة الموارد المالية و إدماج التنوع البيولوجي ضمن ميزانيات القطاعات.

التوجه الإستراتيجي رقم 2:إدماج مبادئ التنوع البيولوحي ضمن جملة السياسات الوطنية و لدى المجتمع

إن التقليص و القضاء على الأسباب المؤدية إلى تدهور النوع البيولوجي و تراجع أدوار النظم الإيكولوجية هو رهين التحسيس و التوعية و التفهم و تقدير أهمية قيمة التنوع البيولوجي من قبل المجتمع.

كما يجب على أصحاب القرار أن يعملوا على وضع الإجراءات و الوسائل لتحسيس و تعبئة و تشريك المجتمع في المحافظة على التنوع البيولوجي على كل المستويات.

كما يتعين على الساسة و المواطنين و الجماعات المحلية و الفاعلين الإقتصاديين أن يتحصلوا على ثقافة حول منافع التنوع البيولوجي و إدماجها كمعيار ضمن قراراتهم و أعمالهم و لتحقيق ذلك تم وضع الأهداف التالية:

- تحسيس و إعلام و إتصال حول قيمة التنوع البيولوجي ،
- إدماج التنوع البيولوجي ضمن التخطيط للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية على مختلف المستويات
- تدعيم الإستثمارات الإستراتيجية و الشراكات من أجل التنوع البيولوجي.

التوجه الإستراتيجي رقم 3:تطوير المعارف و تثمين الخبرات المحلية

سيتم العمل على تحقيق هدفين:

1-تحسين و إدماج المعارف حول تطور حالة التنوع البيولوجي:

الغاية من هذا الهدف هو تجاوز النقص الحاصل على مستوى فهم اشكاليات التنوع البيولوجي عبر تحسين و إدماج المعارف حول التنوع البيولوجي لتثمينها و زيادة قيمتها.

2-تدعيم و تجميع البحوث حول التنوع البيولوجي و توجيهها نحو تثمين المكتسبات:

هذا الهدف يرمي إلى إحداث مؤسسة وطنية للبحوث حول التنوع البيولوجي تتمتع بالكفاءات و الموارد المالية لتنظيم البحوث و تثمين النتائج تكون جاهزة للعمل في أفق 2025.

التوجه الإستراتيجي رقم 4:التقليص من الضغوطات و التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي و التشجيع على استعماله بصفة مستدامة

هذه الأولوية تفترض اعتماد ممارسات تدمج بين مقتضيات المحافظة على التنوع البيولوجي من جهة و أولويات التنمية من جهة أخرى .

حيث أن التنوع البيولوجي و النظم الإيكولوجية تشهد تدهورا مطردا تحت تأثير الضغوطات الإقتصادية و التغيرات المناخية و التلوث بمختلف أشكاله. لذا فإن المحافظة و حماية التنوع البيولوجي و مواصلة الأدوار التي تقوم بها النظم الإيكولوجية و التصرف المستدام في الموارد البيولوجية يعتبر مسألة جوهرية لتحقيق إستدامة التنمية هذا بالإضافة إلى التقليص من مخاطر الكوارث.

سيتم العمل على تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التقليص من أسباب تدهور التنوع البيولوجي من خلال تهيئة الغابات بصفة مستدامة و التشجيع على الأنشطة الفلاحية المستدامة
- ✓ التقليص من الضغوطـات على التنوع البيولوجي في المناطـق الرطبـة و البحريـة و الساحلية
- ✓ تحقيق هذا الهدف يكون من خلال تدعيـم برامج مقاومـة الإنجراف و المحافظة على المآلف الطبيعيـة و تنوعها البيولوجي خاصة المآلف الساحلية البرية و الهضاب،
- ✓ الوقاية و الحد من التهديدات البيئية على النظم الإيكولوجية

هذا الهدف يرمي إلى الحد و الوقاية من التهديدات البيئية التي تمثلها التغيرات المناخية و جميع أنواع التلوث و الأصناف الغريبة و الغازية و تدعيم مناعة النظم الإيكولوجية.

الوصول إلى الموارد الجينية و تقاسم المنافع المتأتية من إستعمالها.

التوجه الإستراتيجي رقم 5:المحافظة على التنوع البيولوجي و تحسين مناعة الأنظمة الإيكولوجيـة و تعزيز و تدعيم دورها النظمي

•المحافظة على التنوع البيولوجي:

هذا الهدف يرمي إلى المحافظة على عناصر التنوع البيولوجي بطريقة مستدامة (التنـوع البيولوجـي الغابـي، و المناطق الجافـة الصحراويـة، و النظـم الفلاحيـة، و الواحات و المناطق الرطبة البرية و البحرية و الساحلية.....)

•تحسين مناعة النظم الإيكولوجية و تعزيز دورها المنظوماتي:

هذا الهدف يرمي إلى تحسين التصرف في النظم الغابية و الأوساط الجافة و الصحراوية و الواحات و المناطق الرطبة.

التوجه الإستراتيجي رقم 6: مكافحة التصحر و تدهور الأراضي و السواحل:

إن ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي وخاصة الزراعية يأثر سلبا على حياة الملايين من البشر في الوقت الراهن ويؤدي إلى تدني إنتاجيتها مما يشكل تهديدا للأمن الغذائي العالمي و جودة الحياة وفي تونس تؤثر هذه الظاهرة على قرابة 75% من التراب الوطني بتفاوت ما بين مناطق شديدة التدهور ومتوسطة التدهور وضعيفة التدهور. كما أن معالجة هذه الظاهرة أصبح أكثر شمولية نتيجة العلاقة القائمة بين المسائل الاجتماعية والاقتصادية وكذلك المواضيع البيئية الهامة وهي التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي.، حيث أثبتت الدراسات مدى تأثير التغيرات المناخية وظاهرة تدهور الأراضي الزراعية، وتملّح التربة والاستغلال المفرط للمياه، على التنوع البيولوجي.

كما تتعرض المزيد من الأراضي لظاهرة التصحر وقد وضعت الأمم المتحدة اتفاقية لمكافحة التصحر التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر عام .1996 واعتمدت تونس، التي انضمت للمعاهدة الأممية في 1995 برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر.

كما أن تونس طرف في الاتفاقية الأممية لمكافحة التصحر وتقوم بتنسيق الجهود على المستوى الوطني والإقليمي والدولي والعمل على تطبيق ما جاءت به الاتفاقية من مبادئ.

كما أن الوزارة هي نقطة اتصال الاتفاقية الأممية لمكافحة التصحر وهي همزة وصل بين ما يحدث على المستوى الدولي (قرارات مؤتمرات الأطراف للاتفاقية وكل الإجراءات التي لها علاقة بذلك) وما يحدث على المستوى الوطني وإيصال المعلومة على المستويين.

و قد تم بإعداد برنامج عمل وطني لمكافحة التصحر سنة 1998 وهو إطار عام لكل الاستراتيجيات القطاعية والبرامج والمشاريع التي لها علاقة بمكافحة التصحر .

و كذلك برامج عمل جهوية (12) ومحلية (12) في أغلب الولايات الأكثر عرضة للتصحر (1997 – 2010)،و دراسات استراتيجية مختلفة وأهمها وضعية التصحر. بالبلاد التونسية.

أهم الألويات في مجال مقاومة التصحر :

- المساهمة في المحافظة على الغطاء النباتي وتطويره ودعم برامج الحد من التصحر والرعي الجائر مع إعتبار الخصوصيات الإقتصادية و الإجتماعية للسكان المحليين.

- تحيين الخطة الوطنية لمكافحة التصحر و متابعة تنفيذها.

- تشخيص الآليات الكفيلة بتقليص تأثيرات التغيرات المناخية على العديد من الأنشطة الإقتصادية على غرار القطاع الفلاحي.

حماية السواحل من الإنجراف :

سيتم العمل على حماية الفضاءات والمنظومات البيئيّة الطبيعيّة بالشريط الساحلي ومراقبة التصرّف في هذه المنظومات والفضاءات والملك العمومي البحري، ومزيد العناية بالشريط الساحلي من خلال حماية الشواطئ من الإنجراف البحري و تعزيز أنماط التصرف التشاركي في المناطق الحساسة مع تثمين أفضل للمناطق الطبيعية الساحلية و البحرية.

المحور الإستراتيجي رقم 3:الوقاية و الحد من المخاطر البيئية و الكوارث و التغيرات المناخية

توجه إستراتيجي رقم 1: الوقاية و الحد من التلوث الصناعي:

و قصد الحد من التلوث الصناعي ستعمل الوزارة على تدعيم و تحسين منظومات المراقبة البيئية للمؤسسات الملوثة و الأنشطة الإقتصادية ذات الأثر البيئي السلبي .

و تطوير طرق و أساليب الوقاية من التلوث الصناعي بما يساهم في الحد من مصادر التلوث و الأضرار بالبيئة و بالأوساط الطبيعية الذي أصبح من أهم مصادر استنزاف الثروات الطبيعية وتدهور الوضع البيئي والصحي في العديد من الجهات. و الوقاية من مخاطر المتأتية من المواد الكيميائية و النهوض بالتصرف في النفايات الخطرة

و الوقاية و الحد من التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية بالمناطق الهشة قصد المحافظة على التوازن البيئي لمختلف المنظومات و الموارد الطبيعية ذات العلاقة بهذه المناطق. و إستحثاث نسق التأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية و الخدماتية

تتمثل أهم الأولويات في هذا المجال في ما يلي :

- تأهيل قطاع الصناعة والتوجه نحو الإنتاج النظيف واعتماد كلفة تدهور البيئة والموارد الطبيعية ضمن المقاربات الاقتصادية في إطار نظرة اقتصادية شاملة،

- إزالة التلوث واستصلاح وتهيئة المواقع الملوثة ذات الأولوية،

- تحسين نوعية الهواء و المحافظة عليها خاصة بالوسط الحضري و العمل على تطوير الطاقات النظيفة للحد من تلوث الهواء.

- تطوير الآليات و الإجراءات و الطرق المتعلقة بالمراقبة والوقاية من تدهور الوسط الطبيعي و الحد و التخلص من النفايات و الإفرازات الملوثة.

- تدعيم شبكات رصد حالة الأوساط والنظم الطبيعية (شبكة رصد حالة الموارد والأوساط المائية والتربة والسواحل والهواء والغابات ...)

-دعم آليات الإنتاج لمواكبة المواصفات العالمية على مستوى جميع مراحل الإنتاج واعتماد أفضل التكنولوجيات المتاحة من أجل المحافظة على البيئة واستدامة نشاطهم،

التخفيض من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الصناعية بالأقطاب الصناعية الكبرى التي تمثل أكثر من 80 بالمائة من مصادر التلوث الصناعي.

-التصرف الرشيد و المستدام في المواد الكيميائية الخطرة.

توجه إستراتيجي رقم 2: التاقلم و الحد من التغيرات المناخية والتوقي و الحدمن الكوارث :

في هذا الإطار ستعمل الوزارة على دعم القدرات الوطنية لتفعيل المساهمات المحددة وطنيا بموجب إتفاق باريس حول المناخ و المساهمة في المجهودات الدولية للتخفيف من إنبعاثات الغازات الدفيئة و التأقلم مع التغيرات المناخية.

تقديم الدعم والمساندة الفنية للقطاعات المعنية لإنجاز دراسات الحساسية للتغيرات المناخية وإعداد البرامج الخاصة بالتخفيف من الانبعاثات الغازية، و العمل على إدراج التغيرات المناخية ضمن استراتيجيات وخطط التنمية القطاعية، وتقييم ومتابعة البرامج والمشاريع في مجال التخفيف والتأقلم وتقدم تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب المساهمات المحددة وطنيا (INDCs) واتفاق باريس. وإرساء منظومة دائمة لليقظة والمتابعة وتقديم الدعم لمختلف القطاعات والمتدخلين في مجال استغلال اليات الدعم الفني والتمويلات على المستويات الدولية والإقليمية والثنائية.

قصد التقليص من وقع الكوارث الطبيعية لا سيما تواتر الفيضانات و الجفاف ستعمل الوزراة على تدعيم القدرات الوطنية لرصد المخاطر الطبيعية و تعزيز الإنذار المبكر للتوقي من الكوارث و الحد من آثارها .ووضع و تدعيم خطط للتصرف في الكوارث الصناعية و التكنولوجية.

المحور الإستراتيجي رقم 4 : تدعيم دعائم التنمية المستدامة

توجه إستراتيجي رقم 1: تبني مبادئ ومسارات التنمية المستدامة على مستوى السياسات العمومية والمخططات المحلية:

من خلال تمشي يعتمد تعزيز اللامركزية في تثبيت مقومات التنمية المستدامة والحث على تحقيق مواصفات المدن المستدامة والمحافظة على البيئة والنهوض بجودة الحياة والتأسيس لديمقراطية محلية تولي البعد البيئي الأهمية اللازمة في مجال التخطيط على المستوى المحلي وفق ما نص عليه الفصل عدد 139 من دستور الجمهورية التونسية الصادر بتاريخ 26 جانفي 2014 والذي ينص على "تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون" وما نصت عليه مجلة الجماعات المحلية.

توجه إستراتيجي رقم 2: النهوض بالتربية البيئية

من خلال تكوين أجيال مؤمنة وواعية بأهمية التنمية المستدامة من خلال إرساء برنامج تربوي في الغرض في جوانبه النظامية وغير النظامية: يستهدف بالأساس الأطفال والنشئ بالمؤسسات التربوية بالتنسيق مع الوزارة المشرفة على القطاع التربية.

توجه إستراتيجي رقم 3 : النهوض بالإقتصاد الأخضر

أما التوجهات العامة لمحور الاقتصاد الأخضر والتجديد التكنولوجي فترتكز على التوجهات التالية:

-البحث في إمكانيات تطوير الأنشطة الاقتصادية القائمة وتركيز أنشطة جديدة خضراء في عدة مجالات مع بناء هذه الخيارات على التحولات التكنولوجية الصديقة للبيئة.

-التأسيس للإلتزام المجتمعي للمؤسسات الإقتصادية خصوصا وبشكل عام المنظمات حتى تكون جزءا لا يتجزأ من المؤسسات التي ستلتزم بالميثاق الوطني للتنمية المستدامة.

-ملائمة الإطار القانوني والمؤسساتي للتنمية المستدامة وفقا لمتطلبات الإنتقال الإقتصادي بتونس وأخذا بعين الإعتبار المستجدات على الساحة الوطنية من ذلك إحداث الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة.

-تطوير نظم الإستهلاك والإنتاج نحو مقومات الإستدامة من خلال إدماج خيارات التصرف البيئي لتقليص المخاطر وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وحث المشتري العمومي على إدخال مقتضيات الإستدامة ضمن شروط الشراء.

-تحديث نظم المعلومات والإحصاء المتعلقة بالتنمية المستدامة.

-توظيف مختلف الأطر الإستراتيجية وآليات البرمجة والتخطيط والمسارات والحوارات لدعم المبادرة الإقتصادية الخضراء وتأطيرها .

-الإحاطة بباعثي المشاريع الشبان الذين يرغبون في الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وبالخصوص خريجي التعليم العالي الذين بصدد البحث عن مواطن شغل لائقة وذلك من خلال تقديم المشورة والمعلومة اللازمة لدفع المبادرة الخضراء.

-البحث على آليات جديدة لتمويل البرامج البيئية ولتشجيع وتنويع استثمارات القطاع العام والخاص في مجالات البيئة والتنمية المستدامة منها في مجالات التجديد التكنولوجي وتركيز مقومات الاقتصاد الأخضر.

-النهوض بالتعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعلومات ونتائج البحوث وإرساء شراكة مع مؤسسات البحث العلمي لاستنباط تقنيات بيئية تتلاءم والحاجيات الوطنية .

-التشجيع على التجديد التكنولوجي في الميدان البيئي وتطويعه وتحويله لصالح القطاع العام والقطاع الخاص.

-نقل التقنيات البيئية وتطويعها وتطويرها ووضعها على ذمة المستعملين على المستوى الوطني .

-تأطير المخترعين في ميدان البيئة قصد تطوير نتائج البحث العلمي والاختراعات والوصول بها إلى مرحلة التصنيع.

- الإحاطة بالصناعيين والنهوض بإرساء مقومات الإنتاج الأنظف للرفع من قدرتها

البرامـــج الفرعيـــة:

سعيا لتحقيق الأهداف المنشودة لهذا البرنامج ولتيسير متابعته فقد تم تقسيمه إلى البرامج الفرعية التالية :

البرنامج الفرعي: البيئة و جودة الحياة.
البرنامج الفرعي : التنمية المستدامة

البرنامج الفرعي : البيئة و جودة الحياة

تتمثل مشمولات البرنامج الفرعي في المجالات الرئيسية التالية :

- **أولا في مجال النظافة العامة و الجمالية الحضرية:**

- وضع مخططات و إنجاز المنتزهات الحضرية و صيانتها و تعهدها و التصرف المستدام فيها بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

- إحداث المساحات الخضراء بالوسط الحضري و المساهمة في تجسيم السياسة الوطنية في هذا المجال

- إعداد و متابعة برامج و مشاريع تجميل المدن.

-تعهد الشواطئ و صيانتها و تأهيلها لتضمينها تحت اللواء الأزرق و إنجاز الفسح الشاطئية.

- المساهمة في النهوض بإطار العيش بالوسط الريفي عبر برامج و مشاريع و إستصلاح و تأهيل المناطق الريفية و عمليات المحافظة على المناظر الطبيعية و المناطق الخضراء

- **ثانيا في مجال النفايات:**

- متابعة و تنسيق البرامج و المشاريع الخاصة بالتصرف في النفايات الصلبة في الوسطين الحضري و الريفي و إقتراح الإجراءات الحلول و البرامج المناسبة لجمع و معالجة و إعادة إستعمال و تثمين تلك النفايات و ذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية .

- إيجاد الحلول والآليات الملائمة للتصرف السليم في المواد الكيميائية الخطرة والنفايات الخاصة والخطرة والوقاية من مخاطرها.

- إنجاز مشاريع و برامج إحكام التصرف في مختلف أصناف النفايات بهدف حماية البيئة من مظاهر التلوث التي تسببها هذه النفايات.و تدعيم منظومات التصرف في النفايات القابلة للرسكلة و التثمين و تعزيز القدرات الوطنية في معالجة الملوثات العضوية الثابتة

- **ثالثا في مجال التطهير :**

- إنجاز و متابعة و تنسيق مشاريع تجهيز المدن و التجمعات الحضرية بشبكات التطهير و محطات التطهير و محطات الضخ.

- إنجاز و متابعة المشاريع المتعلقة بتوسيع و تهذيب محطات التطهير و محطات الضخ و شبكة التطهير

- التصرف في الحمأة المتأتية من محطات التطهير

- مقاومة التلوث الصناعي السائل و الحد من إنعكاساته على منظومة التطهير بإنجاز برنامج تطهير المناطق الصناعية و توسعة محطات معالجة المياه الصناعية و تطوير نسبة إعادة إستعمال المياه المعالجة في بعض الزراعات و الصناعة و السياحة .

- متابعة برامج و آليات النهوض بالتطهير الريفي و ذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

. رابعا في مجال : الوقاية و الحد من التلوث و المخاطر

تتمثل مشمولات هذا البرنامج الفرعي في جانبين:

- *** أولا الجانب الوقائي :**

- إبداء الرأي حول دراسات المؤثرات على المحيط للمشاريع الجديدة.
- إعداد المواصفات والنصوص الترتيبية للحدود القصوى للافرازات السائلة والصلبة والغازية.
- التصرف في صندوق مقاومة التلوث.
- النهوض بالتكوين والتربية والتحسيس في ميدان مقاومة التلوث.
- إقتراح الإجراءات والحلول اللازمة للوقاية من إفرازات الغازات السامة والغبار والإشعاعات وكل مظاهر التلوث الهوائي.

- تنسيق العمل مع المؤسسات العمومية والأطراف المعنية للوقاية من التلوث.
- رصد تطور النظم البيئية والاوساط المتلقية عبر وضع وإستغلال أنظمة معلوماتية متخصصة.

- *** ثانيا الجانب العلاجي :**

- تشخيص وتحديد مصادر التلوث وتقييم الحالة البيئة لمختلف الاوساط.
- مقاومة كل مصادر التلوث والضرر وجميع أشكال تدهور المحيط.
- حث وتشجيع اصحاب المؤسسات الكبرى لاعداد وتنفيذ برامج تاعيل بيئي لوحداتهم الملوثة
- مراقبة ومتابعة المخالفات الملوثة والتجهيزات المخصصة لمعالجتها.
- مراقبة ومتابعة مصادر التلوث الهوائي خاصة بالوسط الحضري بالتنسيق مع الأطراف المعنية
- ضبط ومتابعة تنفيذ برامج إزالة التلوث وبرامج التدخل السريع لمجابهة الوضعيات الطارئة والحوادث المتسببة في التلوث.
- وضع برامج و آليات لمراقبة و متابعة نوعية المياه والتربة والهواء فيما يتعلق بتأثيرات التلوث.

وضع وتنفيذ برامج واستراتيجيات للوقاية والحد من مخاطر المواد الكيميائية والنفايات الخطرة وايفاء بلادنا بالتزاماتها تجاه الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

خامسا في مجال : التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

تتمثل مشمولات هذا البرنامج الفرعي في:

- إعداد و متابعة خطط العمل التي تساهم في المحافظة على الموارد الطبيعة و حمايتها من كل مظاهر التدهور.
-المحافظة على المنظومات الطبيعية و خاصة منها الحساسة و على توازن المواقع الإيكولوجية و متابعة تطور التنوع البيولوجي بتلك المنظومات و المواقع.
- السهر على تنمية التراث الجيني و المساهمة في تحيين بنوك الجينات
- إعداد و متابعة تنفيذ خطط العمل و المشاريع المتعلقة بالمحافظة على المحميات و الحدائق الطبيعية و متابعة تطور الوظائف الإيكولوجية الأساسية لتلك المحميات و الحدائق.
- تنسيق و متابعة و تقييم تنفيذ برنامج العمل الوطني الإطاري لمكافحة التصحر و تاثيرات البرامج و المشاريع المنجزة و تطور حالة التصحر بالبلاد التونسية .
- السهر على إدماج عناصر برنامج العمل الوطني الإطاري لمكافحة التصحر ضمن مخططات التنمية
- الإشراف على إعداد التقارير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني الإطاري لمكافحة التصحر و سير تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- السهر على تبادل المعلومات حول مكافحة التصحر.

البرنامج الفرعي التنمية المستدامة :

تتمثل اهم مشمولات هذا البرنامج الفرعي في ما يلي :

- أولا : مسارات التنمية المستدامة :

- تمثل أهم مشمولات محور مسارات التنمية المستدامة في تنسيق ومتابعة الأعمال والبرامج الرامية إلى تجسيم أهداف التنمية المستدامة في مستوى قطاعات التنمية وكذلك متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إضافة إلى مواكبة وتدعيم مسارات التنمية المستدامة ولاسيما المسارات الهادفة إلى إستدامة

القطاعات ودعم الحوكمة المحلية والجهوية من خلال مسار التخطيط التشاركي المحلي طبقا لما جاء بمجلة الجماعات المحلية بالإضافة إلى تطوير منظومة التربية من أجل التنمية المستدامة.

ترتكز التوجهات العامة لمحور مسارات التنمية المستدامة على جملة من التوجهات تتمثل فيما يلي:

التنافسية عبر إيجاد حلول للمشاكل البيئية المطروحة وتطوير الكفاءات وتعزيز القدرات.
قامت الوزارة المكلفة بالبيئة بوضع عدة مسارات لإستحثاث الفاعلين في كل القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية على الإنخراط في مناهج التنمية المستدامة حسب خصوصيات كل قطاع و ما يمليه واقع التنمية في تونس و في ما يلي أهم هذه المسارات :

- ✓ **مسارات إعداد الأدلة القطاعية للتنمية المستدامة :**

إن التجسيم الفعلي لمبادئ التنمية المستدامة على المستوى القطاعي التي أوضحتها الأجندا 21 الوطنية يتطلب تشخيص خصوصيات كل قطاع و نشاط تنموي حتى يستطيع كل قطاع إدماج الأبعاد البيئية و الإجتماعية ضمن إستراتيجيته و برامجه و مشاريعه .

في هذا الإطار تم إعداد دراسات تشخيصية لواقع التنمية و متطلبات تجسيم التنمية المستدامة لكل القطاعات الإقتصادية و تلخيص مقترحاتها في أدلة قطاعية للتنمية المستدامة تضبط بكل دقة ووضوح كيفية إدماج الأبعاد البيئية و إعتبار الأبعاد الإجتماعية حسب واقع كل قطاع تنموي سواء في مستوى السياسات و الإستراتيجيات القطاعية أو في مستوى المؤسسات و خلايا الإنتاج .

و قد تم إلى حد الآن وضع أدلة و مؤشرات للتنمية المستدامة تخص قطاعات الفلاحة و الصيد البحري و الغابات و الصناعة و السياحة و النقل و الطاقة و من المفروض على القطاعات المعنية أن تعمل على تجسيم محتويات و مضامين هذه الأدلة في حيز الواقع.

ما يمكن إستخلاصه من هذا المسار أن جل القطاعات لم تركز بنفس الوضوح على أهمية إدماج الأبعاد الإجتماعية بل إقتصرت على الأبعاد البيئية فقط حتى أنه أصبح شائعا ان مفهوم التنمية المستدامة يترادف مع مفهوم حماية البيئة .

- ✓ **سارات البرامج الجهوية للبيئة من أجل التنمية المستدامة:**

في إطار المجهودات المبذولة لإدماج الأبعاد البيئية في البرامج و المشاريع التنموية الجهوية إنطلق في بداية العشرية المنقضية مسار تشاركي جهوي كان هدفه ضبط الخصوصيات البيئية لكل جهة إنطلاقا من مشاغل المواطنين و كل الأطراف المعنية و كل القطاعات التنموية .

و تم حوصلة أبرز المشاكل البيئية التي تميز كل جهة و ربط هذه المشاكل بالقطاعات التنموية التي كان لها دور في بروزها. ثم تحديد الأولويات لمعالجة هذه المشاكل في برنامج جهوي للبيئة من أجل التنمية المستدامة لكل ولاية ، يحوصل أولويات الجهة في مجالات حماية البيئة و تحسين جودة الحياة و الحفاظ على الموارد الطبيعية و تجسيم التنمية المستدامة .ثم تضمين هذه البرامج في مخططات التنمية بعد مصادقة المجالس الجهوية عليها.

و قد تم إلى حد الآن إعداد ثلاثة برامج جهوية للبيئة و التنمية المستدامة لثلاث ولايات هي سيدي بوزيد و القصرين و مدنين .

✓ مسارات إعداد الأجندا 21 المحلية أو البرامج المحلية للتنمية المستدامة:

يهدف برنامج الأجندا 21 المحلية إلى تطوير عملية التخطيط التشاركي المحلي من أجل التنمية المستدامة ، وتزويد اوالجماعات المحلية بأدوات فعالة حتى تتمكن من مواكبة معايير التنمية المستدامة ، وتعميم ذلك على كل البلديات.

مسار إعداد البرامج المحلية للتنمية المستدامة يعتبر أداة للتخطيط التنموي المحلي و مسار يشارك فيه كل الأطراف الفاعلة على مستوى الجماعة المحلية من مواطنين و مصالح إدارية و فنية و بلديات و مجالس قروية و مجتمع مدني .

و هو وثيقة مرجعية تمكن من التواصل بين مختلف السكان و الأطراف الفاعلة و من التعريف بمتطلبات الإستدامة حسب المقتضيات المحلية و توضح لكل الأطراف أولويات التنمية على مستوى المدينة أو القرية و كيفية إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة محليا حتى يصبح المواطن أيا كان مسؤوليته و موقعه في أخذ القرار مساهم و مسؤول مباشرة في النهوض بمدينته أو قريته و تطويرها .

وقد إنطلقت هذه العملية التي يتم متابعتها وتأطيرها من قبل الوزارة المكلفة بالبيئة منذ سنة 1999بمشروع نموذجي لإعداد أجندات 21 محلية لمجموعة من البلديات بحوض مجردة من المنطقة الشمالية الغربية ومنذ ذلك التاريخ تمكنت قرابة 25 بلدية من إعداد أجندا 21 محلي خاصة بها إضافة إلى إنخراط 160 بلدية في هذا المسار.

✓ مسار التربية من أجل التنمية المستدامة :

في إطار مسايرة عشرية الأمم المتحدة للتربية من اجل التنمية المستدامة 2005-2014 و برنامج العمل العالمي للتربية من أجل التنمية المستدامة2015-2020 تقوم الوزارة بتنفيذ برنامج شبكة المدارس المستدامة الذي يهدف إلى نشر ثقافة البيئة والتنمية المستدامة لدى التلاميذ بالمؤسسات التربوية وذلك من خلال تشجيع التلميذ على ممارسة الأعمال المتعلقة بحماية النباتات و الغراسات والتفاعل الميداني والتطبيقي مع العناصر البيئية . ويتكون هذا البرنامج من شبكة تضم إلى حد الآن قرابة 315 مؤسسة تربوية موزعة على كامل الولايات.

✓ مسار البناءات المستدامة و مواصفات البناء الإيكولوجي :

في إطار تجسيم مفاهيم التنمية المستدامة في عدة قطاعات و منها قطاع البناء شرعت الوزارة في وضع مسار للبناءات المستدامة و ذلك من خلال إنجاز دراسة تشخيصية لواقع قطاع البناء في تونس وفق مقتضيات الإستدامة من الجوانب المؤسساتية و التشريعية و الفنية.

✓ مسار المدن المستدامة:

يعيش الآن 54٪ من سكان العالم في مناطق حضرية(حوالي 4 مليارات نسمة)، وتشير التوقعات إلى أن هذا التوجه آخذ في الزيادة حتى عام 2050 نحو الثلثين على أقل تقدير، هذا التحول من عالم ريفي إلى آخر يغلب عليه الطابع الحضري يشير إلى الحاجة لتغيير كيفية تطور المدن. ويواجه المعماريون، والمهندسون،

ومخططو المدن، والمجتمع المدني، وصانعو السياسات تحديات إنشاء مدن مستدامة، صحية، ذكية(هي المدن التي أدمجت التكنولوجيا ونظم المعلومات في تسييرها لإدارة الموارد بشكل أكثر نجاعة، وتحسين الرصد، وتسهيل عملية أخذ القرار، وتجسد رؤية المدينة الذكية مصطلح 'العمران المتصل شبكيا؛ وفيه تتوفر لدى جميع النظم آلية تحكم مركزية حينية)، خضراء، قابلة للتكيف، شاملة، منتجة، آمنة، مرنة، ومتأقلمة بحيث تقوى على الحد من التلوث والتدهور البيئي، الذي غالبًا ما يقترن بسوء الإدارة، ونقص توفير الخدمات.

غير بعيد عن هذا المشهد العالمي و تجاه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تشهدها بلادنا، تسعى وزارة الشؤون المحلية و البيئة (الإدارة العامة للتنمية المستديمة) إلى التفكير في أدوات جديدة للنهوض بالمدن التونسية حتى تستجيب لمبادئ وأسس التنمية المستدامة بإعتبارها إحدى أهم الأدوات التي يمكن أن تساعد على تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في أفق 2030.
إنطلاقا من هذا المنظور، قامت الإدارة العامة للتنمية المستدامة/ ببرمجة إعداد دراسة حول المدن المستدامة في تونس، حيث يهدف هذا المشروع في مرحلة أولى إلى إعداد دراسة تشخيصية لواقع المدن التونسية و إقتراح مؤشرات و معايير الإختيار مع تقديم تصور متكامل لمقومات المدينة المستدامة بالإستئناس بالتجارب المقارنة و بآراء مختلف المتدخلين عبر إستبيان وطني يعد في الغرض، ثم إعداد كراس شروط نموذجية خاصة بالمدن المستدامة بما يسمح بتحديد قائمة مختصرة من المدن التي تستجيب إلى أكبر قدر ممكن من الشروط تيسر لها التحول نحو مدن مستدامة و في مرحلة ثانية سيتم إنجاز تهيئة ثلاثة مدن مستدامة نموذجية ليتم في مرحلة ثالثة العمل على تعميم هذه التجربة وفق خطة عمل وطنية تجمع بين الجوانب الفنية و آليات البحث عن التمويل الوطني و الدولي مع الأخذ بعين الإعتبار للخصوصيات المعمارية و البيئية و الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية لكل مدينة وخاصة إيلاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأفق 2030 الأهمية اللازمة.

ثانيا : الإقتصاد الأخضر

تتمثل أهم مشمولات محور الاقتصاد الأخضر والتجديد التكنولوجي في تنسيق المبادرات وإعداد ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع والدراسات الإستراتيجية فضلا عن مخططات العمل المنبثقة عنها، الهادفة إلى تعزيز مقومات الاقتصاد الأخضر والتجديد التكنولوجي ببلادنا ووضع الآليات الكفيلة بهذا التوجه من خلال جمع المعلومات العلمية والتقنية والتشريعية في كل المجالات المتعلقة بالتكنولوجيات البيئية والاقتصاد الأخضر ومعالجتها ونشرها.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج :

لقد تم تحديد جملة من الأهداف الإستراتيجية سيتم العمل على تجسيمها على المدى القصير و المتوسط و البعيد و هي كالتالي:

الهدف1: النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري و الريفي

الهدف2: حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية .

الهدف 3: إرساء دعائم التنمية المستدامة

الهدف 1-1-1: النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري و الريفي

- تقديم الهدف: يتمثل هذا الهدف في العمل على:

- دعم المجهود البلدي في مجال بعث المساحات الخضراء وتجميل مداخل المدن والمسالك الرئيسية وصيانة وتأهيل المنتزهات الحضرية. و الحد من الإزعاجات والأضرار المتأتية من الحشرات و الآفات.

- تحسين التصرف في مختلف النفايات بهدف حماية البيئة من كل مظاهر التلوث التي تسببها هذه النفايات و ذلك من خلال مضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية و المشابهة و النفايات الصناعية و الخاصة و الخطرة و إحداث المصبات المراقبة و مراكز التحويل التابعة لها إلى جانب الغلق التدريجي و إستصلاح المصبات العشوائية . بالإضافة إلى عن تطوير منظومة التصرف في النفايات القابلة للتثمين و الرسكلة و تعزيز القدرات الوطنية في مجال معالجة الملوثات العضوية الثابتة و المبيدات .

- تعميم خدمات التطهير لتشمل سائر المناطق البلدية و تهذيب الشبكة بالمدن المتبناة بكافة الولايات و توسيع و تهذيب محطات التطهير و مقاومة التلوث الصناعي السائل و الحد من انعكاساته على منظومة التطهير بإنجاز برنامج التطهير بالمناطق الصناعية.

- مراقبة كل مصادر التلوث قصد ضبط مصادر الإزعاج والإخلال بسلامة البيئة وبجودة حياة المواطن وإلزام أصحاب الوحدات الاقتصادية الملوثة على الحدّ من التلوث الناجم عن أنشطتها وعلى احترام المواصفات البيئية الجاري بها العمل وعلى الإنخراط في منظومة التأهيل البيئي.
- مراقبة التلوث البحري والتدخل في حالات التلوث العرضي.

- تحسين طرق وآليات الوقاية و المراقبة البيئية خاصة بالنسبة لدراسات المؤثرات على المحيط و دراسات إزالة التلوث و الشبكات الوطنية لمراقبة نوعية الهواء و التربة و الماء.

- إزالة التلوث الصناعي ببعض المواقع و تحسين الوضع البيئي ببعض الوحدات الصناعية الأكثر تلويثا للبيئة،

- متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة وتضم حاليا شبكة وطنية لمراقبة نوعية الهواء وشبكة لمراقبة نوعية المياه.

- مرجع الهدف :

- مخطط التنمية 2016-2020
- الإستراتيجية القطاعية
- برنامج عمل الحكومة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			ق .م	تقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر عدد 1.1.1.1 نسبة المياه المستعملة المعالجة	نسبة	98	98	98,9	98,9	99	99,2	
المؤشر عدد 2.1.1.1 نسبة الربط بشبكة التطهير	نسبة	%90	%90,3	%90,1	%90,4	%90,6	%90,8	
المؤشرعدد 3.1.1.1 : نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها و تحويلها للمصبات المراقبة لمعالجتها	نسبة مأوية	%83	%90	%93	%85	%90	%92	%95
المؤشر عدد 4 1.1.1 :نسبة رسكلة و تثمين النفايات المستخرجة من النفايات المنزلية	نسبة	%10	%10	%10	%10	%15	%16	%17
المؤشر عدد5 .1.1.1: نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.	**نسبة**				%15	%30	%45	%60

الهدف1.1. 2: حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

تقديم الهدف : يتمثل هذا الهدف في:

- المحافظة على الموارد الطبيعية و المنظومات الإيكولوجية من كل مظاهر التدهور و تدعيم التصرف المندمج للموارد الطبيعية والمنظومات البيئية
- المحافظة على الموروث الجيني الوطني، وتنظيم مسألة النفاذ إلى الموارد الجينية وتقاسم منافعها
- دعم و تطوير المواقع الطبيعية المتميزة و تثمينها في مجال السياحة الإيكولوجية .و ذلك من خلال تدعيم شبكة المناطق المحمية و حماية الأنواع الحيوانية و النباتية المهددة و النادرة

- دعم تنفيذ الإطار الوطني للسلامة الاحيائية العمل على إرساء الآليات المؤسساتية والفنية الخاصة بتنفيذ مقتضيات بروتوكول قرطاجنة حول السلامة الأحيائية ومشروع القانون حول الكائنات المحورة جينيا.

- التصرف المستدام في المنظومات الرعوية والغابية ،و تطوير الإطار المؤسساتي و التشريعي للمراعي
- السهر على تنفيذ برنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي و تفعيل الدراسة الإستراتيجية للنهوض بالسياحة الإيكولوجية.
-إحكام التصرف والوقاية ومقاومة المخاطر المنجرة عن الأصناف الغريبة الغازية والتحكم في تأثيراتها على التنوع البيولوجي والمنظومات البيئية بتونس

- حماية الفضاءات والمنظومات البيئيّة الطبيعيّة بالشريط الساحلي ومراقبة التصرّف في هذه المنظومات والفضاءات ومراقبة التصرف الملك العمومي البحري، و حماية الشواطئ من الإنجراف البحري و تعزيز أنماط التصرف التشاركي في المناطق الحساسة و تثمين أفضل للمناطق الطبيعية الساحلية والبحرية.
- التصرف المستدام في المنظومات الواحية بتونس
- النهوض بالسياحة الإيكولوجية ودعم التنوع البيولوجي الصحراوي

كما يتمثل هذا الهدف في المساهمة في ترشيد التصرف في المنظومات الطبيعية و الفلاحية بالمناطق المهددة بالتصحر و النهوض بمتساكني هذه المناطق و تحسين ظروف عيشهم .

- مرجع الهدف :

-الإتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي
- -الإستراتيجية وبرنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي.
- الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالسياحة الإيكولوجية .
- الإستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل الوطني لمقاومة التصحر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر1.2.1.1 : نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية					**% 26,25**	**%60,5**	**% 83**	**%100**
المؤشر1.1. 2 . 2. عدد العينات من البذور التي يتم تجميعها والمحافظة عليها	عدد			42731	43930	45130	46330	47730
المؤشر3.2.1.1 : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	الكم	2	11	17,6	24	29	33	37

الهدف 3.2.1 : إرساء دعائم التنمية المستدامة

*** تقديم الهدف**: يتم تجسيم هذا الهدف من خلال:

- دعم مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة في إطار الحوكمة الجهوية و المحلية:

إن تجسيم مناهج التنمية المستدامة في مستوى قطاعات التنمية يستوجب التأسيس لديمقراطية محلية تولي لإبعاد التنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية الأهمية اللازمة في مجال التخطيط على المستوى المحلي وفق ما نص عليه الفصل عدد 139 من دستور الجمهورية التونسية الصادر بتاريخ 26 جانفي 2014 والذي ينص على: "تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون" وما نصت عليه مجلة الجماعات المحلية.

- النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة: و التي ترتكز على ثلاث محاور:

1–تكوين إطار تربوي مكون للمكونين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة

2–دعم المؤسسات التربوية بتركيز منظومة فرز النفايات وتثمينها وجمع وتثمين مياه الأمطار خاصة ببعض المدارس التي تفتقد إلى الربط بالشبكة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه وإنتاج الطاقات المتجددة.

3–التدخل في إطار التعاون مع وزارة التربية للمساهمة في تحيين البرامج المدرسية النظامية والبيداغوجية لتتماشي مع المستجدات الحديثة في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة.

- **تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر:**إن الإقتصاد الأخضر هو منوال تنموي جديد تتطلع تونس لإرسائه على المدى المتوسط والبعيد تماشيا مع التوجهات العالمية في المجال (الرؤية المقدمة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونتائج قمة الأرض ريو+20) و وفقا لما جاء بالمخطط الخماسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية 2016-2020 كضامن للتنمية المستدامة باعتبار أنه يمثل الأنشطة الإقتصادية التي تهدف لتحقيق الرفاه الإنساني مع تقليص المخاطر البيئية والتصدي لندرة الموارد الطبيعية.

وفي إطار العمل على تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر إلى أفق 2030، تولت الإدارة العامة للتنمية المستدامة، من خلال مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر، إعداد خارطة طريق وطنية للإقتصاد الأخضر تتضمن جملة من الدراسات والبرامج ومخططات العمل التي من شأنها التأسيس لخيار الإقتصاد الجديد

مراجع الهدف

- ✓ دستور الجمهورية التونسية المؤرخ في 26 جانفي 2014

- ✓ مجلة الجماعات المحلية
- ✓ التوجهات العامة للمخطط التنموي 2016-2020
- ✓ التوجهات المنبثقة عن قمة الأرض الأممية ريو + 20 بريو جينيرو سنة 2012
- ✓ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20 "المستقبل الذي نصبو إليه (الفقرة 230) حول وضع مناهج دراسية تتعلق بالإستدامة
- ✓ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2020
- ✓ الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر (2016-2030)
- ✓ الاستراتيجية الوطنية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات و المنظمات
- ✓ الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2016 – 2030 (ضمن أجندة التنمية لما بعد سنة 2015)
- ✓ برنامج العمل العالمي للتربية من أجل التنمية المستدامة 2015–2020

<u>مؤشرات قيس الآداء:</u>

تم إعتماد المؤشرات التالية لقيس تحقيق الأهداف:

الهدف 1: دعم مقومات التنمية المستدامة

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2018	تقديرات	
		2015	2016	2017		2019	2020
المؤشر1 .2 .3 .1 نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة	نسبة البلديات	**8%**	**8%**	**8%**	**11%(*)**	**14%**	**18%**
المؤشر عدد 1. 2. 3. 2 : نسبة المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة من خلال	نسبة			**-**	**150**	**150**	
المؤشر عدد 1 .2 . 3 .3: مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	عدد (من 0 إلى 1)	-	0.535	0.563	0.693	0.74	0.78

2-2- تقديم أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2019	الأنشطة	اعتمادات الدفع بحساب أ د
الهدف 1: النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري و الريفي	المؤشر عدد 1.1.1.1 نسبة المياه المستعملة المعالجة	%99	نشاط عدد 1:قيادة سياسة البيئة و التنمية المستدامة	43,143 م د
	المؤشر عدد 2.1.1.1 نسبة الربط بشبكة التطهير	%90,6	نشاط عدد 2:النظافة و الجمالية الحضرية	6 م د
	المؤشرعدد 3.1.1.1 : نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها و تحويلها للمصبات المراقبة لمعالجتها	%90	نشاط عدد 3 : التطهير و التصرف في النفايات الصلبة	185,7 م د
	المؤشر عدد 4 1.1.1 :نسبة رسكلة و تثمين النفايات المستخرجة من النفايات المنزلية	%15	نشاط عدد 4: التلوث و المخاطر البيئية	1,25 م د
	المؤشر 5.1.1.1: نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.	%30	نشاط عدد5:التغيرات المناخية و الكوارث	**0,7 م د**
الهدف2: حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية	المؤشر 1.2.1.1 : نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية بالتنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية	%60,5	نشاط عدد 6: التنوعة البيولوجي	4,125 م د
	المؤشر2.2.1.1 : عدد العينات التي يتم جمعها و المحافظة عليها	**45130 عينة**		
	المؤشر3.2.1.1 : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	29 كلم		
الهدف 3: دعم مقومات التنمية المستدامة	**المؤشر1 .2 .3 .1** نسبة البلديات التي إنخرطت وأتمت مسار التخطيط التشاركي المحلي	**14%**	نشاط عدد 7: التنمية المستدامة	**1,2 م د**
	المؤشر عدد 1. 2. 3. 2 : نسبة المؤسسات المستدامة التربوية التي إستفادت من تدخلات برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	**(40%)**		
	المؤشر عدد 1 .2 . 3. 3: مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	0.693		

3-نفقات البرنامـــج:

1.3 – ميزانية البرنامج

تطور إعتمادات البرنامج. لسنة 2019(إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

بيان البرنامج	انجازات 2017	ق.م 2018 (1)	مقارحات 2019		نسبة التطور (2019/2018)	
			تعهدا	دفعا	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) -(2) (1)/(1)
العنوان الأول :نفقات التصرف 1	**36 694,133**	40 843	43 143	43 143	2 300	5,63
التأجير العمومي	19 568,346	23 736	24 043	24 043	307	1,29
وسائل المصالح	2 324 ,787	2 760	3 246	3 246	486	17,61
التدخل العمومي	14 801	14 347	15 854	15 854	1 507	10,50
العنوان الثاني :نفقات التنمية2	**129 857,821**	**139 430**	194 540	**328 355**	**55 110**	**39,525**
الاستثمارات المباشرة :	**3 658,321**	**5 430**	3 130	**1960**	**-2 300**	**-42,357**
على الموارد العامة للميزانية	3 658,321	5430	3 130	1960	-2 300	-42,357
على موارد القروض الخارجية الموظفة						
التمويل العمومي :	126 199,5	134 000	191 410	326 395	57 410	42,843
على الموارد العامة للميزانية	1 24199,5	133 580	190 710	294 265	57 130	42,768
على القروض الخارجية الموظفة	2 000	420	700	32 130	280	66,667
صناديق الخزينة 3:	**93 112**	**23 000**	**0**	**0**	**-23 000**	**-100**
مجموع البرنامج:	**259 663,954**	203 273	237 683	371 495	34 410	16

توزيع مشروع ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة حسب طبيعة النفقة : إعتمادات الدفع

بحساب 1000 د

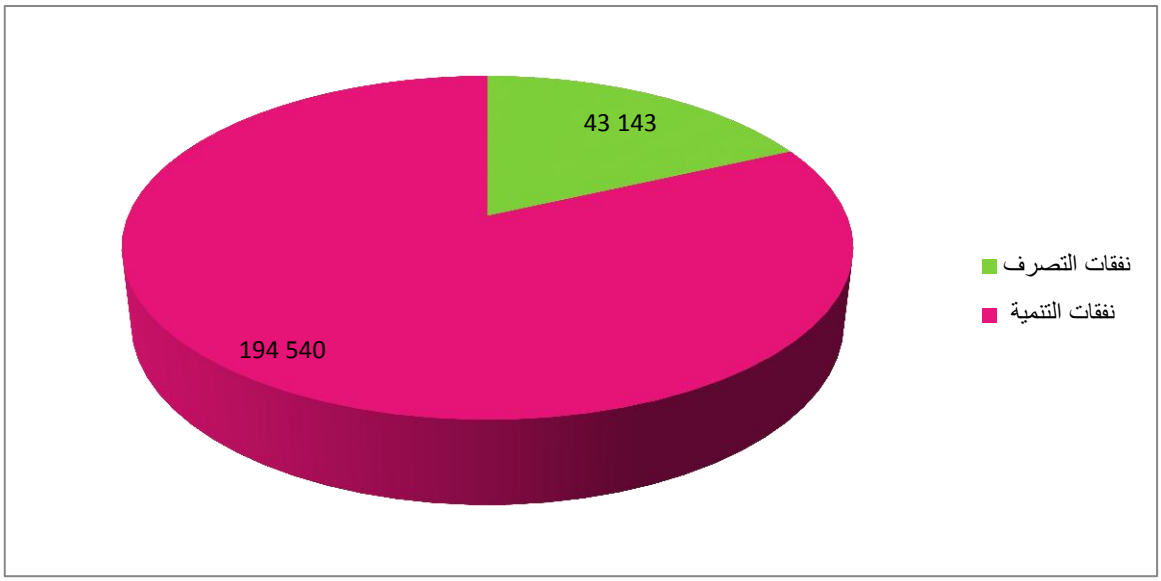

توزيع ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية :

(اعتمادات الدفع) بحساب 1000 د

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	برنامج فرعي1 البيئة و جودة الحياة	برنامج فرعي. 2 إستدامة التنمية	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرف	**39 480**	**3 663**	**43 143**
- التأجير العمومي	20 728	3 315	24 043
- وسائل المصالح	2 973	273	3 246
- التدخل العمومي	15 779	75	15 854
نفقات التنمية	**193 340**	**1 200**	**194 540**
الاستثمارات المباشرة	2 230	900	3 130
التمويل العمومي	191 110	300	191 410
صناديق الخزينة	**0**	**0**	0
المجموع :	**232 820**	**4 863**	237 683

دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

توزيع مشروع ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة حسب طبيعة النفقة : إعتمادات الدفع

بحساب 1000 د

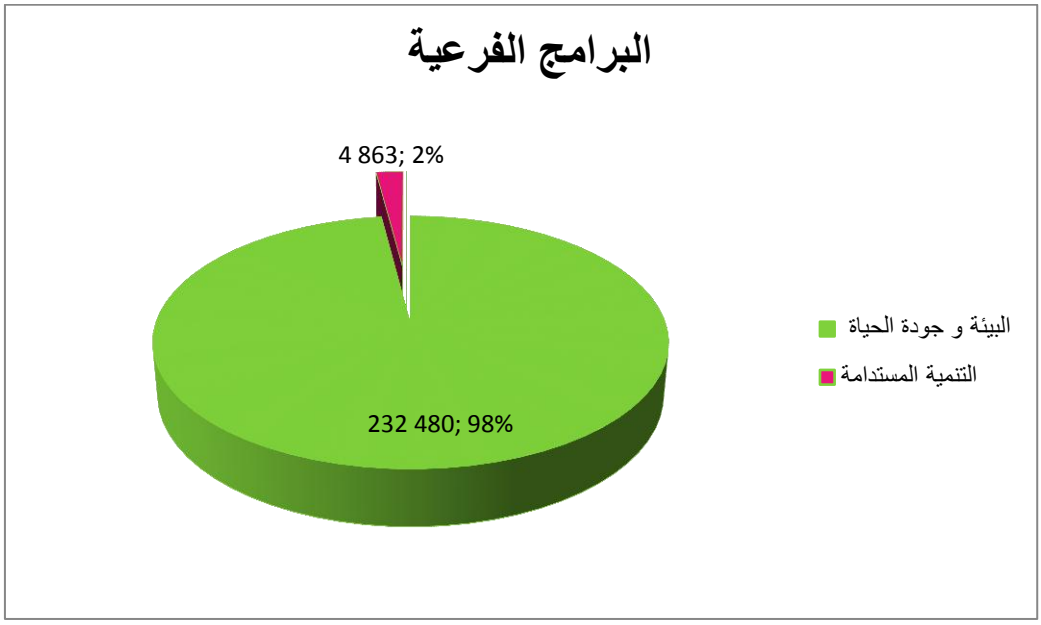

3-2-/ اطار النفقات متوسط المدى 2019-2021حسب البرامج الفرعية

3-2--1-/ اطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة:

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نفقات التصرف :							
1-على موارد الميزانية	36136.7	37443	36694	40843	43143	46235.6	49584.74
التأجير العمومي	21531	23415	19568.34	23736	24040	25241.7	26503.78
وسائل المصالح	4776.7	2455	2324.78	2760	3246	3460.01	3688.22
التدخل العمومي	11899	11843	14801	14356	15854	17533.9	19392.74
2-**على صناديق الخزينة**	0	0	0	0	0	0	0
3-**على الموارد الذاتية للمؤسسات**	1881	3034	2898	3249	2980	2	3038.08
التأجير العمومي	0	0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	1880	3034	2898	3249	2980	2935	2970
التدخل العمومي	0	0	0	0	0		0
نفقات التنمية :	10460	166720	129857.	139430	194540	196840	196840
1-**على موارد الميزانية**	6160	154100	127857.8	139020	193840	196140	196140
الاستثمارات المباشرة	2916	25916	3658.32	5430	3130	5430	5430
التمويل العمومي	3244	128184	124199.5	133580	190710	190710	190710
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة	4300	12600	2000	420	700	700	700
الاستثمارات المباشرة	100	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	4200	12600	2000	420	700	700	700
صناديق الخزينة :	40000	20000	24000	23000	0	0	0
الميزانية بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات	86296	70738.19	190551	203273	237683	243075	246424
الميزانية باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات	595957	177325	193449	206521.5	240663	246010	249394

3-2-2- اطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 حسب البرامج الفرعية

3-2-2-1/اطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي البيئة و جودة الحياة :

بحساب 1000د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نفقات التصرف :							
1-على موارد الميزانية	32404	33719	33509.75	37394.5	39480	41454	43526.7
التأجير العمومي	18453	19744	16658.35	20 622	20 725	21761	22849
وسائل المصالح	4488	2198	2116.4	2 491.5	2 973	3169	3378
التدخل العمومي	11833	11777	14735	14 281	15 779	17451	19301
2-**على صناديق الخزينة**	0	0	0	0	0	0	0
التأجير العمومي	0	0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	0	0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
3-**على الموارد الذاتية للمؤسسات**	1350	2750	2248	2200	2100	2100	2100
التأجير العمومي		0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	1350	2750	2248	2200	2100	2100	2100
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
نفقات التنمية :	9580	166191	129365.7	137367	193340	194677	194677
1-**على موارد الميزانية**	5280	153571	127365.7	136957	192640	193977	193977
الاستثمارات المباشرة	2516	25602	3166.2	3567	2230	3567	3567
التمويل العمومي	2764	127969	124199.5	133380	190410	190410	190410
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة	4300	12600	2000	420	700	700	700
الاستثمارات المباشرة	100	0	0	0	0	700	700
التمويل العمومي	4200	12600	2000	420	700	700	700
صناديق الخزينة :	40000	20000	24000	23000	0	0	0
الميزانية بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات	**81984**	**66485.19**	**186875.4**	**197761.5**	**232820**	**236131**	**238203.7**
الميزانية باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات	**83334**	**172788**	**189123.4**	**199961**	**234920**	**238231**	**240303.7**

3-2-2-2/ اطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي :إستدامة التنمية

بحساب 1000 دينار

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نفقات التصرف :	3962	4 008	3 834,383	4 497,5	4 543	4 689,718	4 926,754
1-على موارد الميزانية	3732	3 724	3 184,383	3 448,5	3 663	3 854,718	4 056,754
التأجير العمومي	3078	3 401	2 909.996	3 114	3 315	3 480,75	3 654,787
وسائل المصالح	288	257	208,387	268 ,5	273	291,018	310,225
التدخل العمومي	66	66	66	66	75	82,95	91,742
2-على صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	-	-	-	-	-	-	-
التدخل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات	530	284	650	1 049	880	835	870
التأجير العمومي	-	-	-	-	-	-	-
وسائل المصالح	530	284	650	1 049	880	835	870
التدخل العمومي	-	-	-	-		-	-
نفقات التنمية :	880	529	492 ,121	2063	1 200	2 163	2 163
1-على موارد الميزانية	880	529	492 ,121	2063	1 200	2 163	2 163
الاستثمارات المباشرة	400	314	492 ,121	1 863	900	1 863	1 863
التمويل العمومي	480	215	0	200	300	300	300
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة :	-	-	-	-	-	-	-
المجموع: بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات	4312	4 253	3676,504	5 511,5	4 863	6 017,718	6 219,754
المجموع : باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات	4842	4 537	4 326,504	6 560,5	5 743	6 852,718	7 089,754

الملاحق

4- بطاقات مؤشرات قيس الآداء لبرنامج البيئة و التنمية

بطاقة المؤشـــر

- رمز المؤشر :1.1.1.1

- تسمية المؤشر : نسبة المياه المستعملة المعالجة بمحطات التطهير .

- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و التنمية المستدامة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة وجودة الحياة
3. الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :. المساهمة في النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري و الريفي
4. تعريف المؤشر: هذا المؤشر يتعلق بمتابعة تطور كميات المياه التي يتم تجميعها بمحطات التطهير لمعالجتها بمناطق تدخل الديوان الوطني للتطهير بالمقارنة مع كميات المجمعة بالشبكة العمومية للتطهير.
5. نوع المؤشر:مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة اقتصادية واجتماعية

-II التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة إحتساب المؤشر

كمية المياه المعالجة بمحطات التطهير بمناطق تدخل الديوان / على كمية المياه المستعملة المجمعة بشبكات التطهير بمناطق تدخل الديوان.

2. وحدة المؤشر: نسبة مأوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :
   - كمية المياه المعالجة بمحطات التطهير بمناطق تدخل الديوان.
   - كمية المياه المجمعة بشبكات التطهيربمناطق تدخل الديوان
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إستبيانات
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الديوان الوطني للتطهير(المديرية المركزية للتصرف)

- المديريات الجهوية للديوان الوطني للتطهير

6. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:98,9%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مديرية التصفية/إدارة التخطيط والميزانية

-IIIقراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة المياه المستعملة المعالجة		98	98	98,9	98,9	99,0	99,2	

2. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :

شهدت نسبة المياه المستعملة المعالجة استقرارا خلال الفترة 2015-2016 ومن المنتظر أن يشهد تطوّر تدريجي خلال الفترة (2018-2020) ويعود ذلك بالأساس إلى بناء محطّات تطهير لبلديات متبناة غير مجهزة حاليا بمحطات تطهير.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :
4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-إنجاز محطات تطهير جديدة

-تأهيل محطات تطهير بصدد الإستغلال (تهذيب وتوسيع)

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- هذا المؤشر لا يمثل كامل المناطق بإعتبار أنه يقتصر على البلديات المتبناة من قبل ديوان التطهير و التي يتدخل فيها لمعالجة المياه المستعملة و بالتالي فهو لا يشمل البلديات غير المتبناة من الديوان والتي تستهلك كميات من المياه لا تتم معالجتها و لا يتم إحتسابها بواسطة هذا المؤشر.

بطاقة المؤشـــر

- رمز المؤشر :2.1.1.1
- تسمية المؤشر:نسبة الربط بشبكة التطهير.

- تاريخ تحيين المؤشر: كل سنة

I - الخصائص العامة للمؤشر :

-1 البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و التنمية المستدامة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و جودة الحياة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المساهمة في النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري

تعريف المؤشر:

4-نوع المؤشر: مؤشر نتائج،

5-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية وإجتماعية

-II التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر: عدد السكان المرتبطين بالشبكة بمناطق تدخل الديوان/عدد السكان بمناطق تدخل الديوان

2-وحدة المؤشر : نسبة مأوية

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

* عدد السكان المرتبطين بالشبكة بمناطق تدخل الديوان

* عدد السكان بمناطق تدخل الديوان

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: يتم تجميع المعطيات من خلال إحصائيات و تقارير

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:

- الديوان الوطني للتطهير

الشركة الوطني لاستغلال وتوزيع المياه

- المعهد الوطني للإحصاء

- البلديات

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر مارس

7-القيمة المستهدفة للمؤشر : 90,4%

8-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة مراقبة التصرف/ إدارة التخطيط والميزانية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الربط بشبكة التطهير		90,0	90,3	90,1	90,4	90,6	90,8	

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

شهدت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بمناطق تدخل الديوان انخفاضا سنة 2017 ويعود ذلك إلى تبنّي بلديّات جديدة ذات نسب ربط ضعيفة (27,5% بجربة أجيم و 38% بأم العرايس) بالإضافة إلى تاخير في إنجاز بعض مشاريع تطهير الأحياء الشعبية والتي ذات تأثير هام على نسبة الربط.

و بخصوص التقديرات للفترة 2018-2020، فقد تم احتسابها على أساس المشاريع المبرمجة والتي هي في طور الإنجاز والمشاريع الجديدة المزمع إنجازها خلال نفس الفترة.

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إنجاز أشغال توسعة شبكات التطهير بعدد من الولايات لربط المناطق البلدية التي لا تتمتع بخدمات التطهير.

5-تحديد أهم النقائصالمتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر يخص فقط السكان القاطنين بمناطق تدخل الديوان و بالتالي فهو لا يشمل السكان القاطنين

بالمناطق الخارجة عن مجال تدخل الديوان

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر :3.1.1.1

تسمية المؤشر: **نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها و تحويلها للمصبات المراقبة لمعالجتها**
- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و التنمية المستدامة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :** البيئة و جودة الحياة

الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المساهمة في النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري

تعريف المؤشر: هذا المؤشر يبرز مدى مضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية عن طريق إنجاز مشاريع المصبات المراقبة (وحدات معالجة النفايات)، كما يمكّن هذا المؤشّر من معرفة المجهود المبذول للتخفيض من كمية النفايات و أيضا لمعرفة أنماط معالجة النفايات.

3. **نوع المؤشر**: مؤشر نشاط
4. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر:** كمية النفايات المودعة بالمصبات /الكمية الجملية للنفايات
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :**
   * كمية النفايات المودعة بالمصبات
   * الكمية الجملية للنفايات
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :** تقارير يعدّها رؤساء المشاريع
5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :** الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (إدارة الإستغلال و الممثليات الجهوية)

6. **تاريخ توفر المؤشر:** كل ثلاثية
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر 2019:** بلوغ نسبة 90 %من النفايات المودعة بالمصبات

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** مدير إدارة الإستغلال بالوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها و تحويلها للمصبات المراقبة لمعالجتها	نسبة مائوية	%83	%90	%93	85%	%90	%92	%95

2. **تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :** يلاحظ تحسن إيجابي على مستوى هذا المؤشر منذ سنة 2015 بعد أن عرف خلال السنوات الفارطة انخفاظا و هذا نظرا للإضطرابات التي شهدها القطاع ممّا أدى إلى غلق بعض المصبات والذي انجرّ عنه انخفاض في الكميات المودعة بالمصبات .

هذا كما ينتظر أن يسترجع القطاع نسق تقدّمه عند دخول مصبات زغوان و توزر و حيز الإستغلال كذلك بعض مراكز التحويل خاصة على مستوى تونس الكبرى خلال سنة 2018 هذا كما ينتظر أن تتحسن هذه النسبة خلال سنوات 2020/2019

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

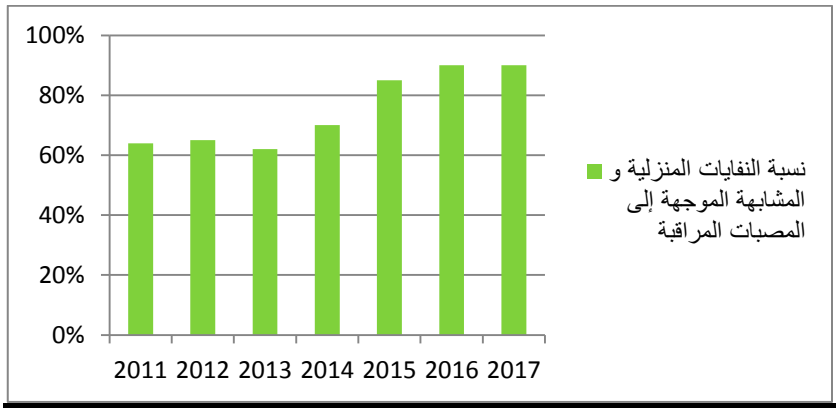

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إنجاز مصبات مراقبة و مراكز التحويل التابعة لها بعدة ولايات
- إنجاز أشغال توسعة مصبات مراقبة بعدد من الولايات.

5. **<u>تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر</u>**: تطور المؤشر مرتبط بتقدم إنجاز مشاريع المصبات المراقبة و مراكز التحويل و التي تشهد عدة عراقيل خاصة من قبل المواطنين و الجمعيات الذين يعارضون إنجاز المصبات في بعض المناطق.

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر :4.1.1.1

-

-تسمية المؤشر :نسبة رسكلة و تثمين المواد المستخرجة من النفايات المنزلية

-تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و التنمية المستدامة**
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و جودة الحياة**

الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المساهمة في النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري

تعريف المؤشر :هذا المؤشر يهدف إلى تنويع أنماط معالجة النفايات و ذلك عبر التشجيع على تثمين النفايات الخاصّة باعتماد مثلا تسميد المواد العضوية المتواجدة بالنفايات المنزلية مع مواصلة دعم ورسكلة المواد المستخرجة من النفايات المنزلية على غرار نفايات البلاستيكية و الورق.....

3. **نوع المؤشر** :**مؤشر نتائج**
4. **طبيعة المؤشر** :**مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية**

-II التفاصيل الفنية للمؤشر :

5. **طريقة إحتسابالمؤشر = كمية النفايات المرسكلة أو المثمنة /الكمية الجملية للنفايات الخاصة**
6. **وحدة المؤشر : %نسبة**
7. **المعطيات الأساسية لإحتسابالمؤشر :**
   - كمية النفاياتالمرسكلة أو المثمنة
   - الكمية الجملية للنفايات الخاصة

8. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :(إستمارة ،تقرير ، إستبيان....)** تقرير
9. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتسابالمؤشر :إدارة الرسكلة و تثمين النفايات**
10. **تاريخ توفرالمؤشر : ثلاثية**
11. **القيمة المستهدفة للمؤشر :** الوصول إلى نسبة 16 %سنة 2019
12. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: رئيس مديرية النفايات الصناعية و الخاصّة

III- قراءة في نتائج المؤشر :

13. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة رسكلة و تثمين النفايات المستخرجة من النفايات المنزلية	نسبة	%10	%10	%10	%15	%16	%17	

*معطيات متوفرة حول رسكلة النفايات

14. **تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :** هذا المؤشر يتطوّر بصفة بطيئةوذلك نظرا لبطئ الإجراءات المتعلّقة بوضع بعض المنظومات، كما ينتظر أن يتحسّن هذا المؤشر نظرا للتوجهات الإستراتيجية و المستقبلية للوكالة و المتعلّقة بتشجيع التثمين ، كما ينتظر وضع منظومات جديدة حيز الإستغلال ،

15. رسم بياني لتطور المؤشر :

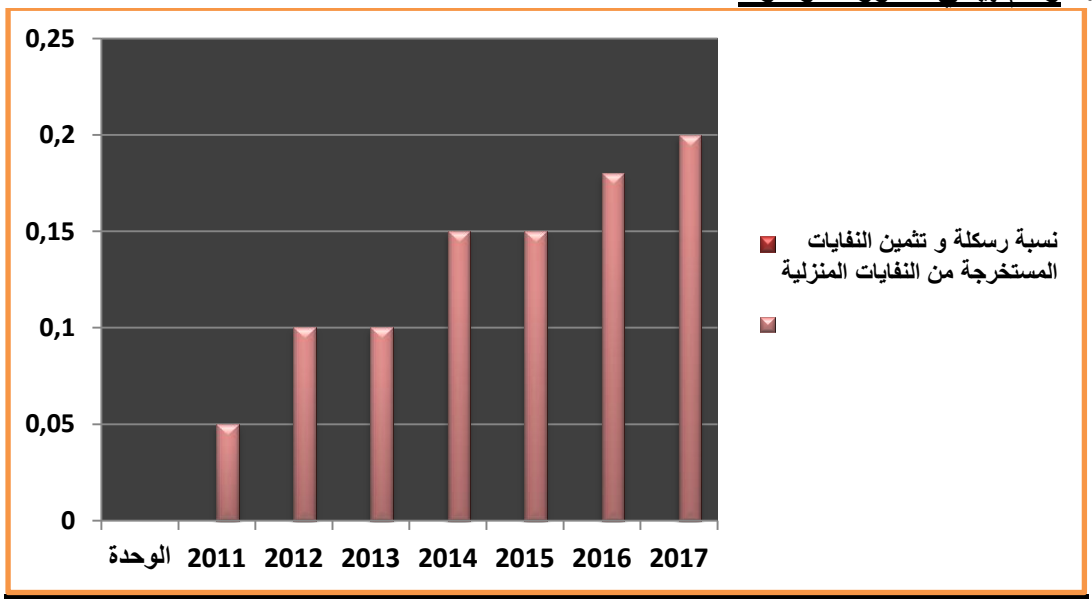

16. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

إيلاء العناية اللازمة من طرف الحكومة لهذاالمملف و العمل على إيجاد الحلول الجذرية و الإسراع في البت في الفضية

17. تحديد أهم النقائص les limites المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة المؤشـــر

رمز المؤشر:5.1.1.1

تسمية المؤشر:نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.

تاريخ تحيين المؤشر: سنويا.

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر**: البيئة و التنمية المستدامة.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر**: البيئة و جودة الحياة

الهدف الذي يرجع اليه المؤشر المساهمة في النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري

3. **تعريف المؤشر**:هذا المؤشر يمكن من قياس التقليص في نسبة التلوث الناتجة عن الأنشطة الصناعية بالوحدات الصناعية التي تتسبب في أكبر نسبة من التلوث الذي يؤثر سلبا على الهواء و الماء و التربة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتيجة.
5. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة اقتصادية واجتماعية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر**:احتساب نسبة التقليص من التلوث بالمقارنة مع الإفرازات الجملية للتلوث بكل وحدة صناعية من الوحدات محل تدخل و متبعة ثم تجميع كل النسب لكل الوحدات ثم قسمة مجموع النسب على عدد الوحدات للحصول على معدل عام لكل الوحدات و عددها 13
2. **وحدة المؤشر**: عدد
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:

نسبة التخفيض في التلوث في كل وحدة من الوحدات محل المتابعة

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:

يتم تجميع المعطيات من خلال تقارير المتابعة و إستمارات و محاضر تسليم الأشغال و المعاينات

5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب لمؤشر**: الوحدات الصناعية المعنية ببرامج الحد من التلوث .
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر ديسمبر
7. القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2020: 60 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة البيئة الصناعية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:
2.

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات			
		2013	2014	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة	نسبة					%15	%30	%45	%60

3. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:
   - حلال سنتي 2017 و2018 تم القضاء على حوالي 60 بالمائة من التلوث بمصنع عجين الخلفاء والورق بالقصرين
   - حلال سنتي 2017 و2018 تم القضاء على 80 بالمائة من نسبة التلوث بمصتع الاسمنت ببنزرت
4. رسم بياني لتطور المؤشر:

5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تتمثل الأنشطة المبرمجة في:

نشاط 1: وضع برنامج للحد من التلوث بمصنع الاسمنت ببنزرت
نشاط 2: وضع برنامج للحد من التلوث بمصنع الفولاذ
نشاط 3: وضع برنامج للحد من التلوث بمصنع تكرين النفط ببنزرت
نشاط 4: وضع برنامج للحد من التلوث بموقع عجين الحلفاء والورق بالقصرين
نشاط 5: وضع برنامج للحد من التلوث بوحدة انتاج الفسفاط الثلاثي الرفيع بقفصة
نشاط 6: وضع برنامج للحد من التلوث بوحدة انتاج الحامض الكبريتي بقفصة بقفصة
نشاط 7: وضع برنامج للحد الانبعاثات الغازية لوحدات انتاج الحامض الكبريتي بالصخيرة
نشاط 8: وضع برنامج للحد من الانبعاثات الغازية لوحدات انتاج الحامض الكبريتي بقابس
نشاط 9: وضع برنامج للحد من التلوث بوحدة انتاج الديامنيوم الفسفاط
نشاط 10: وضع برنامج للحد من الانبعاثات الناجمة عن مصنع الحامض النيتريكي
نشاط 11: وضع برنامج للحد من انبعاث الروائح بمصانع انتاج الحامض الفسفوري
نشاط 12: وضع برنامج للحد من التلوث بالحوض المنجمي بقفصة
نشاط 13: وضع برنامج للحد من التلوث بالوحدات الصناعية المتواجدة بالحوض الساكب لوادي مجردة

—

6. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:
   هذا المؤشر لا يمكن من متابعة التقليص من التلوث بكل الوحدات الصناعية بإعتبار أنه يقتصر على الوحدات الأكثر تلوثا على مستوى التراب الوطني .

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر : 1.2.1.1

- تسمية المؤشر : نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية و النهوض بالتنوع البيولوجي

- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - <u>الخصائص العامة للمؤشر :</u>

1البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و التنمية المستدامة

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و جودة الحياة

3.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

4.تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى تقدم إعداد و تنفيذ الإستراتيجات الوطنية و خطط العمل الوطنية ذات العلاقة بحماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و التي تندرج في إطار تهدات تونس الدولية امنبثقة عن الإتفاقيات الدولية في مجال التصحر و التغيرات المناخية و التنوع البيولوجي و التي صادقت عليها الدولة التونسية و تعهدت بالعمل بها من تنيذ مشاريع و أنشطة مختلفة

5.نوع المؤشر : ، مؤشر مسار

6.طبيعة المؤشر : ، مؤشر فاعلية إقتصادية و إجتماعية

II - <u>التفاصيل الفنية للمؤشر :</u>

1.طريقة إحتساب المؤشر_ : إحتساب نسبة تقدم كل إستراتيجية

الإستراتيجيات و خطط العمل		تقديرات 2018	تقديرات 2019	تقديرات 2020	تقديرات 2021	النسبة العامة في نهاية 2021
مكونة 1 : pondération %30	نسبة إعداد و تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسلامة و الأمن البيولوجي للكائنات المرضية	إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة 4 أشهر	إنجاز المرحلة الثانية من الدراسة 2 أشهر	الشروع في تنفيذ مخطط العمل	إنجاز مخطط العمل	
		%25	%25	%25	%25	%100
مكونة 2 : pondération %25	إعداد قانون حول إدارة المخاطر البيولوجية		المصادقة على القانون	نشر القانون		
			%80	%20		%100
مكونة : 3 pondération %30	إستراتيجية حول التصرف في الأصناف الغريبة و الغازية	الإنتهاء من الدراسة	الشروع في تنفيذ مخطط العمل	مواصلة تنفيذ مخطط العمل	مواصلة تنفيذ مخطط العمل	
		%50	%10	%20	%20	% 100
مكونة 4 : pondération % 15	إعداد قانون إطاري وطني حول التنوع البيولوجي	مرحلة من الدراسة	مرحلة ثانية	نشر القانون	نشر النصوص التطبيقية	
		%25	%25	%25	%25	%100
نسبة التقدم الجملية للدراسات الإستراتيجية و خطط العمل		**% 26,25**	**%34,25**	**% 22,25**	**%17,25**	**%100**

2.وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : معطيات إحصائية
4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير متابعة
5.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة
6.تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7.القيمة المستهدفة للمؤشر 2019:.60,5 %
.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإيكولوجيا و الأوساط الطبيعية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر : نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية و النهوض بالتنوع البيولوجي	نسبة %				% 26,25	%60,5	% 83	%100

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-إعداد و تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسلامة و الأمن البيولوجي

-إعداد قانون إطاري حول إدارة المخاطر البيولوجية

-إعداد و تنفيذ إستراتيجية التصرف في الأصناف الغريبة و الغازية

-إعداد قانون إطاري وطني حول التنوع البيولوجي

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: هذا المؤشر لا يمكن من تقييم مدى تأثير هذه الإستراتيجات و خطط العمل على حماية التنوع البيولوجي

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر : 2.2.1.1
- تسمية المؤشر: عدد العينات التي يتم تجميعها و المحافظة عليها.
- تاريخ تحيين المؤشر: سنوي

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و التنمية المستدامة

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و جودة الحياة

3.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

4.تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة عمليات الجرد و التقييم و خزن الأصناف المحلية من البذور و خاصة القمح و الشعير النادرة و المهددة بالإنقراض و ذات أهمية إقتصادية للبلاد التونسية سواء في بيوت التبريد بمخابر البنك الوطني للجينات أو في الضيعات الفلاحية لدى المزارعين .
5.نوع المؤشر : ، مؤشر نشاط

6.طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II **- التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة إحتساب المؤشر : إحصاء عدد العينات **التي يتم جردها و تققيمها و خزنها ببيوت التبريد بالبنك الوطني للجينات أو في الضيعات الفلاحية**

2.وحدة المؤشر : عدد

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : معطيات إحصائية

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : قاعدة بيانات

5.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: البنك الوطني للجينات

6.تاريخ توفر المؤشر: سنويا

7.القيمة المستهدفة للمؤشر 2019:..45130

.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: البنك الوطني للجينات

III **- قراءة في نتائج المؤشر :**

1 **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد العينات التي يتم تجميعها والمحافظة عليها	عدد			42731	43930	45130	46330	47730

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-القيام بعمليات جرد وجمع للموارد الجينية بكامل البلاد التونسية

-استرجاع الموارد الجينية الوطنية الموجودة ببنوك جينات أجنبية

-التأكد من سلامة العينات وحسن مقدرتها الإنباتية

-إكثار العينات

-تخزين العينات أو زراعتها في الحقل

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: هذا المؤشر لا يمكن من تقييم مدى المحافظة على كل الأصناف من البذور و الموارد الجينية النباتية و الحيوانية و لكنه يقتصر فقط على الحبوب من القمح و الشعير

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :3.2.1.1

-تسمية المؤشر : : **طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري**

-تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1- البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و التنمية المستدامة

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و جودة الحياة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكلوجية

4-تعريف المؤشر : الإنجراف البحري هو نتيجة الضغط المتواصل على الشريط الساحلي مما أدى إلى تدهور العديد من الشواطئ .و يتمثل هذا التدهور في تقلص مساحة الشواطئ و إختلال توازن الكثبان الرملية و قد بينت الدراسات ان حوالي 100 كلم من الشواطئ الرملية من بين 500 كلم التي يحتويها الشريط الساحلي أصبحت تشكو من ظاهرة الإنجراف و تتطلب التدخل العاجل. و قد تم وضع هذا المؤشر قصد متابعة مدى التقدم في الإنجازات المتعلقة بالتقليص من الشواطئ المهددة بالإنجراف .

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر :مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

طريقة إحتساب المؤشر: يتم إحتساب المؤشر من خلال متابعة تقدم الأشغال المنجزة من قبل الشركات المتعاقدة مع وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

1.وحدة المؤشر: الكم

2. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تنفيذ صفقات الأشغال

3.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : من خلال تقارير متابعة الأشغال

4.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

5.تاريخ توفر المؤشر : في نهاية السنة

6.القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2019: 29 كم

7.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: حسام الدين الرجيشي

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	الكم	2	11	17,6	24	29	33	

2تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري

3رسم بياني لتطور المؤشر :

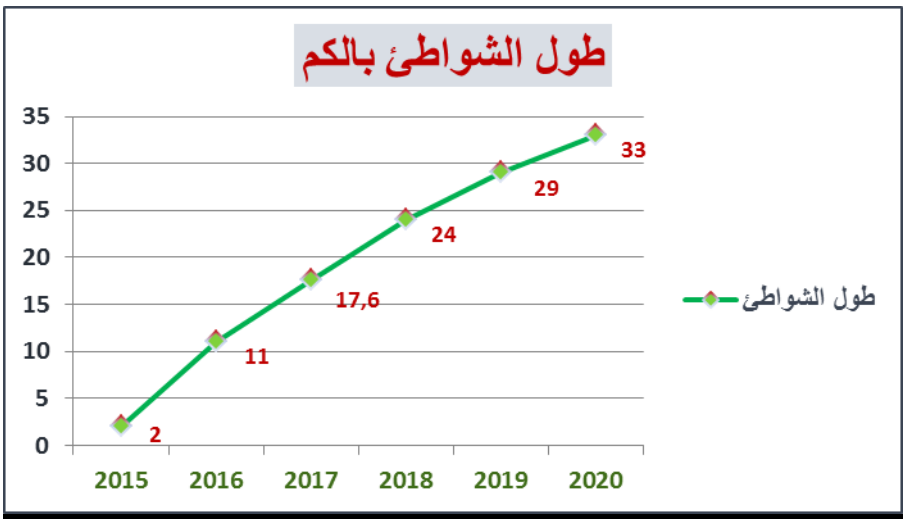

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

المشروع	المكونات	طول الشريط الساحلي بالكم
إنجاز أشغال حماية سواحل جزر قرقنة من الانجراف الساحلي	إنجاز الأشغال الخاصة بحماية سبعة (7) مناطق في كل من سيدي فرج وأولاد يانق وأولاد قاسم وأولاد بوعلي وبونومة والعطايا و منطقة القراطن	11
إنجاز أشغال حماية سواحل الرفراف من الانجراف الساحلي	إنجاز أشغال حماية واستصلاح شواطئ الرفراف	2,1 كم
إنجاز أشغال حماية المنطقة الممتدة بين هرقلة وسوسة الشمالية من الانجراف الساحلي	إنجاز أشغال حماية واستصلاح شواطئ سوسة.	4,5 منها 3,5 كم خلال سنة 2017
إنجاز أشغال حماية الضاحية الجنوبية لتونس: سيدي الجهمي- سليمان من الانجراف الساحلي		6 منها 1 كم خلال سنة 2017
	طول السواحل	**24 كم**

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يهم إلا ظاهرة الإنجراف في حين أن هناك عدة أخطار أخرى تهدد الشواطئ و خاصة التلوث و التغيرات المناخية .

بطاقة مؤشـــر

- رمز المؤشر :1.3.2.1
- **تسمية المؤشر**: نسبة البلديات التي إنخرطت وأنهت مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة
- **تاريخ تحيين المؤشر: 2018**

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

5. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر:** إستدامة التنمية
6. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر:** إرساء دعائم التنمية المستدامة
7. **تعريف المؤشر:** الوثيقة المبثقة عن التخطيط التشاركي المحلي هي برنامج عمل يتم إعداده في إطار مسار التخطيط التشاركي المحلي من قبل جميع المتدخلين في التنمية المحلية بصفة تشاركية ويعكس حاجيات المدينة أو القرية من التنمية التي تراعي الجوانب البيئية والإجتماعية والإقتصادية
8. **نوع المؤشر** : مؤشر منتوج ind de produit،
9. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية efficacité،

II - **التفاصيل الفنية للمؤشر :**

9. **طريقة إحتساب المؤشرFORMULE :** عدد البلديات التي إنخرطت وأنتهت من إعداد وثيقة التخطيط التركي لتنمية مستدامة وتمت مصاحبتها مقارنة بالعدد الجملي للبلديات وهو 350 بلدية
10. **وحدة المؤشر:** نسبة
11. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد** البلديايت التي تمت مصاحبتها وأنهتت من إعداد الوثيقة الخاصة بها
12. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** تقارير المديرين الجهويين للبيئة والتنمية المستدامة الخبراء وإحتساب الوثائق الجاهزة
13. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** الخبراء المكلفين بإنجاز المهمة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة والبلديات المعنية
14. **تاريخ توفر المؤشر :**شهر دسيمبر
15. **القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2019: 12** بلدية تولت أو بصدد إتمام مراحل مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة أي بنسبة 14 %

16. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: البرنامج الفرعي لمسارات التنمية المستدامة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

6. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة البلديات التي أنهت إعداد االوثائق المحلية في إطار مسار التخطيط التشاركي المحلي	**نسبة**	**8%**	**8%**	**11% (*)**	**14%**	**18%**	**-**	**-**

7. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

تكمن قيمة هذا المؤشر في كونه يدل على مدى تمكن الجماعات المحلية والبلديات من إمتلاك أدوات التخطيط التشاركي المحلي لتنمية تضمن المحافظة على الموارد المحلية وتستجيب لتطلعات المتساكنين

8. رسم بياني لتطور المؤشر:

9. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

– إنتداب مكتب لمصاحبة البلديات في مختلف مراحل مسار التخطيط التشاركي المحلي

– مصاحبة البلديات ومساعدتها على إعداد وثيقة المشاريع الخاصة بها بدعمها فنيا في مرحلة الانطلاق عن طريق خبيرين يتم إنتدابهما للغرض.

– تنظيم دورات تكوينية لفائدة القائمين على مسار التخطيط التشاركي المحلي بمعدل 120متكون سنويا بمختلف الجيهات في إطار 6 دورات تكوينية تنظم بولايات تونس وسوسة وباجة والقيروان وتوزر وصفاقس.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: نسق تطور المؤشر من سنة بطيء نسبيا إلى أخرى بسبب طول مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة (6 مراحل هامة من التحسيس إلى التشخيص حتى إعداد الوثيقة والشروع في تنفيذها)

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :2.3.2.1

تسمية المؤشر : نسبة المؤسسات المستدامة التربوية التي إستفادت من تدخلات برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة

تاريخ تحيين المؤشر: 2015

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :** التنمية المستدامة
2. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر:** إرساء دعائم التنمية المستدامة
3. **تعريف المؤشر :** يتم سنويا التدخل في بعض المؤسسات التربوية وفق خطة مضبوطة من أهم عناصرها دعم قدرات المكونين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة وتمكين المؤسسات التربوية من تجهيزات لترسيخ مبادئ إستدامة التنمية.
4. **نوع المؤشر** : مؤشر نشاط،
5. **طبيعة المؤشر** : ،مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - **التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة احتساب المؤشرFORMULE عدد المؤسسات التربوية التي يتم التدخل فيها مقارنة بالعدد الجملي للمدارس المنخرطة في شبكة المدارس المستدامة شبكة المدارس المستدامة (نسبة)

2.وحدة المؤشر : نسبة

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : نسبة المؤسسات التربوية المنتفعة بالبرنامج مقارنة بالعدد الجملي للمدارس المستدامة (400 عند نهاية سنة 2019)

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير المتابعة على مستوى الإدارات الجهوية والأذون الإدارية الصادرة عن الإدارة المعنية و محاضر تسليم النهائية للأشغال

5.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الإدارة العامة للتنمية المستدامة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة وبقية المؤسسات البيئية العاملة في مجالي التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة وكذلك محاضر الإستلام النهائي للأشغال

6.تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7القيمة المستهدفة للمؤشر 2019: التدخل في 80 %من المدارس المستدامة

- **8المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة مواكبة المسارات و إعداد الأدوات

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات
		2016	2017	2018	2019	2020
نسبة المؤسسات المستدامة التربوية التي إستفادت من تدخلات برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	نسبة	-	-	%40	80%	**100%**

2.تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

إنطلق برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة بشراكة مع وزارة البيئة البرتغالية ويتم إستهداف المؤسسات التربوية المستدامة التي تم التدخل فيها منذ سنة 2005 إلى سنة 2019 والتي تبلغ مع نموفى سنة 2019، 400 مدرسة مستدامة عن مراحل لتمكينها من معدات الفرز الإنتقائي وغيرها من التدخلات لترسيخ التنمية المستدامة في الوسط المدرسي.

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تجهيز المؤسسات التربوية بمنظومة الفرز الإنتقائي للفضلات
- تكوين مكونين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة
- إعداد أدلة توجيهية لدعم مجهود المكونين ومساعدتهم على القيام بمهامهم
- جمع وتثمين مياه الأمطار ببعض المؤسسات التربوية التي تشكو منقصا في المياه

بطاقة مؤشـــر

- رمز المؤشر : 3.3.2.1

- تسمية المؤشر : مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر
- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - <u>الخصائص العامة للمؤشر :</u>

1. **<u>البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :</u>** استدامة التنمية
2. **<u>الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :</u>** إرساء دعائم التنمية المستدامة
3. **<u>تعريف المؤشر :</u>** يمكن هذا المؤشر من قياس مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإقتصاد الأخضر. فهو عبارة عن مقياس تأليفي يتراوح بين 0 و 1، وينقسم إلى ثلاث مستويات:

- مستوى عالي: 0,80 فأكثر،
- مستوى متوسط: بين 0,50 و 0,80،
- مستوى ضعيف: أقل من 0,50.

5. **<u>نوع المؤشر :</u>** مؤشر مسار
6. **<u>طبيعة المؤشر :</u>** مؤشر فاعلية

II - <u>التفاصيل الفنية للمؤشر :</u>

1. **<u>طريقة إحتساب المؤشر:</u>** العدد الجملي = العدد 1 + العدد 2 + العدد 3 + العدد 4 + العدد 5

العدد 1 = درجة الترجيح المكونة الفرعية1 /100 * (نسبة التقدم المادي1)/100

العدد 2 = درجة الترجيح المكونة الفرعية2 /100 * (نسبة التقدم المادي2)/100

العدد 3 = درجة الترجيح المكونة الفرعية3 /100 * (نسبة التقدم المادي3)/100

العدد 4 = درجة الترجيح المكونة الفرعية4 /100 * (نسبة التقدم المادي4)/100

العدد 5 = درجة الترجيح المكونة الفرعية5 /100 * (نسبة التقدم المادي5)/100

2. **<u>وحدة المؤشر :</u>** عدد
3. **<u>المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :</u>** نسب التقدم المادي لكافة المكونات مع درجات الترجيح ذات العلاقة
4. **<u>طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : (إستمارة ،تقرير ، إستبيان....):</u>** التقارير والخدمات
5. **<u>مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :</u>** الإدارة العامة للتنمية المستدامة (إدارة الدراسات)
6. **<u>تاريخ توفر المؤشر :</u>** شهر ديسمبر
7. **<u>القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2019:</u>** 0.74

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الدراسات والتحاليل الإقتصادية البيئية والتخطيط

III **- قراءة في نتائج المؤشر :**

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	عدد (من 0 إلى 1)		0.535	0.563	0.693	0.74	0.78	0.82

2. **تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :**

مستوى تقدم متوسط: 0.563 (بين 0,5 و 0,80)

3. **رسم بياني لتطور المؤشر :**

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :**

-دراسة حول آفاق المسؤولية المجتمعية للمؤسسات

-مكتب المساندة حول المبادرة الإقتصادية الخضراء

-الشراءات المستديمة

-تنفيذ بعض الخدمات في إطار أنشطة مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر

-مصاحبة عدد من الباعثين الشبان الراغبين في بعث مشاريع في مجال الإقتصاد الأخضر

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :**

مؤشر غير موضوعي ولا سيما مسألة درجات الترجيح التي تم ضبطها على مستوى الإدارة

بطاقات الفاعلين العموميين
المتدخلين في برنامج البيئة
و التنمية المستدامة

بطاقة منشأة : الديوان الوطني للتطهير

-البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: البيئة و التنمية المستدامة
-البرنامج الفرعي : البيئة و جودة الحياة

I- التعريف :

النشاط الرئيسي :حماية المحيط المائي (مواصفات سكب المياه بالوسط الطبيعي)

ترتيب المؤسسة /المنشأة :منشأة عمومية

مرجع الإحداث :

القانون عدد 73 لسنة 1974 المؤرخ في 03 أوت 1974 و قد تمتّ مراجعة القانون المحدث للدّيوان بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 1993 المؤرخ في 19 أفريل 1993 ليصبح المتدخل الرئيسي في ميدان حماية المحيط المائي و مقاومة مصادر التلوث.

مرجع التنظيم الإداري و المالي :

- الأمر عدد 1139 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للديوان الوطني للتطهير.
- الهيكل التنظيمي طبقا للأمر عدد 395 لسنة 2006 المؤرخ في 03 فيفري 2006
- النظام الأساسي لسنة 1999.

تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة و الديوان الوطني للتطهير :جوان 2010

II- إطار القدرة على الآداء :

الإستراتيجية العامة للديوان الوطني للتطهير:

17. الإستراتيجية العامة للديوان الوطني للتطهير:

لمقاومة كافة أشكال التلوث المائي، عدة اختيارات استراتيجية تم اعتمادها في تونس من حيث معالجة المياه المستعملة لتحسين إطار عيش المواطنين وضمان بيئة سليمة ومستدامة. وتتمثل هذه الاستراتيجية في:

- تحسين الوضع البيئي وإطار جودة الحياة بجميع الأوساط والجهات
- المحافظة على الصحة العامة للمواطنين
- ضمان معالجة مستدامة للمياه المستعملة المنزلية والصناعية

18. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:**مساهمة مباشرة

19. **أهم الأولويات و الأهداف:**

هدف البرنامج هو تحسين التصرف في المياه المستعملة و النفايات و يعمل الديوان الوطني للتطهير على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية:

- الرفع من نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة مقارنة بالمعدل الوطني (المهدية والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس ومدنين وتطاوين وقفصة وقبلي) لتقارب المستوى الوطني؛
- تعميم خدمات التّطهير وتحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان؛
- تدعيم البرامج الخاصة بتطهير الأحياء الشّعبيّة والمناطق الرّيفيّة ذات السّكن المجمّع؛
- تحسين نوعية المياه المعالجة وتحسين نوعية خدمات التطهير عبر تأهيل وتوسيع منشآت التطهير التي هي في طور الاستغلال وذلك باستعمال أحدث التكنولوجيات وخاصة منها المقتصدة في الطاقة؛
- العمل على إحكام التصرف في الحمأة المتأتية من محطات التطهير و تثمينها؛
- مقاومة التلوث الصناعي السائل وذلك عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية؛
- تنمية إعادة استعمال المياه المعالجة في المجالات التنموية؛

20. مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع والإستثمارات والبرامج التي ينفذها الديوان الوطني للتطهير والتي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- مشروع تطهيرالمدن الصغرى والمتوسطة (المرناقية والسرس وبوعرادة ومكثر والجريصة والمكناسي)
- مشروع تطهير سوسة II
- مشروع توسيع وتهذيب 19 محطة تطهير و130 محطة ضخ
- برنامج التصرف في الحمأة -القسط الأول-
- المشروع الرابع والخامس لتطهير الأحياء الشعبية (يهم كل الولايات)
- مشاريع برامج المخطط الثاني عشر والمخطط 2016-2020 (يهم توسيع وتهذيب شبكات التطهير)
- برنامج توسيع وتهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة لـ 10 ولايات (بنزرت وزغوان وباجة وسليانة والكاف وجندوبة والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس وقبلي) "JICA"
- برنامج تحسين نوعية المياه المعالجة
- تطهير مدن بن قردان والقطار وفوسانة والرقاب

و يعتمد الديوان الوطني للتطهير على المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف:

مؤشر قيس الآداء	إنجازات 2015	إنجاز 2016	إنجاز 2017	توقعات 2018	تقديرات 2019	تقديرات 2020	تقديرات 2021
نسبة الربط بشبكة التطهير	90,0	90,3	90,1	90,4	90,6	90,8	
كمية المياه المستعملة المعالجة	241,7	255	266	280,1	287,5	295	

الإجراءات المصاحبة :

تتم المصادقة على ميزانية الديوان الوطني للتطهير لسنة 2019 من طرف سلطة الإشراف عن طريق مقرر وذلك في موفى شهر ديسمبر 2018 بعد عرضها على مجلس الإدارة

تتكفل الدولة بتسديد أصل الدين وتمويل الاستثمارات عن طريق العمليات المالية للدولة

تساهم الدولة كذلك في نفقات التدخل العمومي بقيمة .....مليون دينار سنة 2019، للتخفيض في العجز الحاصل في السيولة.

IIIميزانيةالمؤسسة : الديوان الوطني للتطهير

تقديم عام لميزانية المؤسسة لسنة 2019 :

ميزانة الاستثمار لسنة 2019:

الوحدة: 1000 د

مصدر الموارد Les ressources de financement البيانات	توقعات 2018	تقديرات 2019
الإستعمـــالات		
الاستثمارات	220 000	280 000
تسديد أصل الدين	61 300	64 000
-المجموع	**281 300**	**344 000**
المـــوارد		
العمليات المالية للدولة	60 800	94 650
منحة التوازن	61 300	64 000
قروض الخارجية	136 838	164 730
قروض خارجية موظفة	100	100
الهبات	22 262	
المجموع	**281 300**	**344 000**

بطاقة مؤسسة :وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: *البيئة و التنمية المستدامة*

البرنامج الفرعي 1 : البيئة و جودة الحياة

I- التعريف :

1. **النشاط الرئيسي :** التصرف في الشريط الساحلي التونسي
2. **ترتيب المؤسسة /المنشأة : صنف ب**
3. **مرجع الإحداث :** القانون عدد 72 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995
4. **مرجع التنظيم الإداري و المالي :**النظام الأساسي بمقتضى الأمر عدد 3214 لسنة 2009 المؤرّخ في 27 أكتوبر 2009
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة ووكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:** جوان 2008 للفترة 2007-2011

II - إطار القدرة على الأداء :

1-الإستراتيجية العامة لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:

21.الإستراتيجية العامة لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تتوافق مع إستراتيجية البرنامج في المحاور التالية:

المحور الأول: حماية المنظومات البيئية الساحلية و إحكام التصرف في هذه المنظومات

المحور الثاني: الرصد و المتابعة و المراقبة للمنظومات البيئية الساحلية

المحور الثالث: تثمين الواجهات البحرية الساحلية

22.تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

23. أهم الأولويات و الأهداف :

هدف البرنامج هو المحافظة على الموارد و المنظومات الطبيعية و الإرتقاء بإطار العيش بالوسط الحضري و الريفي،

و تعمل وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

- تأهيل الشواطئ و تحسين جمالية الواجهة البحرية للمدن الساحلية
- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري

- حماية التنوع البيولوجي بالمناطق السّاحلية

24. مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع و الإستثمارات و البرامج التي تنفذها وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- برنامج تنظيف الشواطئ و رفع الأعشاب البحرية
- إنجاز الفسح الشاطئية
- تثمين الشواطئ و الموانئ الترفيهية
- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري
- حماية التنوع البيولوجي بالمناطق السّاحلية
- مراقبة الملك العمومي البحري

و تعتمد وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي على المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2018	تقديرات	
		2015	2016	2017		2019	2020
البرنامج الفرعي1: البيئة و جودة الحياة ✓ **الهدف 1** : **تأهيل الشواطئ وتحسين جمالية الواجهة البحرية للمدن الساحلية**							
1- المؤشر: طول الشواطئ التي تم تنظيفها عن طريق التمشيط و الغربلة	الكم	130	130	142	142	142	150
المؤشر: مساحة الشواطئ التي تم تنظيفها عن طريق التمشيط و الغربلة	هك			6000 **(%83)**	7222	7222	7500
✓ **الهدف 2** : **حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري والتأقلم مع التغيرات المناخية.**							
2- المؤشر : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	الكم	2	11	17,6	24	29	33

25. **الإجراءات المصاحبة :**

III ميزانية وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:

تقديم عام لميزانية وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي لسنة 2019 :

بحساب الألف دينار

البيانات	مصدر الموارد	2018	مشروع ميزانية 2019
I-ميزانية التصرف			
26.الموارد			
	• **ميزانية الدولة**	5252	4372
	• **موارد ذاتية**	800	800
مجموع الموارد / ميزانية التصرف		**6062**	**5172**
27.**النفقات** (الأعباء)			
	• **نفقات الأجور**	4860	4740
	• **نفقات التدخلات**	82	82
	• **نفقات التسيير**	1250	1150
مجموع النفقات / ميزانية التصرف		**6062**	**5172**
II-ميزانية الإستثمار			
- منحة التوازن	• **ميزانية الدولة** • **نفقات طارئة**	3000	3000
- هبة		18750	7750
- قرض			200
المجموع		**21750**	**10750**
المجموع		**27812**	**15922**

بطاقة مؤسسة: الوكالة الوطنية لحماية المحيط

-البرنامج الذي يتضمن الوكالة: البيئة و التنمية المستدامة
-البرنامج الفرعي : البيئة و جودة الحياة

I- التعريف :

10. **النشاط الرئيسي : المراقبة البيئية**
11. **ترتيب الوكالة : صنف ب**
12. **مرجع الإحداث :**قانون إحداث عدد91 لسنة 1988 مؤرخ في 1988/08/2

- **مرجع التنظيم الإداري و المالي:** الأمر عدد 1784 لسنة 1988 المؤرخ في 1988/10/18 المنقح بالأمر عدد 1375 سنة 1990 المؤرخ في 1990/02/22 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 335 لسنة 1993 المؤرخ في 1993/02/8

13. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و الوكالة : 2007-2009**

-IIإطار القدرة على الآداء :

- **الإستراتيجية العامة:**تحديد ملامح الإستراتيجية العامة للوكالة:
- المساهمة في إعداد السّياسة العامّة للحكومة في ميدان مقاومة التلوّث وحماية المحيط وتنفيذها
- مقاومة كل مصادر التلوّث والضرر وجميع أشكال تدهور المحيط.
- دراسة ملفات المصادقة على الاستثمارات في كل المشاريع التي ترمي إلى المساهمة في مقاومة التلوّث وحماية المحيط.
- مراقبة ومتابعة الأنشطة الملوّثة والتجهيزات المخصّصة لمعالجتها.
- النهوض بالتكوين والتربية والدراسات والبحوث في ميدان مقاومة التلوّث وحماية المحيط

- **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :**

في مجال الوقاية:
- تقييم ومتابعة دراسات المؤثرات على المحيط
- متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة وتضم حاليا شبكة وطنية لمراقبة نوعية الهواء وشبكة لمراقبة نوعية المياه. كما يتم متابعة المواقع الملوثة والوسط البحري والمنظومة البيئية بإشكل.
- متابعة إستدامة التنمية ونوعية الحياة عبر سلسلة من المؤشرات يشرف على تطويرها وتحيينها المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة.

- التحسيس و التربية البيئية قصد تنمية الوعي البيئي لدى المواطن و المؤسسات و الناشئة
- في مجال العلاج:
- مراقبة كل مصادر التلوث قصد ضبط مصادر الإزعاج والإخلال بسلامة البيئة وبجودة حياة المواطن وإلزام أصحاب الوحدات الاقتصادية الملوثة على الحدّ من التلوث الناجم عن أنشطتها وعلى احترام المواصفات البيئية الجاري بها العمل وعلى الإنخراط في منظومة التأهيل البيئي.
- مراقبة التلوث البحري والتدخل في حالات التلوث العرضي.
- دراسة ملفات صندوق إزالة التلوث وتقييم دراسات الحد من التلوث.
- المساهمة في تحسين جودة الحياة من خلال دعم المجهود البلدي في مجال بعث المساحات الخضراء وتجميل مداخل المدن والمسالك الرئيسية وصيانة وتأهيل المنتزهات الحضرية.

أهم الأولويات و الأهداف:

أهم الأوليات بالنسبة للوكالة في مجالي البيئة وجودة الحياة و استدامة التنمية هي كالآتي:

الأولوية الأولى: تحسين الوضع البيئي وإطار العيش.
الأولوية الثانية: النهوض بالتوعية والتربية البيئية.
الأولوية الثالثة: تطوير الإطار المؤسساتي و القانوني.

وستعمل الوكالة خلال الخمس سنوات القادمة على تحقيق الأهداف التالية:

الهدف 1:تحسين منظومات وآليات الوقاية والمراقبة والمتابعة البيئية.
الهدف 2:دعم المجهود الوطني في مجال النهوض بالجمالية الحضرية.
الهدف 3:تحسين وتطوير وسائل وأدوات التوعية والتربية البيئية وتفعيل استراتيجية الاتصال البيئي.
الهدف 4: تدعيم لامركزية عمل الوكالة الوطنية لحماية المحيط.

مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تساهم الوكالة الوطنية لحماية المحيط في تجسيم سياسات الوزارة و توجهاتها الإستراتيجية من خلال برنامج البيئة و جودة الحياة ,الهدف عدد2 المتمثل في الوقاية من المخاطر و الأضرار و برنامج إستدامة التنمية من خلال الهدف 2 تنمية الحس البيئي و نشر الثقافة البيئية و النهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة. وقد وضعت الوكالة جملة من الأهداف الخصوصية لتحقيق هذه الأهداف العامة و هي :

الهدف 1: التخفيض من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية.
الهدف 2: تحسين نوعية الوسط الطبيعي.
الهدف 3: دعم المجهود البلدي في مجال النهوض بالجمالية الحضرية.
الهدف 4: المساهمة في تطوير الوعي البيئي و النهوض بالتربية البيئية.

تم إعتماد المؤشرات التالية لقيس تحقيق الأهداف:

الهدف1 : الحد من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشر1.2.2.1: نسبة المشاريع المتحصلة على المصادقة على دراسة المؤثرات على المحيط.	نسبة	**% 35.7**	**% 44.2**	**% 48**	**% 50**	**% 50**	**% 50**	**% 50**
المؤشر2.2.2.1: نسبة عمليات المراقبة التي لا يترتب عنها تحرير محاضر مخالفات.	نسبة	**%93.7**	**%93.7**	**%95**	**%96**	**%96**	**%96**	**%96**
المؤشر3.2.2.1: نسبة دراسات إزالة التلوث المتحصلة على المصادقة.	نسبة	**%43.4**	**%23.8**	**%50**	**%60**	**%60**	**%60**	**%60**

الهدف2 :تحسين نوعية الوسط الطبيعي.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشر4.2.2.1:النسبة الجملية للعينات والقياسات المطابقة للمواصفات: ***المؤشر 1.4.2.2.1: النسبة الجملية المطابقة للمواصفات بالنسبة لنوعية الهواء.***	**نسبة**	**% 90**	**% 90**	**% 90**	**% 90**	**% 90**	**% 90**	**% 90**
المؤشر 2.4.2.2.1: النسبة الجملية المطابقة للمواصفات بالنسبة لنوعية المياه.	**نسبة**	**% 60**	**% 60**	**% 65**	**% 65**	**% 65**	**% 65**	**% 65**
المؤشر 5.2.2.1: عدد المواقع الملوثة التي تمت متابعتها.	**عدد**	**24**	**25**	**25**	**35**	**40**	**40**	**40**
المؤشر6.2.2.1: نسبة التخفيض في الكميات الموردة من مواد "HCFC".	**نسبة**	**% 10**	**%15**	**%20**	**%20**	**%20**	**%20**	**%20**

الهدف3:دعم المجهود البلدي في مجال النهوض بالجمالية الحضرية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشر1.3.3.1: عدد البلديات التي انتفعت من عمليات النظافة والصيانة والتجميل.	عدد	**12**	**13**	**12**	**12**	**12**	**12**	**12**

الهدف 4: المساهمة في تطوير الوعي البيئي و النهوض بالتربية البيئية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات			
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر1.3.1.2: عدد المنتفعين بالدورات التكوينية والأنشطة التوعوية في مجال التربية البيئية.	عدد	**1206**	**2456**	**5000**	**5000**	**6000**	**6000**	**6000**
المؤشر 2.3.1.2: عدد المؤسسات التربوية التي انتفعت بتدخلات ميدانية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.	عدد	**26**	**32**	**70**	**70**	**100**	**100**	**100**
المؤشر 3.3.1.2: عدد العناوين البيداغوجية والتحسيسية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.	عدد	**16**	**10**	**10**	**10**	**10**	**10**	**10**

الإجراءات المصاحبة :

تعاني الوكالة الوطنية لحماية المحيط بعض الإشكاليات و التحديات من أهمها:

- تعدد الأطراف المتدخلة في بعض مهام الوكالة الوطنية لحماية المحيط على غرار تقييم دراسة المؤثرات على المحيط والمراقبة البيئية ومتابعة الوضع البيئي والتوعية البيئية.
- وجود ضبابية في الإطار القانوني لبعض أنشطة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على غرار العمل الجهوي والتصرف في المنظومات الطبيعة والمرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة والتصرف في المنتزهات الحضرية.
- وجود ثغرات في الإطار التشريعي لأنشطة الوكالة من جراء غياب النصوص التنفيذية للفصلان عدد 8 و9 من القانون المحدث للوكالة، ومحتوى خطط التصرف البيئي غير محددة، غياب إجراءات ردعية في حالة انجاز مشروع دون تقييم الأثر البيئي والحصول على موافقة الوكالة،
- غياب بعض المواصفات البيئة في مجال التربة و التلوث الضوضائي و الإنبعاثات من المصدر
- غياب التخطيط والبرمجة المنتظمة لمعالجة المسائل البيئية.
- محدودية لامركزية عمل الوكالة الوطنية لحماية المحيط في ضل واعتماد هيكل تنظيمي لا يتماشى مع مهام وأنشطة الوكالة الوطنية لحماية المحيط وحجم العمل الموكول لها.

III ميزانية الوكالة الوطنية لحماية المحيط:

بحساب مليون دينار

البيانات	مصدر الموارد	توقعات 2018	تقديرات 2019
I-ميزانية التصرف			
28. الموارد			
	• **ميزانية الدولة**	**15,351**	**14.283**
	• **موارد ذاتية**	1,300	1.300
المجموع		**16 651 000**	**15.583**
29. **النفقات** (الأعباء)			
	• **نفقات الأجور**	13,621	**13650**
	• **نفقات التسيير**	1,500	**2.853**
	• **نفقات التدخلات**	0,230	0.380
المجموع		**15,351**	**15.583**
II-ميزانية الإستثمار			
30. **الموارد**			
- موارد على ميزانية الدولة	• **ميزانية الدولة**	0,150	0 .710
- هبة	• **PNUE**		0
المجموع			0 .710
مجموع النفقات			**14.363**

بطاقة مؤسسة : الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: البيئة و التنمية المستدامة

البرنامج القرعي : البيئة و جودة الحياة

I- التعريف :

النشاط الرئيسي: التصرف في النفايات

ترتيب المؤسسة /المنشأة: صنف ب

مرجع الإحداث : الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرخ في 22 أوت 2005

مرجع التنظيم الإداري و المالي : الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرّخ في 22 أوت 2005 و المتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات و بضبط مهامها و تنظيمها الإداري و المالي و كذلك طرق تسييرها

و الأمر 4016 لسنة 2007 المؤرّخ في 04 ديسمبر 2007 المتعلّق بالمصادقة على النّظام الأساسي الخاص بأعوان الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات،

و الأمر عدد 3489 لسنة 2008 المؤرّخ في 10 نوفمبر 2008 المتعلّق بضبط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات،

تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات: تمت المصادقة على عقد أهداف الوكالة للفترة 2011/2007 خلال شهر ماي 2008، هذا كما تمّ إعداد عقد أهداف الوكالة للفترة 2014/2010 و تمّ عرضه أمام أنظار مجلس المؤسّسة بتاريخ 13 ماي 2011 ، كما تمّ إحالة مشروع عقد الأهداف إلى وزارة الإشراف قصد المصادقة عليه بتاريخ 28 جويلية 2011، ولم يقع المصادقة عليه إلى حدّ هذا التاريخ،

II - إطار القدرة على الأداء :

الإستراتيجية العامة للوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات:

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات و التي تتوافق مع إستراتيجية البرنامج في المحاور التالية :

- **المحور الأول:** تطوير و تدعيم منشآت المعالجة والتثمين
- **المحور الثاني:** تطوير و تشجيع التثمين و الرّسكلة
- **المحور الثالث:** تطوير آليات التقليص من كمية النفايات من المصدر
- **المحور الرابع:** خلق و استصلاح المصبات العشوائية

- **المحور الخامس**: تدعيم و تنمية الموارد البشرية عبر إرساء آليات تنظيمية ملائمة لحجم نشاط الوكالة (هيكل تنظيمي و دليل إجراءات)
- **المحور السادس**: ضمان استدامة آليات التمويل عبر دراسة إمكانية توسيع قاعدة معلوم المحافظة على البيئة أو إقرار معلوم جديد

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

أهم الأولويات و الأهداف :

هدف البرنامج هو تطوير و تحسين القدرات و المنظومات لمعالجة و تثمين النفايات عبر المعالجة المثلى للنفايات القابلة للرسكلة و التثمين

و تعمل الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

- تطوير نسبة النفايات المنزلية المعالجة
- تثمين النفايات
- تطوير نسبة النفايات الصّناعية و الخاصّة التي تمّ معالجتها

مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع و الإستثمارات و البرامج التي تنفذها الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- برنامج إنجاز وحدات معالجة النفايات (المصبات المراقبة) و مراكز التحويل
- برنمج توسعة المصبات عبر إنجاز خانات جديدة
- برنامج غلق واعادة تهيئة المصبات العشوائية
- برنامج تطوير و وضع منظومات جديدة قصد تطوير و تشجيع تثمين و رسكلة النفايات
- تحسين التصرّف في النفايات الصّناعية و الخاصّة عبر إعادة تشغيل وحدة معالجة النفايات الصناعية و الخاصة بجراد و الاستغلال مركزي خزن و تحويل النفايات الصناعية بقابس و صفاقس و انطلاق برنامج تأهيل وتهيئة وحدة جرادو و مواصلة برنامج معالجة زيوت مولدات الكهربائية PCB و برنامج التصرّف المندمج في النفايات الإستشفائية

و تعتمد الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات على المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
- الهدف 1 : تطوير نسبة النفايات المنزلية المعالجة								
3- المؤشر : نسبة النفايات المنزلية و المشابهة الموجهة إلى المصبات	النسبة المائوية		%85	%86	%87	%90	%91	
-الهدف 2:تطوير التثمين و الرسكلة								
4- المؤشر : نسبة رسكلة و تثمين المواد المستخرجة من النفايات المنزلية	%		%10	%10	%10	%15	%16	
الهدف 3 : تحسين نسبة النفايات الصّناعية و الخاصّة التي تمّ معالجتها								
5- المؤشر: تحسين نسبة النفايات الصّناعية و الخاصّة التي تمّ معالجتها	%	%0	%0	%0	%10	%20	%30	

III ميزانية الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات:

بحساب الألف دينار

البيانات	مصدر الموارد	توقعات 2018	تقديرات 2019
I-ميزانية التصرف			
	• صندوق مقاومة التلوث	**22,515**	**24,133**
مجموع الموارد / ميزانية التصرف(1)		**22,515**	**24,133**
	• نفقات الأجور	19,500	20,850
	• نفقات التدخلات	2,665	2,863
	• نفقات التسيير	0,350	0,420
مجموع النفقات / ميزانية التصرف(1)		**22,515**	**24,133**
II-ميزانية الإستثمار			
- موارد على ميزانية الدولة	• ميزانية الدولة		26.550 م د
- قرض	• على موارد القروض الخارجية الموظفة		0.400 م د
مجموع النفقات / ميزانية الإستثمار(2)		**7,100 م د**	**26.950 م د**
المجموع:(1+2)		**29,615 م د**	**51083 م د**

بطاقة منشأة عمومية: مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئية

–البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: برنامج البيئة و التنمية المستدامة
-البرنامج الفرعي عدد 2 : إستدامة التنمية

I- التعريف :

1 **النشـــاط الرئيســـي** : استيعاب وتطويع وتطوير التقنيات الحديثة والنهوض بتكنولوجيا البيئة وإنتاجها ودعم القدرات الوطنية وتطوير المعارف العلمية الضرورية لاستنباط ووضع التقنيات البيئية الملائمة للحاجيات الوطنية والإقليمية الخصوصية وفقا لمتطلبات تنمية مستديمة.

2 **المؤسسة /المنشأة** : صنف ب

3 **مرجع الإحداث** : القانون عدد 25-96 المؤرخ في 25 مارس 1996

4 **مرجع التنظيم الإداري و المالي** :الأمر عدد 2542-97 المؤرخ في 29 ديسمبر 1997

5 **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والمركز** : نوفمبر 2010 للفترة 2010-2011

-IIإطار القدرة على الآداء :

- الإستراتيجيةالعامة

تنطوي أنشطة مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة تحت البرنامج الفرعي 2: "إستدامة التنمية" التابع للبرنامج عدد 1 لوزارة الشؤون المحلية والبيئة «البيئة والتنمية المستدامة "

وتساهم التوجهات الإستراتيجية للمركز التي حددها عقد القدرة على الآداءلسنة 2016–2020 في تنفيذ توجهات و سياسات الدولة المنطوية في الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016–2020 والتي تعتمد على منوال تنموي جديد يقوم على الركائز التالية:

- **تثمين نتائج البحوث وتوجيهها لحل الإشكاليات البيئية**
- **تدعيم الإقتصاد الأخضر كضامن لإستدامة التنمية**
- **إكتساب نجاعةاقتصاديّةقوامهاالتجدّيدوالشراكة**

وفي هذا الإطار وضـــع المركـــز هـــدفا **استراتيجيا يتمثل في «نقل أحدث التكنولوجيات المستدامة»**

كمـا وضـع المركـز **محوراإسـتراتيجيا ذا أولويـة**إنطـوت تحتـه جميـع برامجـه ومشـاريعه وهو«**التجديد التكنولوجي لاستدامة التنمية»**

حيث ستتمحور الرؤيـة المستقبلية الجديدة للمركـز أساسـا حـول التجديـد التكنولـوجي الـذى يسـاعد علـى إسـتدامة التنميـة والعمـل علـى مواكبـة التطـوّرات فـي العـالم والمسـارات الدوليـة فـي المجـال. وسـيعمل المركـز علـى أن يكـون منـارة للتكنولوجيـات المسـتدامة علـى المسـتوى الـوطني والإقليمـي و علـى آن تكـون لـه قاعـدة تكنولوجيـة تعتمـد علـى اليقظـة التكنولوجيـة إحـدى آليتهـا تجعلـه منصـة لمواكبـة التطـورات واحـدث التكنولوجيـات ترصـد وتنقـل وتطـوع وتـأقلم التكنولوجيـات المسـتدامة للاسـتجابة للحاجيات الوطنية والاقليمية.

وتأخذ هذه الرؤية المستقبلية للمركز بعين الإعتبار التحدّيات والأولويات الوطنية والدولية المرتبطة أساسا بـالمحاور التالية:

-محور النفايات الصلبة : التركيز على مشكل النفايات الحضرية الصلبة وعلى أحدث التكنولوجيات للتصرف الأمثل في هذه النفايات

- محور التغير المناخي : ايجاد التكنولوجيات الكفيلة لمجابهة هذه الظاهرة

- محور التطهير الحضري: التمكن من التكنولوجيات المستدامة في التصرف والمعالجة والتثمين .

وقد وضع المركز ثلاثة أهداف عملياتية تتمثل في :

الهدف عدد1: رصد ونقل وتطويع وأقلمة التكنولوجيات المستدامة للاستجابة للحاجيات الوطنية والاقليمية

الهدف عدد 2: الإحاطة الفنية بالقطاعات ذات الأولوية لتبني التكنولوجيات المستدامة

الهدف عدد3: دعم القدرات الوطنية والإقليمية وباعثي المشاريع المبتكرة

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

3- تقديم أهم الأولويات و الأهداف :

الهدف الإستراتيجي **يتمثل في «نقل أحدث التكنولوجيات المستدامة» .**

ويعمل المركز على تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف العملياتية التالية:

الهدف عدد1: رصد ونقل وتطويع وأقلمة التكنولوجيات المستدامة للاستجابة للحاجيات الوطنية والاقليمية

- ✓ رصد احدث التكنولوجيات البيئية ومواكبة التطورات بالشراكة مـع الأطـراف الفاعلـة علـى المستوى وطني من هياكل البعث العلمي ومن الأطراف المنصـهرة فـي المنظومـة الوطنيـة للتجديد وذلك لايجاد حلول للاشكاليات البيئية على مسـتوى وطنـي أو قطـاعي أو محـوري

ولبعث مشاريع نموذجية يمكن ان تكون متعددة الأطـراف يكـون لهـا تـأثير إيجـابي علـى البيئة والمحيط الإجتماعي للمواطن.

الهدف عدد 2: الإحاطة الفنية بالقطاعات ذات الأولوية لتبني التكنولوجيات المستدامة

- ✓ توفير أحـدث التكنولوجيـات البيئيـة ووضـعها تحـت ذمـة النسـيج الاقتصـادي لتأهيـل المؤسسات بيئيا ودعم مسار انتقالها نحـو اقتصـاد أخضـر مـع تحقيـق نجاعـة اقتصـاديّة أفضل قوامها دفع التجديد داخـل المؤسسـة والرفـع مـن القيمةالمضـافةالتكنولوجية صـلبها وذلك بوضع برامج ومشاريع تعتمد على تقنيات بيئية حديثة ضـمن مقاربـة قطاعيـة تسـاهم في :

- **نشـر و دعـم الـنظم و الآليـات و التقنيـات الخاصـة بـالتكيف و الخفيـف مـن ظـاهرة تغير المناخ**
- **نشر و دعم النظم و الآليات و التقنيات الخاصة بالاقتصاد الدائري**
- **تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمنظومة الإيكولابال التونسي**
- **إدماج البعد الاجتماعي في برامج وآليات المصاحبة الفنية**
- **تنفيذ برنامج إرساء الحوكمة الرشيدة**

وهي بذلك تؤثر على الجانب البيئي:

- الـتحكم والتصـرف فـي النفايـات الصـناعية (النفايـات الصـلبة،المياه الملوثـة،الإنبعاثات الغازيـة) والتقليص من تـأثيرات انشطتها علـى المحيط،و السـعي لتحقيـق المطابقـة مـع القوانين البيئية
- الحد من التلوث مـن المصـدر بترشـيد اسـتهلاكالموادالأولية والمصـاحبة للتصـرفالأمثلفيها مما يحقق اقتصادا في الموارد الأولية وفي المصاريف ،

و على الجانب إقتصادي:

- تحقيق نجاعة اقتصادية افضل
- دعم صورة المؤسسات السياحية في الخارج
- دعم القدرة التنافسية للمؤسسات ودخولها للأسواق الخارجية

إلى جانب إدماج البعد الاجتماعي

الهدف عدد3: دعم القدرات الوطنية والإقليمية وباعثي المشاريع المبتكرة

- ✓ تدعيم القدرات الوطنية في مجالات بيئية مختلفة بهدف الرفع والتحسين من الآداء والنجاعة على الميدان وكذلك في الرفع من القدرة التشغيلية لتسهيلإندماج العاطلين عن العمل في المنظومة التشغيلية
- الإحاطة بالباعثينالشبانلبعث مشاريع بيئيةوالتشجيع على التجديد التكنولوجي في الميدان البيئي ضمن محضنة المركز بالشراكة مع المؤسسات الجامعية والهياكل المختصة

كما وضع المركز **أهداف** خصوصية لتعزيز حظوظ تحقيق توجههالإستراتجية:

- **تعزيز نشاط التعاون الدولي لاستقطاب التكنولوجيات الجديدة**
- **تركيز أسس الإدارة الحديثة وتقوية القدرات الداخلية لإعادة التموقع المؤسساتي للمركز**

1- مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع و الاستثمارات و البرامج التي ينفذها مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

الهدف 1: رصد ونقل وتطويع وأقلمة التكنولوجيات المستدامة للاستجابة للحاجيات الوطنية والاقليمية

- **رسكلة المياه المستعملة بالأعشاب البحرية**
- **إنشاءنظام وطني للتثبت من التكنولوجيات**
- **تجهيز ورشة لمساندة مشاريع البحوث التطبيقية**
- **تحويل التكنولوجيا**
- **برنامج التجديد ونقل التكنولوجيات المستدامة**
- **تجهيز المخابر**

الهدف 2: الإحاطة الفنية بالقطاعات ذات الأولوية لتبني التكنولوجيات المستدامة

-البرنامج الوطني للتأهيل البيئي

الهدف 3: دعم القدرات الوطنية والإقليمية وباعثي المشاريع المبتكرة

- التحسيس والإحاطة والتكوين

- التكوين عن بعد

- برنامج تكوين و مصاحبة الشبان في مجال المهن الخضراء و بعث مشاريع بيئية مبتكرة

- تركيز محضنة لبعث مؤسسات صغرى مشغلة في التقنيات البيئية

ويعتمد مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	الإنجازات			ق.م	التوقعات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	
1-الهدف 1: رصد ونقل وتطويع وأقلمة التكنولوجيات المستدامة للاستجابة للحاجيات الوطنية والاقليمية								
المؤشر1: عددالتكنولوجيات المستدامة المطوعة	عدد				2	5	10	
2-الهدف 2: الإحاطة الفنية بالقطاعات ذات الأولوية لتبني التكنولوجيات المستدامة								
مؤشر 1: عدد المؤسسات التي يتم مساندتها	عدد	77	36	41	39	51	43	
3-الهدف 3: دعم القدرات الوطنية والإقليمية وباعثي المشاريع المبتكرة								
المؤشر1.3: عدد المنتفعين بالتكوين في مجال التكنولوجيا المستدامة	عدد	280	13	*767	500	550	600	
المؤشر2.3: عدد المنتفعين بالتكوين لبعث مشاريع مجددة			*163	118	60	60	60	
المؤشر3.3:عدد الباعثين للمشاريع المجددة					5	5	5	

* تم خلال سنة **2016** تكوين **163** من الشبان الراغبين في بعث مشاريع خضراء في إطار مشروع **SWITCHMED**

* يعود ارتفاع عدد المتكونين لسنة **2017** إلى تكوين **700** منتفع في اطار مشروع منصة المهن الخضراء - **UNOPS**

3-الإجراءات المصاحبة

- تمكين المؤسسات الصناعية التي تتم مصاحبتها في مجال التصرف البيئي من قبل مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة من الانتفاع بامتيازات صندوق تنمية القدرة الصناعية FODEC علي غرار بقية المراكز الفنية

- ملائمة الإطار المؤسساتي من نظام أساسي وهيكل تنظيمي مع طبيعة مهام ونشاط المركز خاصة في ما يخص التوجه نحو التجديد وعدم ملاءمتهما مع الانتظارات المرتقبة سواء من النواحي الفنية او من ناحية تحفيز الاعوان مما ادى عدد كبير من الاطارات الى مغادرة المركز.

III ميزانية مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة:

بحساب م د

البيانات	مصدر الموارد	توقعات 2018	تقديرات 2019
I-ميزانية التصرف			
الموارد			
	• ميزانية الدولة	2,986	3,225
	• موارد ذاتية	1,049	0,880
مجموع الموارد / ميزانية التصرف(1)		**4.035**	**4,105**
31. النفقات (الأعباء)			
	• نفقات الأجور	3.069	3.125
	• نفقات التسيير	0.900	0,905
	• نفقات التدخلات	0.066	0.075
مجموع النفقات / ميزانية التصرف(1)		**4.035**	**4,105**
II-ميزانية الإستثمار			
الموارد			
- موارد على ميزانية الدولي	• ميزانية الدولة	0,100	3,000
-هبة	• هبة	0	7,75
- قرض	• على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	200
مجموع الموارد / ميزانية الإستثمار(2)			**10,950**
النفقات			
	• مشاريع متواصلة	0	10,037
	• مشاريع جديدة	0,100	0,913
مجموع النفقات / ميزانية الإستثمار(2)		**0,100**	
المجموع:(1+2)		**4,135 م د**	**15,055**

البرنامج 2: الشؤون المحلية

1-تقديم البرنامج و إستراتيجيته:

ستتركز إستراتيجية هذا البرنامج خاصة على تكريس الباب السابع من الدستور المتعلق بالحكم المحلي و السهر على تدعيم مسار اللامركزية و الحوكمة المحلية من خلال تعميم النظام البلدي على كافة تراب الجمهورية و دفع الإستثمار البلدي خاصة للبلديات الجديدة من خلال توفيرالتمويلات اللازمة للفترة 2016-2020 .

هذا بالإضافة إلى إصلاح الجباية المحلية و دعم الجماعات المحلية بالموارد البشرية والتجهيزات و المعدات اللازمة للقيام بالمهام المنوطة بعهدتها و تحفيز الإطارات العليا للعمل بالجيهات .

خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة في البرنامج:

عدة هياكل تساهم بصفة مباشرة و غير مباشـــرة في تنفيـــذ و إستراتيجية و أهداف برنامج الشؤون المحلية و هي الإدارات المركزية و الإدارات الجهوية و المؤسسات العمومية الإدارية و غير الإدارية و المنشآت العمومية.

البرنامج	الشؤون المحلية
البرنامج الفرعي	التكوين و تطوير القدرات
الإدارات المركزية	- الإدارة العامة للبرامج البلدية و المجالس الجهوية و مجالس الأقاليم - الإدارة العامة للتراتيب و النظافة و العناية بالمحيط - الإدارة العامة للموارد و حوكمة المالية المحلية
المؤسسات العمومية و المنشآت العمومية	- مركز التكوين و دعم اللامركزية - صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية - الوكالة البلدية للخدمات البيئية

التحديات المطروحة في مجال تركيز اللامركزية :

تشكو الجماعات المحلية بصفة عامة من عديد الصعوبات و العراقيل منها ما هو هيكلي و منها ما هو ظرفي أما الصعوبات الهيكلية فتتمثل خاصة في ضعف الموارد المالية ومحدودية القدرات البشرية خاصة ذات الكفاءة العالية وضعف نسبة التأطير وعدم ملائمة الإطار التشريعي والمؤسساتي لعمل الجماعات المحلية.
إذ يعد نقص الموارد البشرية و خاصة الكوادر العليا أهم عائق أمام فاعلية و نجاعة العمل البلدي فعدد الأعوان العاملين بالجماعات المحلية لا يتعدى 5 % من مجموع العاملين في الوظيفة العمومية و هو عدد ضئيل جدا ، كما أن نسبة التأطير تعتبر متدنية فهي لا تتجاوز 8,6 % بالنسبة للإطارات الإدارية و1,6 % للإطارات الفنية.
هذه الوضعية قد أثرت سلبا على آداء الجماعات المحلية من حيث الخدمات المسداة و الدور التنموي المنتظر خاصة بالبلديات ذات المؤشرات التنموية المتدنية.
كما أن الموارد المالية للبلديات تعتبر ضئيلة جدا فهي لا تتجاوز 4 بالمائة من ميزانية الدولة بما لا يتماشى مع حجم المسؤوليات المناطة بعهدتها، و يحد من فاعليتها ويكرس تبعيتها للسلطة المركزية، مما ينعكس سلبا على الخدمات المسداة للمواطنين و قدرتها على تنمية المناطق خاصة الداخلية ومقارنة ببعض البلدان تصل هذه الميزانية في المغرب إلى11 بالمائة و18 بالمائة في تركيا وبولونيا 33 بالمائة والدانمارك 54 بالمائة.
و قد أدى ضعف الموارد المالية للبلديات إلى تفاقم المديونية لدى عدد هام من البلديات و عجزها على الإيفاء بتعهداتها نحو شركائها و إقتصار عملها على التسيير على حساب البرامج التنموية و المشاريع الإستثمارية .هذا و قد تراجعت الموارد المالية للمجالس الجهوية تراجعا ملحوظا بداية من سنة 2011 مع إرتفاع نسبة التاجير خلال نفس الفترة مقارنة بسنة 2010 .

أما الصعوبات الظرفية للجماعات المحلية، فتشمل تراجع الموارد الذاتية و ضعف المداخيل المتأتي أساسا من عزوف المواطن عن القيام بواجبه الجبائي وتركيز نيابات خصوصية غير متجانسة ومحدودة القدرات مما أدى إلى تدهور الخدمات البيئية وتراجع أداء المؤسسة البلدية في القرار والتنفيذ والتعويل على دعم الدولة، وتفاقم المديونية وشعور المواطن بعدم الرضاء أمام تدهور الإطار الحياتي.

التوجه الإستراتيجي : دعم و مرافقة مسار اللامركزية و الحوكمة المحلية

و يعتمد المسار التدرج لتحقيق الأهداف المرجوة و توفير أفضل شروط النجاح و ينقسم إلى ثلاث مراحل رئيسية تدوم كل منها ثلاث سنوات و تهدف على التوالي إلى:

-**المرحلة الأولى** : إعداد الدراسات و المقترحات و القيام بالإستشارات الوطنية و الجهوية و المحلية بما يمكن من تحديد الخيارات الإستراتيجية و ضبط السبل الفعلية لترجمة مبادئ الدستور بشكل عملي و من خلال رزنامة دقيقة .
كما يتم خلال هذه المرحلة العمل مع المجالس البلدية و الجهوية المنتخبة على تفعيل مجمل الإصلاحات الهيكلية و صياغة المراجعات القانونية الضرورية و تعزيز الموارد المالية و البشرية الضرورية بما يتلاءم مع مبادئ الإستقلالية و التدبير الحر من جهة و ضرورة إعتماد مبادئ الحكومة الرشيدة و ضمان مشاركة واسعة للمواطنين في تحديد البرامج التنموية و الإستثمارات المحلية من جهة أخرى .

المرحلة الثانية :

تهدف إلى الشروع تدريجيا في تفعيل المراجعات الضرورية في مجال الصلاحيات بما يضمن نجاعة التدخلات العمومية من جهة ووحدة الدولة من النواحي القانونية و التنموية من جهة اخرى .و تهدف كذلك إلى تفعيل هياكل الرقابة المالية و الإدارية على الجماعات المحلية بما يمكن من ضمان تحقيق مبادئ الشفافية و المساءلة و علوية القانون .

المرحلة الثالثة :

تعمل على تحقيق الأهداف النهائية المتعلقة بتعزيز الموارد البشرية المحلية و تحقيق مبدأ التكافؤ بين المهام و الصلاحيات المبينة بالدستور علاوة على ضمان تغطية ترابية واسعة للنظام البلدي و دراسة تحويل صلاحيات جديدة للجماعات المحلية.كما تهتم هذه المرحلة بإستكمال الأطر القانونية و الهياكل الرقابية و هيئات مساندة الجماعات المحلية .

الرهانات و التحديات :

يطرح تجسيم المبادئ الدستورية المتعلقة بالسلطة المحلية جملة من التحديات تتمثل في ما يلي :

- ✓ تركيز مجالس محلية منتخبة كشريك فعلي و رئيسي في مسار اللامركزية
- ✓ منهجية احداث الجيهات و خاصة الأقاليم
- ✓ تجسيم مبدإ التدبير الحر و مراجعة القوانين المرتبطة به
- ✓ عدم خضوع الجماعات المحلية للإشراف فيما بينها
- ✓ التوازي بين الاستقلالية ووحدة الدولة (اللامركزية / اللامحورية)
- ✓ تفعيل الديمقراطية التشاركية و تحديد أطر مشاركة المواطنين
- ✓ منهجية توزيع الصلاحيات بالإعتماد على مبدأ التفريع
- ✓ التكافؤ بين الموارد و الصلاحيات
- ✓ ملاءمة الرقابة اللاحقة مع حسن التسيير و التصرف
- ✓ مراجعة المنظومة الحالية للقضاء الإداري
- ✓ الإصلاحات المؤسساتية في المستويين الوطني و المحلي
- ✓ الترفيع في قدرات الجماعات المحلية في مجالات الإدارة و التسيير و التخطيط و التنمية
- ✓ تكريس مبادئ الشراكة و التعاون اللامركزي
- ✓ دفع التنمية المحلية،
- ✓ تحسين الخدمات المسداة للمواطن،
- ✓ نشر ثقافة الحوكمة المحلية والمواطنة الفاعلة،
- ✓ الرفع من القدرات البشرية والموارد المالية للجماعات المحلية، ودعم استقلاليتها
- ✓ تطوير وتفعيل صندوق الجماعات المحلية.

و يقتضي تطبيق هذه الأحكام الدستورية وضع أجندة لمراجعة الإطار التشريعي و الترتيبي الذي يحكم الجماعات المحلية و سن النصوص القانونية الضرورية لترسيخ اللامركزية .

و تعتبر عملية المشاركة من أكبر التحديات التي تواجه مسار تفعيل اللامركزية نظرا للعدد الهائل من المتدخلين المعنيين بالمسار و للطبيعة المعقدة للمواضيع المطروحة التي تكتسي طابعا سياسيا يعبر عن إختيارات مستقبلية بالغة الأهمية من جهة و التعاطي مع معطيات فنية و علمية دقيقة من جهة أخرى .

مشمولات البرنامج:

يتدخل برنامج الشؤون المحلية في عدة مجالات تتمثل في ما يلي:

- إعداد و تنفيذ مسار إرساء نظام اللامركزية بكامل تراب الجمهورية و تطوير قدرات الجماعات المحلية و تأهيلها للإندماج في هذا المسار و ذلك من خلال :

- ✓ تقييم واقع الجماعات المحلية و إعداد مخطط إنخراطها التدريجي في منظومة اللامركزية
- ✓ القيام بالدراسات الإستشرافية و الإستراتيجية في مجال اللامركزية و إعداد تصور لمسار إرسائها بكامل تراب الجمهورية و السهر على تنفيذه
- ✓ إعداد تصور لبرمجة تحويل و نقل الصلاحيات المركزية و الموارد المالية و البشرية لفائدة الجماعات المحلية
- ✓ توفير و تعبئة الموارد المالية الضرورية و الملائمة لإرساء مسار اللامركزية
- ✓ وضع برامج التكوين لتطوير و دعم قدرات الموارد البشرية المحلية

- إعداد و متابعة تنفيذ مخططات و برامج و مشاريع التنمية المحلية و دعم التنسيق بين مختلف الهياكل و المؤسسات المتدخلة في هذا المجال و دفع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.
- مساندة الجماعات المحلية في مجال إحكام التصرف الإداري و المالي و تنمية قدراتها الذاتية في مجال تسيير الشؤون المحلية
- إرساء مقومات العمل التشاركي المحلي بين الجماعات المحلية و بقية الهياكل العمومية و الخاصة و مكونات المجتمع المدني
- تنسيق تدخلات و أعمال مختلف الجماعات المحلية على الصعيد المحلي و الجهوي و الوطني و التحكيم بينها
- وضع برامج لتحديث و تطوير أساليب و مناهج العمل و تركيز إدارة ألكترونية و تحسين جودة الخدمات بالجماعات المحلية
- الإشراف على البرامج الوطنية ذات الصلة بإختصاصات الجماعات المحلية و خاصة في مجالات النظافة و حفظ الصحة و العناية بالبيئة و جمالية المدن.

البرنامج الفرعي: التكوين و تطوير القدرات

تتمثل اهم الأنشطة التي يتم القيام بها في إطار هذا البرنامج الفرعي في :
-تنظيم حلقات تاهيل وتكوين لفائدة اطارات واعوان الولايات والبلديات واعوان الادارة المركزية ممن لهم علاقة بالعمل الجهوي والبلدي.
- تنظيم ملتقيات وايام دراسية للمستشارين البلديين واعضاء المجالس الجهوية حول المواضيع التي تهم العمل البلدي والجهوي.
-القيام باعمال البحث العلمي والتوثيق والنشر وتنظيم الملتقيات والايام الدراسية حول التشريعات الجديدة والاصلاحات في مختلف المجالات المتعلقة باللامركزية والادارة الجهوية والبلدية
-اختيار وتاهيل المكونين
-تنظيم التربصات
-انجاز مهام التكوين او البحث التي يعهد بها الى المركز من طرف سلطة الاشراف.

2-أهداف و مؤشرات قيس الآداء للبرنامج :

يهدف برنامج الشؤون المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرحلية المضمنة بالباب السابع للدستور و المتعلقة بالسلطة المحلية في مجالات الموارد البشرية و المالية المحلية و التغطية التدريجية للتراب الوطني بالنظام البلدي و توزيع الصلاحيات بين الجماعات المحلية.

الهدف 2-1-1:دعم قدرات التصرف للجماعات المحلية

2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس اداء البرنامج

يسعى مركز التكوين و دعم اللامركزية إلى دعم و تطوير قدرات التصرف لدى إطارات و أعوان الجماعات المحلية و ذلك بتوفير نشاط تكويني في مجالات الإدارة و التسيير و التخطيط و التنمية و المالية المحلية يستجيب لمتطلبات الإرتقاء بآداء الجماعات المحلية مما يسمح بتحسين آداء الأعوان و تجنب الأخطاء المحتملة و الإستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشر عدد 1.1.1.2. عدد الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية	عدد				341	350	362	
المؤشر عدد 2.1.1.2: عدد المستفيدين من الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية	عدد				**13748**	**14160**	**14185**	

الهدف 2-1-2 :تدعيم الموارد البشرية و المالية للجماعات المحلية

تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في الترفيع في نسبة التأطير بشكل تدريجي من 15% خلال المرحلة الأولى من المسار إلى 25% خلال السنة الأخيرة من المرحلة الثالثة من المسار من أجل ضمان نجاعة التدخلات العمومية و التكفل بصلاحيات جديدة و ذلك من خلال آليات الحراك الوظيفي و الإنتداب . و تقدر الإحتياجات المستقبلية للجماعات المحلية من الإطارات و الكوادر العليا الإدارية و الفنية خلال التسع سنوات القادمة في حدود 7000 إطار جديد.

كما سيتم العمل على الترفيع في نسبة الموارد المالية المحلية من الميزانية العامة للدولة من 8% إلى 19% بما يساعد على ضمان الاستقلالية المالية للجماعات المحلية و التكفل بصلاحيات جديدة في إطار اللامركزية.

مرجع الهدف

- مخطط التنمية 2016-2020
- أولويات وثيقة قرطاج
- برنامج عمل الحكومة.
- مسار اللامركزية الذي تمت المصادقة عليه في مجلس وزاري بتاريخ 25 جوان 2015

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2020
المؤشر عدد 1.2.1.2 نسبة التاطير بالجماعات المحلية	نسبة				12%	%14	%15	%17
المؤشر عدد 2.2.2.2: نسبة الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية	نسبة					%20	%20	20%

2-2 تقديم أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2019	الأنشطة	اعتمادات الدفع بحساب أ د
الهدف 1: دعم قدرات التصرف للجماعات المحلية	**المؤشر عدد 1.1.1.2.** عدد الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية	350	نشاط عدد 1: قيادة مسار اللامركزية	18,937 م د
	المؤشر عدد 2.1.1.2: عدد المستفيدين من الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية	14160	نشاط عدد 2: دعم الإستثمارات لفائدة الجماعات المحلية	127,300 م د
الهدف 2 :تدعيم الموارد البشرية و المالية للجماعات المحلية	**المؤشر عدد 1.2.2.2.** نسبة التاطير بالجماعات المحلية	%14	نشاط عدد 3: الدعم السنوي لفائدة الجماعات المحلية	478,295 م د
	المؤشر عدد 2.2.2.2: نسبة الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية	%20	نشاط عدد 4: التكوين و التحسيس و تدعيم القدرات لأعوان الجماعات المحلية و أعضاء المجالس المنتخبة	1,497 م د

3 نفقات البرنامج:

1.3 – ميزانية برنامج الشؤون المحلية:

تم ضبط ميزانية برنامج الشؤون المحلية بمبلغ قدره 633,532 م.د سنة 2019 مقابل 579,8515 م د سنة 2018 أي بزيادة قدرها 53,6805 م د تمثل نسبة 9,26 %

تطور إعتمادات برنامج الشؤون المحلية :

بحساب 1000 د

بيان البرنامج	انجازات 2017	ق.م 2018 (1)	تقديرات 2019		نسبة التطور (2019/2018)	
			التعهد	الدفع	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (2)-(1)/(1)
I نفقات التصرف	436 346,249	459 851,5	506 232	506 232	46 380,5	10,09
-التأجير العمومي	13 930,732	16 859,5	16 550	16 550	-309, 500	-1,84
-وسائل المصالح	2 304,519	2 242	2 387	2 387	145	6,47
-التدخل العمومي	420 110,997	440 750	487 295	487 295	46 545	10,56
II العنوان الثاني : نفقات التنمية	86 947,550	120 000	183 600	127 300	7 300	6,083
-الاستثمارات المباشرة :	1 947,550	1000	300	300	-700	-70
على الموارد العامة للميزانية	1 947,550	1000	300	300	-700	-70
على موارد القروض الخارجية الموظفة						
-التمويل العمومي :	85000	119 000	183 300	127 000	8 000	6,723
على الموارد العامة للميزانية	85000	119 000	183 300	127 000	8 000	6,723
على القروض الخارجية الموظفة						
III صناديق الخزينة:	55 007	94 000	-	-	-94 000	-100
مجموع البرنامج:	**578 300,799**	**673 851,5**	**689 832**	**633 532**	**53 680,5**	9,257

توزيع مشروع ميزانية برنامج الشؤون المحلية لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة :
إعتمادات الدفع (بحساب 1000 د)

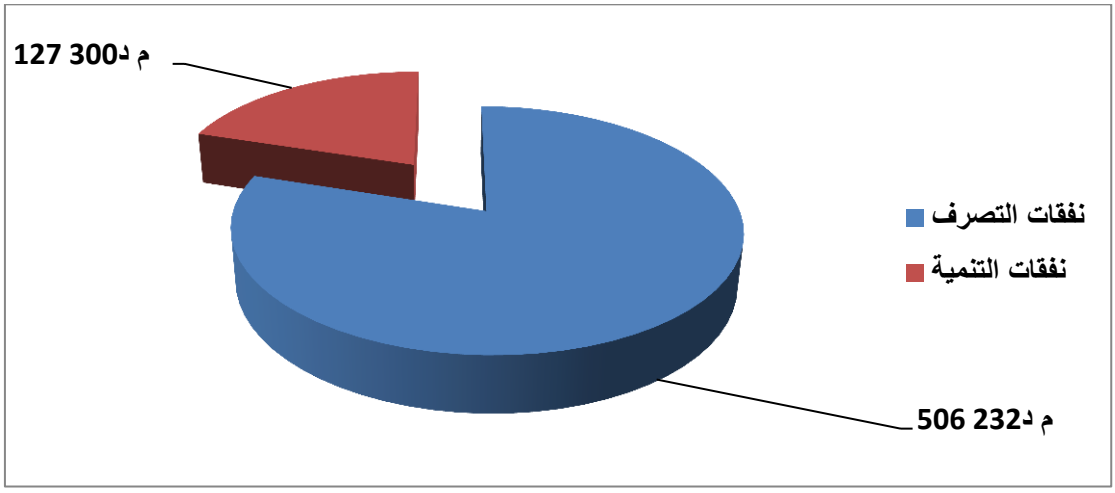

2-3- إطار النفقات متوسط المدى 2019- 2021 حسب طبيعة النفقة:

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نفقات التصرف :			436344	459851,5	506232	558870,312	617035,566
1-على موارد الميزانية			436344	459851,5	506232	558870,312	617035,566
التأجير العمومي			13930	16859,5	16550	17377,5	18246,375
وسائل المصالح			2304	2242	2387	2544,542	2712,481
التدخل العمومي			420110	440750	487295	538948,27	596076,78
2-على صناديق الخزينة			-	-	-	-	-
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات			-	-	-	-	-
نفقات التنمية :			86 947	120 000	127300	128000	128000
1-على موارد الميزانية			86 947	120 000	127300	128000	128000
الاستثمارات المباشرة			1947	1000	300	1000	1000
التمويل العمومي			85000	119000	127000	127000	127000
2-على الموارد القروض الخارجية الموظفة			-	-	-	-	-
3-على الموارد الذاتية للمؤسسات			-	-	-	-	-
صناديق الخزينة :			55007	94 000	0	0	0
المجموع: بدون اعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات			578298	673 851,5	633 532	686 870,312	745 035,566
المجموع : باعتبار الموارد ذاتية للمؤسسات			578298	673 851,5	633 532	686 870,312	745 035,566

-2- تقديم أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2019	الأنشطة	اعتمادات الدفع بحساب أ د
الهدف 1: دعم قدرات التصرف للجماعات المحلية	**المؤشر عدد 1.1.1.2.** عدد الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية	350	نشاط عدد 1: قيادة مسار اللامركزية	18,937 م د
	المؤشر عدد 2.1.1.2: عدد المستفيدين من الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية	14160	نشاط عدد 2: دعم الإستثمارات لفائدة الجماعات المحلية	127,300 م د
الهدف 2 :تدعيم الموارد البشرية و المالية للجماعات المحلية	**المؤشر عدد 1.2.2.2.** نسبة التاطير بالجماعات المحلية	%14	نشاط عدد 3: الدعم السنوي لفائدة الجماعات المحلية	478,295 م د
	المؤشر عدد 2.2.2.2: نسبة الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية	%20	نشاط عدد 4: التكوين و التحسيس و تدعيم القدرات لأعوان الجماعات المحلية و أعضاء المجالس المنتخبة	1,497 م د

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :1.1.1.2
- تسمية المؤشر: عدد الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية
-تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : الشؤون المحلية

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : التكوين و تطوير القدرات

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تطوير قدرات التصرف للجماعات المحلية.

4- تعريف المؤشر : يتمثل هذا المؤشر في متابعة الأنشطة التكوينية التي يشرف على إنجازها مركز التكوين و دعم اللامركزية لفائدة الإطارات الجهوية و البلدية و المستشارين البلديين

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر: يتم إحتساب المؤشر من خلال تحديد عدد الأنشطة التكوينية المنجزة فعليا من قبل مصالح مركز التكوين و دعم اللامركزية

2-وحدة المؤشر : عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير المتابعة و التقييم للدورات التكوينية

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقرير

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : مركز التكوين و دعم اللامركزية

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر 2019: 350

-8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة التكوين

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات				توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017		2018	2019	2020	2021
المؤشر عدد 1.1.1.2. عدد الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية	عدد					341	350	362	

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- انجاز 152 نشاط تدريبي
- انجاز 5 ندوات دراسية حول قضايا التنمية الجهوية والمحلية
- تنظيم 100 نشاط تدريبي بالجهات
- إعداد و تركيز 15 درس رقمي جديد على المنصة الافتراضية للتكوين.
- تنظيم 80 دورة تدريبية لفائدة الاطارات الجهوية والبلدية
- ارساء التصرف التقديري في الكفاءات والموارد البشرية للجماعات المحلية لدى 50 بلدية
- 4 اصدارات
- اعداد 8 أدلة عمل بلدي جديدة.

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هذا المؤشر هو لمتابعة تنفيذ النشطة المبرمجة فقط لكنه لا يمكننا من تقييم مدى مساهمة هذه النشطة التكوينية في تحسين الكفاءات و القدرات المهنية للأعوان و الإطارات الجهوية و بالتالي تطوير أساليب و طرق التسيير و التصرف و تحسين الخدمات و تطوير الآداء بالجماعات المحلية.

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :2.1.1.2

- تسمية المؤشر: عدد المستفيدين من الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية

-تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : الشؤون المحلية

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : التكوين و تطوير القدرات

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تطوير قدرات التصرف للجماعات المحلية.

4- تعريف المؤشر : يتمثل هذا المؤشر في متابعة تطور عدد المنتفعين بالأنشطة التكوينية التي يشرف على إنجازها مركز التكوين و دعم اللامركزية لفائدة الإطارات الجهوية و البلدية و المستشارين البلديين

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر :

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر: يتم إحتساب المؤشر من خلال تحديد عدد المتفعين من اعوان و إطارات جهوية و مستشارين بلديين بالأنشطة التكوينية المنجزة فعليا من قبل مصالح مركز التكوين و دعم اللامركزية

2-وحدة المؤشر : عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير المتابعة و التقييم للدورات التكوينية و قائمة المشاركين في الأنشطة التكوينية

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقرير

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : مركز التكوين و دعم اللامركزية

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر 2019: 14160

-8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة التكوين

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات				توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017		2018	2019	2020	2021
المؤشر عدد 2.1.1.2: عدد المستفيدين من الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية	عدد					**13748**	**14160**	**14185**	

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- انجاز 152 نشاط تدريبي
- انجاز 5 ندوات دراسية حول قضايا التنمية الجهوية والمحلية
- تنظيم 100 نشاط تدريبي بالجهات
- إعداد و تركيز 15 درس رقمي جديد على المنصة الافتراضية للتكوين.
- تنظيم 80 دورة تدريبية لفائدة الاطارات الجهوية والبلدية
- ارساء التصرف التقديري في الكفاءات والموارد البشرية للجماعات المحلية لدى 50 بلدية
- 4 اصدارات
- اعداد 8 أدلة عمل بلدي جديدة.

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هذا المؤشر هو لمتابعة تنفيذ النشطة المبرمجة فقط لكنه لا يمكننا من تقييم مدى مساهمة هذه النشطة التكوينية في تحسين الكفاءات و القدرات المهنية للأعوان و الإطارات الجهوية و بالتالي تطوير أساليب و طرق التسيير و التصرف و تحسين الخدمات و تطوير الآداء بالجماعات المحلية.

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :1.2.2.2
- تسمية المؤشر : نسبة التاطير بالجماعات المحلية
-تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : الشؤون المحلية

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : التكوين و تطوير القدرات

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تدعيم الموارد البشرية و المالية للجماعات المحلية

4-تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر: يتم إحتساب المؤشر من خلال تحديد عدد افطارات العليا بالجماعات المحلية مقارنة بالعدد الجملي للأعوان

2-وحدة المؤشر : نسبة

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : معطيات إحصائية حول عدد الأعوان و عدد الإطارات و الإنتدابات المبرمجة و النقل و الإلحاق

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : جداول إحصائية

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الجماعات المحلية

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر 2019: 14 %

-8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة التكوين

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات				توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017		2018	2019	2020	2021
المؤشر عدد 1.1.1.2. عدد الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية	نسبة					12%	%14	%15	%17

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إنتداب إطارات عليا من صنف أ
- نقل و إلحاق لإطارت عليا من الإدارات المركزية إلى الجماعاتع المحلية
- تنظيم 100 نشاط تدريبي بالجهات
- ترقيات داخلية
- تكوين مستمر بالمدرسة الوطنية للإدارة

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هذا المؤشر

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :2.2.2.2
- تسمية المؤشر: نسبة الزيادة في الدعم المالي السنوي لفائدة الجماعات المحلية
-تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : الشؤون المحلية

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : التكوين و تطوير القدرات

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تدعيم الموارد البشرية و المالية للجماعات المحلية.

4- تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من قياس و متابعة التطور في قيمة الدعم المالي السنوي الذي تخصصه الدولة ضمن الميزانيات السنوية لفائدة الجماعات المحلية من بلديات و مجالس جهوية

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر: يتم إحتساب المؤشر من خلال إحتساب مبلغ الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات الملحية لتنمية مواردها الذاتية

2-وحدة المؤشر : نسبة

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : ميزانية الدولة السنوية

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقرير

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : مركز التكوين و دعم اللامركزية

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر 2019: 20%

-8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للموارد و حوكمة المالية المحلية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات				توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017		2018	2019	2020	2021
المؤشر عدد 1.1.1.2. عدد الأنشطة التكوينية المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية	عدد	نسبة					20%	%20	%20

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

-تعبئة الموارد المالية للجماعات المحلية

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

البرنامج 9: القيـــادة و المسانـــدة

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

يتولى برنامج القيادة و المساندة من خلال الهياكل الأفقية التي يشملها على غرار الشؤون الإدارية و المالية و الشؤون القانونية و التعاون الدولي و التنظيم و الأساليب و الإعلامية تقديم الدعم و المساعدة لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة و ذلك من خلال تأمين الخدمات اللازمة لسير عمل هذا البرنامج عبر توفير الموارد البشرية و التجهيزات و المعدات والبنية التحتية في مجال الإعلامية و المنظومات المعلوماتية و الخطط و الدراسات الإستراتيجية و أعمال الرقابة و المتابعة و التقييم و التوجيه .

1.1 خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة

2.1- إستراتيجيــة البرنامــج :

-1- تقديم البرنامج و إستراتيجيته:

يتولى برنامج القيادة و المساندة من خلال الهياكل الأفقية التي يشملها على غرار الشؤون الإدارية و المالية و الشؤون القانونية و التعاون الدولي و التنظيم و الأساليب و الإعلامية تقديم الدعم و المساعدة لبرنامج البيئة و جودة الحيـــاة و برنامج إستدامة التنمية .و ذلك من خلال تأمين الخدمات اللازمة لسير عمل هذه البرنامج عبر توفير الموارد البشرية و التجهيزات و المعدات والبنية التحتية في مجـال الإعلاميـــة و المنظومات المعلوماتية و الخطـط و الـدراسات الإستراتيجيـة و أعمـــال الـــرقابـــة و المتابعـــة و التقييم و التوجيه .

- إستراتيجيــة البرنامــج :

في ظل التطورات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و التحديات العالمية أصبحت الإدارة العمومية مدعوة إلى مزيد الفعالية و الشفافية و المرونة و تحسين جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين و في هذا الإطار تتنزل إستراتيجية برنامج القيادة و المساندة في المرحلة القادمة أساسا و التي تتمحور حول التوجهات الإستراتيجية التالية:

توجه إستراتيجي 1:القيام بإصلاحات هيكلية على المستوى المركزي و الجهوي:

إن إعتماد طريقة التصرف في الميزانية حسب الأهداف يقتضي إعتماد أشكال جديدة لتنظيم المصالح و ذلك لغاية تخفيف الهياكل و إعادة توزيع الأعوان و هذا يتطلب توضيح و تدقيق مهام مختلف المصالح تفاديا للإزدواجية في ما بينها و تأمينا لنجاعة أنشطتها و تحديد المهام التي ستبقى من مشمولات الإدارات المركزية و المهام التي يمكن إحالتها للمصالح الخارجية أو التي يمكن إحالتها إلى القطاع الخاص و المهام التي يمكن حذفها. و تجميع أو دمج الهياكل التي لديها مهام متكاملة أو مترابطة و حذف الهياكل التي أصبح وجودها غير ضروري.

توجه إستراتيجي 2 :تطوير التصرف في الموارد البشرية

تعصير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية و ذلك عبر :

-إرساء نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية

- المسح الوظيفي لضبط مهام الإدارات و المصالح و الأعوان

- إعداد بطاقات وظيفية لتوصيف المهام

- تشجيع الحراك الوظيفي بين الإدارات أو داخل نفس الإدارة و بين الإدارات المركزية و المؤسسات

- إعادة توزيع الأعوان بين المصالح بطريقة مدروسة بالإعتماد على الحاجيات الحقيقية لكل مصلحة.

-دعم التدريب و الرسكلة و التكوين للرفع من قدرات الأعوان

- تقييم الآداء و تثمين التكوين المستمر

-إعتماد الكفاءة و الإستحقاق و الشفافية في التعيين في الوظائف العليا

توجه إستراتيجي 3 :تطوير الدور الإستراتيجي للوزارة:

و المتمثل في التصور و البرمجة و الدراسات المستقبلية و وضع السياسات و تقييمها:

إن الإدارات المركزية يجب أن تكون لديها القدرة الكافية لوضع التصورات و إستشراف المستقبل و إستباق الأحداث و تقويم السياسات المتبعة. حتى تكون قادرة على مجابهة المتغيرات العالمية المتسارعة.من خلال تطوير الهياكل التي تعنى بالإحصاء و الدراسات الإستشرافية و التخطيط و البرمجة لتمكين المسؤولين من إتخاذ القرارات الصائبة و في هذا الإطار سيتم العمل على تفعيل دور مختلف المراصد و تدعيمها بالموارد البشرية المختصة و تكنولوجيات الإتصال.

توجه إستراتيجي 4 :تحسين العلاقة بين مصالح الوزارة و المواطن و الرفع من جودة الخدمات الموجهة للمواطن:

من خلال تحسين الإستقبال و معالجة الشكايات و تعميم علامة الإستقبال مرحبا على كل الإدارات و المؤسسات العمومية و البلديات .وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن و تسهيل الولوج إليها عبر تطوير نظام ألكتروني لمعالجة المراسلات الإدارية و متابعة الشكايات و تبسيط الإجراءات الإدارية و دعم الإدارة الألكترونية و تطوير الخدمات العمومية على الخط .

توجه إستراتيجي 5:تطوير طرق التصرف في الميزانية و المرور من التصرف المبني على الوسائل إلى التصرف المبني على النتائج:

في إطار الحرص على ترشيد التصرف في الأموال العمومية وإضفاء أكبر قدر من النجاعة على تدخلات الوزارة ، و تعزيز الحوكمة الناجعة في مجال الميزانية فقد إنخرطت وزارة الشؤون المحلية و البيئة ضمن المنظومة الجديدة للتصرف في ميزانية الدولة و التي يعبر عنها بالتصرف في الميزانية حسب الأهداف. منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف تندرج في إطار إعتماد منهجية جديدة للتصرف في ميزانية الدولة من حيث طريقة إعداد الميزانيـــة و تنفيـــذها و متابعتها و تقييمها .

هذه الطريقة تقوم على تقديم الميزانية حسب مآل النفقة أي حسب سياسات عمومية و هذا يتطلب هيكلة ميزانية الدولة حسب مهمات و برامج و برامج فرعية. مع تحديد اهداف لكل برنامج يتم قياس مدى تحقيقها بواسطة مؤشرات مرقمة لقيس الآداء و تسند قيادة البرنامج إلى رئيس البرنامج الذي يعتبر النواة الرئيسية في المنظومة الجديدة.

هذه المنهجية تهتم أساسا بنتيجة الأنشطة الإدارية و ليس على ما تستهلكه الإدارات من نفقات و ما يلزمها من إمكانات و تنبني على التحول من منظومة تقوم على مفهوم الشرعية أي مدى مطابقة التصرف في الأموال العمومية للقوانين و الترتيب و النظم و بنود الميزانية إلى منظومة تعطي الأولوية لمفهوم النجاعة و الفاعلية في التصرف في الميزانية .

يمكننا حوصلة الأهداف التي تسعى المنظومة إلى تحقيقها في ما يلي:

- ✓ التوظيف الأمثل للنفقات من خلال رصد الإعتمادات حسب التوجهات و الأولويات الوطنية
- ✓ تحسين مقروئية الميزانية و بالتالي الشفافية عبر توظيف الإعتمادات بأكثر وضوح حسب برامج تترجم سياسات عمومية و تحديد أهداف خاصة بها بما يمكن من قراءة اوضح لأهداف الميزانية .
- ✓ منح رؤساء البرامج أكثر مرونة في التصرف في الإعتمادات الموضوعة على ذمة البرنامج لتمكينهم من تحقيق الأهداف المرسومة مقابل مساءلتهم حول إستعمال الموارد و تحقيق الأهداف.
- ✓ تحسين نجاعة و فاعلية النفقات العمومية من أجل ضمان مرافق عمومية ذات جودة عالية و بأقل كلفة.

توجه إستراتيجي 6 : رقــمنة الإدارة

بهدف تطوير النظم المعلوماتية والرقمية ودعم استعمالاتها بهياكل الوزارة وبالجماعات المحلية، تولت وزارة الشؤون المحلية والبيئة إعداد مخطط مديري عملياتي لتطوير نظم المعلومات يغطي الفترة 2018-2022 ، أسندت مهمة إعداده إلى مكتب دراسات خاص تم إختياره إثر طلب عروض.
وقد تم إقرار التوجهات العامة لتطوير نظم المعلومات بالوزارة والجماعات المحلية كما يلي :

- تعميم الخدمات الإدارية الإلكترونية لفائدة المواطن،
- تطوير نظم معلوماتية مرنة لفائدة هياكل الوزارة، متماشية مع التوجهات الوطنية في مجال رقمنة الإدارة، وتمكن بالخصوص من إضفاء نجاعة على قيادة البرامج العمومية والأنشطة الإدارية وتحسين حوكمتها،
- دعم تطوير الإستعمالات الرقمية والنظم المعلوماتية بالجماعات المحلية بما يمكن من تجسيم مبادئ النجاعة والشفافية والمساءلة،
- وضع الأدوات والآليات الضرورية لتكريس مبدأ النفاذ للمعطيات العمومية لفائدة العموم والمتعاملين مع الإدارة،

إرساء حوكمة ملائمة لتطوير النظم الرقمية بالوزارة وبالجماعات المحلية تعتمد مبادئ التدبير الحر وحرية المبادرة مع دعم التشارك والتعاون فيما بينها

توجه إستراتيجي 7 :النهوض بالتعاون الدولي و تطويرمجالاته:

السّهر على تنفيذ الالتزامات الدّوليّة في مجال حماية البيئة والتّنمية المستدامة و اللاّمركزية ومتابعة مسارات التّنمية المستدامة على المستويين الدّولي والإقليمي والعمل على تطوير هذه المسارات. و تدعيم تموقع تونس لدى الهيئات الدّوليّة وفي الاجتماعات الثّنائيّة والمتعددة الأطراف التّي يكون موضوعها التّنمية المستدامة وحماية البيئة بالاشتراك مع الوزارات المعنيّة،

3-1 البرامــج الفرعيـــة:

يشتمل برنامج القيادة و المساندة على برنامجين فرعيين هما:

البرنامج الفرعي 4: القيادة

يتضمن هدا البرنامج الفرعي الوظائف المتعلقة بالتخطيط و المتابعة و المراقبة و التقييم و التفقد و الشؤون العامة و الشؤون القانونية و التعاون الدولي و الإحصائيات و الإشراف على المؤسسات العمومية و الإدارات الجهوية و الإحاطة بالمستثمرين و العلاقة مع الجمعيات.

تتمثل أهم مشمولات هذا البرنامج الفرعي في :

- تنسيق ومتابعة أنشطة مختلف المصالح المركزية و الجهوية و تقييم البرامج و المشاريع التي تقوم بها مختلف الإدارات.
- النهوض بالأنشطة الإعلامية.
- قبول المواطنين و تقبل شكاياتهم و عرائضهم و دراستها مع المصالح المعنية قصد إيجاد الحلول الملائمة لها.
- ضبط و متابعة تنفيذ برامج الوزارة في مجال التحسيس و التربية البيئية و نشر ثقافة التنمية المستدامة .
- متابعة الملفات المتعلقة بالمنظمات و الجمعيات العاملة في مجال البيئة و التنمية المستدامة و دفع العمل معها في إطار تنفيذ البرامج الوطنية و إعداد تقارير دورية حول نشاطها.
- مراقبة التصرف الإداري و المالي و الفني لجميع المصالح التابعة للوزارة و المؤسسات الخاضعة لإشرافها.
- متابعة التصرف والإشراف على المنشآت و المؤسسات العمومية التابعة للوزارة و السهر على تطبيــق الإلتزامات القانونيـة و الترتيبية الموضوعة على كاهلها.

البرنامج الفرعي 5: المساندة

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى:

- تسيير كافة الشؤون الإدارية و المالية لمختلف البرامج و ترشيد التصرف في الوسائل البشرية و المادية.
- برمجة إقتناء و حفظ و توزيع اللوازم و المعدات و التجهيزات الضرورية لسير عمل المصالح الإدارية.
- تسيير و صيانة البناءات الإدارية ووسائل النقل و المنقولات
- السهر على إعداد وإنجاز برامج التصرف في الوثائق و الأرشيف.
- تطوير إستعمال وسائل الإعلامية داخل الوزارة وذلك بإعداد وإنجاز ومتابعة المخطط الإعلامي للوزارة.
- ضمان إستغلال وصيانة التجهيزات وبرامج الإعلامية.

- النهوض بالأنشطة الإجتماعية و الثقافية لأعوان الوزارة.
- المساندة في إعداد تقديرات الميزانية و ممارسة وظائف إستشارية و تقديم الخبرة و المساعدة لمسؤولي البرامج.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج:

تم ضبط هدفين لبرنامج القيادة و المساندة وفقا لإستراتيجية البرنامج و الأولويات خلال الثلاث سنوات القادمة و هي كالآتي :

الهدف عدد 1: تطوير الكفاءات و تدعيم قدرات الأعوان و الإطارات في مجالات التصرف و التسيير

الهدف عدد 2: تطوير أساليب و مناهج العمل و التصرف و التسيير

الهدف عدد 3: تطوير النظم المعلوماتية والرقمية ودعم استعمالاتها بهياكل الوزارة وبالجماعات المحلية.

الهدف عدد 1: تطوير الكفاءات و تدعيم قدرات الأعوان و الإطارات في مجالات التصرف و التسيير

تقديم الهدف:

إن النهوض بالتكوين و الرسكلة يعتبر عاملا أساسيا لتعصير التصرف في الموارد البشرية و تحسين المردودية و الإنتاجية في المصالح العمومية و تمكين الإدارة من الإستجابة لإنتظارات المواطن و تطوير الكفاءات المهنية و المهارات و القدرات لدى الأعوان بما يمكنهم من تحسين آدائهم .

- مرجع الهدف :
- التوجهات العامة للحكومة

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشر عدد 1.1.2.3 : عدد الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين و دعم القدرات	عدد	210	219	140	205	230	250	300

الهدف عدد 2: تطويرالإجراءات و أساليب العمل و التصرف و التسيير .

إن تطوير أساليب العمل و طرق التصرف و التسيير في الإدارة و تحسين المردودية و النهوض بجودة الخدمات المسداة للمواطن تمر حتما عبر توفير التجهيزات و المعدات و التطبيقات الإعلامية اللازمة و شبكات إعلامية عالية التدفق و منظومات معلوماتية عصرية تستجيب لحاجيات الإدارة و تمكن من توفير جميع الخدمات عن بعد للمواطن .

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشر عدد 1.1.2.3 : نسبة تقدم تنفيذ عقود الأهداف و القدرة على الآداء	نسبة				%20	%50	%100	

الهدف عدد 3: تطوير النظم المعلوماتية والرقمية ودعم استعمالاتها بهياكل الوزارة وبالجماعات المحلية

سيتم تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي عبر عدة اهداف عملياتية تتمثل في :

-تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطن و المتعاملين مع الإدارة،

- تطوير بنية تحتية ذات جودة عالية لفائدة الوزارة والجماعات المحلية،

- تطوير إستعمالات نظم المعلومات ورقمنة الأنشطة الإدارية،

- دعم النفاذ للبيانات المفتوحة لفائدة العموم.

مرجع الهدف :

- المخطط المديري لتطوير نظم المعلومات يغطي الفترة 2018-2022

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2018	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021
المؤشر 1 : عدد البلديات المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة الخاصة بالجماعات المحلية (RNIA-Collectivités)	عدد				0	150	300	350
المؤشر 2 : عدد الأنشطة والمجالات الإدارية المشمولة ببرمجيات ومنظومات معلوماتية بالوزارة	عدد				4	10	15	20
المؤشر 3 : عدد المنظومات والخدمات الإلكترونية الوطنية والمشتركة المستغلة بالجماعات المحلية	عدد				3	10	20	30

2-2- تقديم أنشطة برنامج القيادة و المساندة:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2019	الأنشطة	الاعتمادات الدفع بحساب الألف دينار
الهدف 1: تطوير الكفاءات و تدعيم قدرات الأعوان و الإطارات في مجالات التصرف و التسيير	المؤشر عدد 1.1.2.9 : عدد الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين و دعم القدرات	230	نشاط عدد 1 : القيادة	**10 933**
الهدف 2: تطوير الإجرات و أساليب العمل و التصرف و التسيير	المؤشر عدد 1.2.2.9: نسبة تقدم تنفيذ عقود الأهداف و القدرة على الآداء	%50		
الهدف 3: تطوير النظم المعلوماتية والرقمية ودعم استعمالاتها بهياكل الوزارة وبالجماعات المحلية	المؤشر 1.3.2.9 : عدد البلديات المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة الخاصة بالجماعات المحلية (RNIA-Collectivités)	150		
	المؤشر 2.3.2.9 : عدد الأنشطة والمجالات الإدارية المشمولة ببرمجيات ومنظومات معلوماتية بالوزارة	10	نشاط عدد 2 : المساندة	**1 160**
	المؤشر 3.3.2.9 : عدد المنظومات والخدمات الإلكترونية الوطنية والمشتركة المستغلة بالجماعات المحلية	10		

3 نفقات البرنامج:

1.3 – ميزانية برنامج القيادة و المساندة:

تم ضبط ميزانية برنامج القيادة و المساندة بمبلغ قدره 135,093 م.د سنة 2019 مقابل 10.281 م د سنة 2018 أي بزيادة قدرها 124,812 م.د

تطور إعتمادات برنامج القيادة و المساندة

بحساب 1000 د

بيان البرنامج	إنجازات 2017	ق م 2018 (1)	مقترحات 2019		نسبة التطور (2019/2018)	
			التعهد	الدفع	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1)-(2)/ (1)
العنوان الأول :نفقات التصرف	8 137, 220	8 711,5	10 933	10 933	2 221,5	25,50
-التأجير العمومي	5 092,316	4 822,5	7 088	7 088	2 265,5	46,98
-وسائل المصالح	2 460,922	3 229	3 145	3 145	-84	-2,60
-التدخل العمومي	583, 982	660	700	700	40	6,06
العنوان الثاني : نفقات التنمية	612,725	1570	2 150	1 160	-410	-26,11
-الاستثمارات المباشرة :	612,725	1570	2 150	1 160	-410	-26,115
على الموارد العامة للميزانية	612,725	1570	2 150	1 160	-410	-26,115
التمويل العمومي:	-	-		-	-	-
على الموارد العامة للميزانية	-	-		-	-	-
صناديق الخزينة	0	0	123 000	123 000	123 000	100
مجموع البرنامج:	**8 749,945**	**10 281,5**	**136 053**	**135 093**	**+124 812**	

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة :

إعتمادات الدفع (بحساب 1000 د)

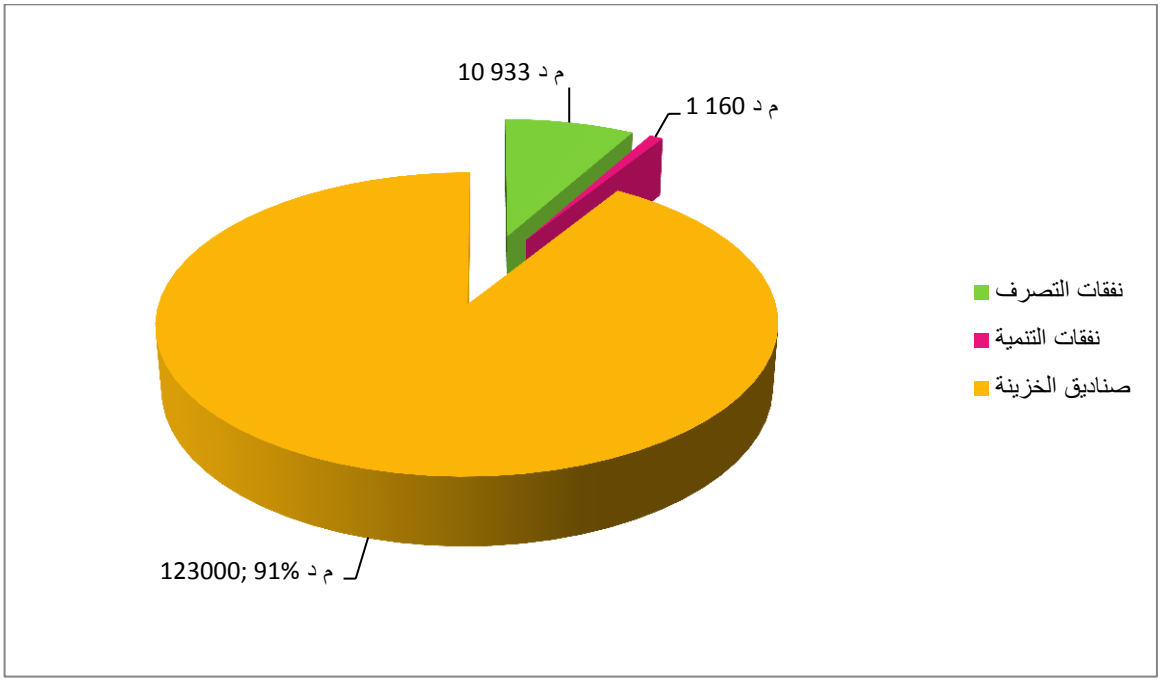

2-3 توزيع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية :

اعتمادات الدفع

بحساب 1000 د

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	برنامج فرعي القيادة	برنامج فرعي المساندة	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرف :	**6 210**	**4 723**	**10 933**
التأجير العمومي	4 415	2 673	7 088
وسائل المصالح	1 095	2 050	3 145
التدخل العمومي	700	-	700
نفقات التنمية :	**350**	**810**	**1 160**
الاستثمارات المباشرة	350	810	1 160
التمويل العمومي	-	-	-
صناديق الخزينة :	**123 000**	**-**	**123 000**
المجموع حسب البرامج الفرعية :	**129 560**	**5 533**	**135 093**

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية :

إعتمادات الدفع (بحساب 1000 د)

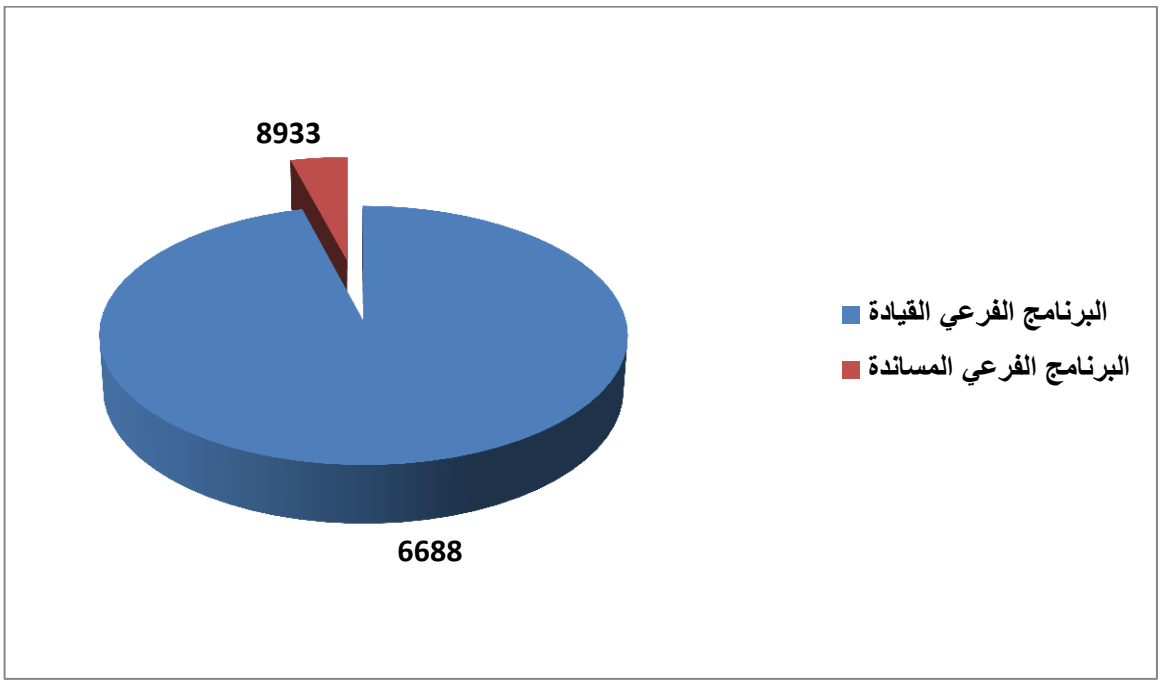

-2-اطار النفقات متوسط المدى 2019- 2021 لبرنامج القيادة و المساندة

2-1/اطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 حسب طبيعة النفقة : بحساب 1000 د

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نفقات التصرف	**5 105**	**5 221**	8 137,220	**8 711,5**	**10 933**	**11 569,17**	**12 244,624**
-على موارد الميزانية							
التأجير العمومي	2 844	3 034	5 092,316	4 822,5	7 088	7 442,4	7 814,52
وسائل المصالح	1 843	1 777	2460 ,922	3 229	3 145	3 352,57	3 573,839
التدخل العمومي	418	410	583,982	660	700	774,2	856,265
نفقات التنمية	**940**	**774**	**612,725**	**1570**	**1 160**	**1 570**	**1 570**
-على موارد الميزانية	940	774	612,725	1570	1 160	1 570	1 570
الاستثمارات المباشرة	940	774	612,725	1 570	1 160	1 570	1 570
تمويل العمومي	-	-	-	-	-	-	-
-على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	123 000	123 000	123 000
على الموارد الذاتية للمؤسسات	-	-	-	-	-	-	-
المجموع :	**6 045**	**5 995**	**8 749,945**	**10 281,5**	**135 093**	**136 139,17**	**136 814,624**

2-2- إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 حسب البرامج الفرعية :

2-2-1- إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي القيادة :بحساب 1000 دينار

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نفقات التصرف	**1 815**	**2 551**	**5 512,025**	**5 359,5**	**6 210**	**6 577,22**	**6 968,11**
التأجير العمومي	1 046	1 891	**3 676,170**	3 604,5	4 415	4635,75	4 867,537
وسائل المصالح	351	250	**1 251,873**	1 095	1 095	**1 167,27**	**1 244,309**
التدخل العمومي	418	410	**583,981**	660	700	**774,2**	**856,265**
نفقات التنمية	**602**	**231**	**479**	**350**	**350**	**350**	**350**
الاستثمارات المباشرة	602	231	479	350	350	350	350
التمويل العمومي	-	-	**-**	-	**-**	**-**	**-**
صناديق الخزينة	-	-	**-**	-	123 000	**123 000**	**123 000**
المجموع :	**2 417**	**2 121**	**5 991,025**	**5 709,5**	**129 560**	**129 927,22**	**130 318, 11**

2-2-2- اطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي المساندة :

النفقات	انجازات			ق.م	تقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نفقات التصرف	**3 290**	**3 332**	**2 625,193**	**3 352**	**4 723**	**4 991,95**	**5 276,511**
التأجير العمومي	1 798	1 804	**1 416,147**	1 218	2 673	**2 806,65**	**2 946,982**
وسائل المصالح	1 492	1 528	**1 209,046**	2 134	2 050	**2 185.3**	**2 329,52**
التدخل العمومي	-	-	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
نفقات التنمية	338	544	**133,725**	1 220	810	**1 220**	**1 220**
الاستثمارات المباشرة	338	544	133,725	1 220	810	1 220	1 220
التمويل العمومي	-	-	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
المجموع :	**3 628**	**3 876**	**2 758,918**	**4 572**	**5 533**	**6 211,95**	**6 496,511**

4- بطاقات مؤشرات قيس الآداء

لبرنامج القيادة و المساندة

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :1.1.2.9
- تسمية المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين و دعم القدرات
-تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة و المساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : المساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تطوير الكفاءات و تدعيم قدرات الأعوان و الإطارات في مجالات التصرف و التسيير.

4- تعريف المؤشر : يتمثل هذا المؤشر في تمكين أكثر عدد ممكن من الأعوان من مختلف الأصناف من متابعة دورات تكوينية و رسكلة كل سنة لتحسين معارفهم و قدراتهم المهنية .

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر: عدد المشاركين في الدورات التكوينية.

2-وحدة المؤشر : عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير المتابعة و التقييم للدورات التكوينية

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقرير

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إدارة الشؤون الإدارية و المالية.

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر 2019: 230

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات				توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين و دعم القدرات	عدد	210	219	140	205	230	250	300

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إعداد برنامج سنوي للتكوين يخص جميع الأعوان و الإطارات الإدارية و الفنية.

- إنجاز الدورات التكوينية عن طريق مكاتب تكوين مختصة.

- متابعة سير الدورات التكوينية و تقييمها.

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هذا المؤشر لا يمكننا من تقييم مدى مساهمة هذه الدورات التكوينية في تحسين الكفاءات و القدرات المهنية للأعوان.

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :1.2.2.9
-تسمية المؤشر : نسبة تقدم تنفيذ عقود الأهداف و القدرة على الآدء
-تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1- البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة و المساندة

2- البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : المساندة

3- الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تطوير الإجرات و أساليب العمل و التصرف و التسيير .
3-تعريف المؤشر:

5- نوع المؤشر: مؤشر نشاط

6- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- طريقة إحتساب المؤشر :

2- وحدة المؤشر: نسبة

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا

7- القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2019: 40%

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة تقدم تنفيذ عقود الأهداف و القدرة على الآداء	نسبة				%20	40%	40%	

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشـــر

- رمز المؤشر : 1.3.2.9
- تسمية المؤشر: عدد البلديات المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة الخاصة بالجماعات المحلية (RNIA-Collectivités)
- تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة والمساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : المساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تطوير النظم المعلوماتية والرقمية ودعم استعمالاتها بهياكل الوزارة وبالجماعات المحلية

4- تعريف المؤشر : يتمثل هذا المؤشر في قياس مدى توفر البنية التحتية الأساسية لفائدة البلديات من خلال قياس عدد البلديات المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة (RNIA) والتي توفر للبلديات ربط بجودة وسعة عالية بما يمكنها من النفاذ إلى مختلف المنظومات الوطنية وإلى خدمات الانترنات.

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر جودة

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة احتساب المؤشر: عدد البلديات التي يتم ربطها بالشبكة الإدارية المندمجة.

2-وحدة المؤشر : عدد

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : محاضر الاستلام الممضاة مع مشغلي الاتصالات

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقارير متابعة

5-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : - البلديات المستفيدة

- المركز الوطني للإعلامية

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر 2019: 150 بلدية

-8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للإعلامية وتطوير النظم المعلوماتية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	إنجازات				توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد البلديات المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة الخاصة بالجماعات المحلية (RNIA-Collectivités)	عدد				0	150	300	350

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

-

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

-

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إبرام عقود ربط بالشبكة مع مشغلي الاتصالات (طلب عروض)

- ربط البلديات بالشبكة الجديدة

- إستغلال الشبكة وتوفير النفاذ للمنظومات الوطنية وخدمات الأنترنات

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يمكننا من قياس كل عناصر توفر البنية التحتية لفائدة البلديات خاصة الجوانب المتصلة بخدمات إيواء المنظومات.

بطاقة مؤشـــر

- رمز المؤشر : 2.3.2.9
- تسمية المؤشر: عدد الأنشطة والمجالات الإدارية المشمولة ببرمجيات ومنظومات معلوماتية بالوزارة
- تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة والمساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : المساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تطوير النظم المعلوماتية والرقمية ودعم استعمالاتها بهياكل الوزارة وبالجماعات المحلية

4- تعريف المؤشر : يتمثل هذا المؤشر في قياس عدد الأنشطة أو المجالات أو الخدمات الإدارية المشمولة ببرنامج رقمنة وتوفير منظومات معلوماتية لإنجازها.

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر جودة

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة احتساب المؤشر: عدد الأنشطة أو الخدمات الإدارية المشمولة بمنظومات أو برمجيات معلوماتية.

2-وحدة المؤشر : عدد

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : قائمة البرمجيات والمنظومات المعلوماتية المستغلة بالوزارة

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقارير متابعة

5-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مختلف هياكل الوزارة

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر 2019 : 10 أنشطة أو خدمة إدارية

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للإعلامية وتطوير النظم المعلوماتية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الأنشطة والمجالات الإدارية المشمولة ببرمجيات ومنظومات معلوماتية بالوزارة	عدد				4	10	15	20

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

-

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

-

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تطوير و اقتناء برمجيات ومنظومات معلوماتية
- تطوير منظومة الأنترانات وتوفير خدمات إلكترونية لفائدة الأعوان وهياكل الوزارة
- تكوين المستعملين وتوفير الإحاطة التقنية والمساندة لهم

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يمكننا من قياس بصيغة كمية مدى انعكاس توفير الخدمات الإلكترونية والمنظومات على نجاعة الخدمات الإدارية بمختلف هياكل الوزارة.

بطاقة مؤشـــر

- رمز المؤشر : 3.3.2.9
- تسمية المؤشر: عدد المنظومات والخدمات الإلكترونية الوطنية والمشتركة المستغلّة بالجماعات المحلية
- تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة والمساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : المساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تطوير النظم المعلوماتية والرقمية ودعم استعمالاتها بهياكل الوزارة وبالجماعات المحلية

4- تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في قياس عدد المنظومات والخدمات الإلكترونية المشتركة أو ذات الصبغة الوطنية المركزة والمستغلة بالبلديات

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر جودة

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة احتساب المؤشر: عدد المنظومات والخدمات الإلكترونية المشتركة المستغلة بالبلدات.

2-وحدة المؤشر : عدد

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد المنظومات والخدمات الإلكترونية المستغلة بالبلديات

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقارير متابعة

5-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : - البلديات المستفيدة

- المركز الوطني للإعلامية

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر 2019: 10 منظومات أو خدمة إلكترونية

-8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للإعلامية وتطوير النظم المعلوماتية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات				توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017		2018	2019	2020	2021
عدد المنظومات والخدمات الإلكترونية الوطنية والمشتركة المستغلة بالجماعات المحلية	عدد					3	10	20	30

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

-

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

-

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تطوير و اقتناء منظومات وطنية ومشتركة لفائدة الجماعات المحلية
- تطوير بوابة الخدمات لفائدة الجماعات المحلية (e-Collectivités) و توفير خدمات إلكترونية من خلالها لفائدة المواطن و البلدية
- مساعدة و مرافقة البلديات لتطوير نظم المعلومات الخاصة بها

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يمكننا من قياس بصيغة كمية مدى انعكاس توفير الخدمات الإلكترونية والمنظومات على جودة الخدمات لفائدة المواطن.